

الرسالة ٣٧٧

## الأفعال التي لا مصادر لها بين اللغويين والنحويين

د. طارق محمد عبدالعزيز النجار

قسم اللغة العربية - كلية التربية - جامعة عين شمس

مصر

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية - الحولية الثالثة والثلاثون - ١٤٣٤ هـ / ٢٠١٣ م

## المؤلف

### د. طارق محمد عبد العزيز النجار

- دكتوراه في النحو والصرف ، جامعة الزقازيق ٢٠٠٠م « بمرتبة الشرف الأولى».
- أستاذ النحو والصرف والعروض بقسم اللغة العربية بتربية عين شمس.

### الإنتاج العلمي:

#### أولاً- الكتب:

- ١- المنسوبات السماعية، وهو كتاب منشور بمكتبة الآداب بالقاهرة ٢٠٠٤م.
- ٢- شرح ألفية الأثرى - القاهرة ٢٠٠٥م.
- ٣- كتاب فقه النحو (٤ أجزاء) القاهرة ٢٠٠٣-٢٠٠٤-٢٠٠٥-٢٠٠٦م.
- ٤- مظاهر رحمة البشر في شخصية الرسول محمد (صلى الله عليه وسلم)، القاهرة ٢٠٠٨م.

#### ثانياً- البحوث:

- ١- ما جاء على لفظ المنسوب وليس بمنسوب ، مجلة كلية التربية، جامعة عين شمس، ٢٠٠٣م.
- ٢- لفظ مع بين الاسمية والظرفية والحرفية - مجلة فكر وإبداع - ٢٠٠٤م.
- ٣- الصفات الغالبة: جمع ودراسة نحوية ، مجلة كلية آداب الزقازيق، ٢٠٠٥م.
- ٤- الظروف بين القدامى والمحدثين، مجلة كلية آداب الزقازيق، ٢٠٠٦م.
- ٥- الجمع العزيز: جمع ودراسة وتحليل ، مجلة كلية الآداب بالزقازيق، العدد ٤٣، ٢٠٠٧م.
- ٦- ما يستوى فيه المفرد والجمع، دراسة نحوية صرفية دلالية- مجلة كلية دار العلوم العدد ٥٢، ٢٠٠٩م.
- ٧- الأصول المرفوضة عند النحويين العرب في ضوء النقوش المسندية، مجلة كلية تربية عين شمس القسم الأدبي، العدد الثالث، ٢٠٠٩م.
- ٨- قطرب وجهوده النحوية، مجلة كلية الآداب بالزقازيق، ٢٠٠٩م.

## المحتوى

١١	..... ملخص
١٣	..... المقدمة
١٧	..... الفصل الأول: الأفعال القياسية التي لا مصادر لها
١٧	..... المبحث الأول: الأفعال المقلوبة
٤٥	..... المبحث الثاني: الأفعال غير المتصرفة
٥٨	..... هوامش الفصل الأول
٧٣	..... الفصل الثاني: أفعال سماعية لا مصادر لها
٧٣	..... المبحث الأول: الأفعال المشتقة من أسماء الأعيان العربية والمُعَرَّبَة
٧٦	..... المبحث الثاني: الأفعال السماعية التي لا يجمعها باب واحد
٨٣	..... الخاتمة
٨٦	..... هوامش الفصل الثاني
٩١	..... المصادر والمراجع



## ملخص

من المعلوم أن اللغة أوسع من القاعدة النحوية والصرفية، ومن ثمَّ ينطلق هذا البحث ليسد ثغرة في المكتبة الصرفية العربية خاصة واللغوية عامة، فيتناول ظاهرة (الأفعال التي لامصادر لها بين اللغويين والنحويين)، وهي ظاهرة لم يُقَدِّ لها النحويون القدامى أو الباحثون المعاصرون، على الرغم من أهميتها؛ لأنها ترتبط بمسألة أصل الاشتقاق الذي يُعدُّ أكبر الأسس التي تعتمد عليها العربية في بقائها ونمائها، ولأنها ترتبط بفصيحة من الأفعال وهي القسم الأكبر للأسماء، فلا تسعفنا المراجع النحوية أو اللغوية بقاعدة تحكمها، أو بذكر أحكام تلك الأفعال، أو مظانها، أو أقسامها.

وقد كشف هذا البحث عن أن هذه الظاهرة لها جانبان: قياسي يتمثل في الأفعال المقلوبة، والأفعال غير المتصرفة، وسماعي يتمثل في الأفعال المشتقة من أسماء الأعيان العربية والمُعَرَّبَةِ، ومجموعة من الأفعال السماعية التي لا يجمعها معنى نحوي أو صرفي واحد إلا أن تجمع تحت عنوان هذا البحث.

كما كشف هذا البحث عن الاختلاف الكبير بين اللغويين والنحويين حول هذه الأفعال، مما يدعونا إلى ضرورة مراجعة ما يذكره اللغويون في معاجمهم، مع زيادة رقعة المادة اللغوية المدروسة، ونتائج البحث متعددة يمكن الرجوع إليها في الخاتمة.



## المقدمة

### بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وخاتم النبيين، سيدنا محمد النبي الأمي الأمين، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

### وبعد

فانطلاقاً من أن اللغة أوسع – دائماً – من القاعدة النحوية والصرفية، وأنه ثمة ظواهر لغوية ما زالت لم تخضع للدرس النحوي والصرفي، ولم يرصدها أحد من قبل بلَمْ شملها، وجمع شتاتها، والتعقيد لها، فقد انطلق هذا البحث – وهو بعنوان: «الأفعال التي لا مصادر لها بين اللغويين والنحويين» – يتناول بالدراسة ظاهرة من الظواهر اللغوية واسعة الانتشار في بطون كتب اللغة والمعاجم والغريب والنحو والصرف، لم يفرد أحد من الدارسين لها بحثاً يلقي الضوء عليها، ويكشف عن مظان تلك الأفعال، فضلاً عن الأفعال نفسها، وعن أحكامها الصرفية الخاصة ببنياتها وفصائلها، وأحكامها النحوية الخاصة بتركيبها مع غيرها من أنواع الكلم العربي.

وترجع أهمية دراسة تلك الظاهرة إلى أن عدداً كبيراً من الأفعال التي تمثل تلك الظاهرة من الأفعال المقلوبة، وهي أفعال لم تلق الاهتمام الذي تستحقه حتى الآن، من جمعها، ولم شتاتها من بطون كتب اللغة والصرف، وتحقيق القول في كونها مقلوبة من عدمه، وتحقيق دعوى عدم وجود مصادر لها، وكذلك الحال مع عدد كبير من الأفعال الجامدة التي تمثل – أيضاً – تلك الظاهرة، وعدد آخر من الأفعال التي ينص اللغويون والنحويون على أنها لا مصادر لها، وبعض تلك الأفعال يقع الخلاف فيها بين النحويين واللغويين، فبينما يذهب أحدهم إلى إنكار وجود المصدر لفعل من الأفعال نرى الآخر يثبت له مصدراً، ويدور الجدل دون الوصول إلى الحقيقة المنشودة.

كما ترجع أهمية تلك الظاهرة إلى كونها دليلاً قوياً من أدلة الكوفيين على أن المصدر ليس أصل الاشتقاق، حيث يذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من

الفعل، وأن الفعل أصل الاشتقاق، وهذا على خلاف مذهب البصريين الذين يرون أن المصدر أصل الاشتقاق، وأن الفعل مشتق منه<sup>(١)</sup>.

وقد دفعني إلى هذا البحث ما صنعه الأستاذ علي الجارم - رحمه الله - في بحثه الماتع الذي نشره في الجزء الرابع من مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة<sup>(٢)</sup> بعنوان ( المصادر التي لا أفعال لها ) ويقول في مقدمته: «وقد اعتاد بعض العلماء أن يعقبوا على بعض الأسماء أو المصادر بأنها لا فعل لها، ولكن الباحث إذا واصل البحث واستقصى كثيراً من المراجع وجد من اللغويين من يذكر لها أفعالاً، ورأى أنهم في المادة الواحدة قد ينقلون رأيين، أحدهما بجواز صوغ الفعل، والآخر يمنعه من غير تعقيب، كأنما كان عملهم محصوراً في نقل آراء اللغويين ورفض بعضها بجانب بعض»<sup>(٣)</sup>.

وقد تتبع ابن سيده فيما زعمه في المخصص في باب (أسماء المصادر التي لا يُشتق منها أفعال) <sup>(٤)</sup>، حيث ذكر من هذه المصادر تسعة وخمسين مصدراً، نقل منها ثلاثة وأربعين عن أبي عبيد، وأربعة عن ابن السكيت، وثلاثة عن سيبيويه، وثمانية عن ابن دريد، وواحداً عن ثعلب، ولم يسلم ابن سيده لأبي عبيد في خمسة منها، فذكر أن لها أفعالاً، وبقي أربعة وخمسون مصدراً مما قيل عنها: إنه لا أفعال لها، وقد بحث الأستاذ علي الجارم في كتب اللغة «فظهر أن جميعها أفعالاً ما عدا سبعة منها»<sup>(٥)</sup>.

ولما كان ما صنعه الأستاذ علي الجارم - رحمه الله - في الظاهرة المناقضة للظاهرة التي يدرسها هذا البحث وهي (الأفعال التي لا مصادر لها) قد أثبت ضرورة البحث باستفاضة وتوسيع رقعة المادة اللغوية التي نبحث فيها، وعدم التسليم بكل ما جاء في كتب اللغويين والنحويين القدماء وإخراجه من مجال النقد والتمحيص، فقد انطلق هذا البحث يحاول سد تلك الثغرة في المكتبة النحوية العربية، بأن يجمع تلك الأفعال التي يقال عنها: إنها لا مصادر لها، ويصنفها تصنيفاً منهجياً، ويبرز أحكام بنائها صرفياً، وأحكام تركيبها في التراكيب العربية.

وباستقراء كتب النحويين واللغويين وجدت أن لهذه الظاهرة جانبين: الأول



قياسي، والآخر سماعي؛ لذا فقد قسمت البحث إلى فصلين على النحو التالي:

الفصل الأول: الأفعال القياسية التي لا مصادر لها.

وينقسم هذا الفصل إلى مبحثين على النحو التالي:

المبحث الأول: الأفعال المقلوبة.

المبحث الثاني: الأفعال غير المتصرفة.

الفصل الثاني: الأفعال السماعية التي لا مصادر لها.

وينقسم هذا الفصل إلى مبحثين على النحو التالي:

المبحث الأول: الأفعال المشتقة من أسماء الأعيان العربية والمُعَرَّبَة.

المبحث الثاني: أفعال سماعية لا مصادر لها ولا يجمعها باب واحد .

والله أسأل أن يتقبل هذا العمل بقبول حسن، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم.



## الفصل الأول

### الأفعال القياسية التي لا مصادر لها

### المبحث الأول

### الأفعال المقلوبة

بادئ ذي بدء يجب تحديد مفهوم القلب عند النحويين واللغويين؛ حيث إنه من المصطلحات التي لم يتفق الفريقان على مفهوم واحد لها، وتعود أهمية تحديد مفهوم مصطلح القلب عندهما إلى أنه الطريق إلى تحديد مادة هذا البحث من الأفعال المقلوبة بناءً على تحديد المفهوم الصحيح للقلب.

وقد وضع سيبويه حدًّا فاصلاً يفرق به بين الكلمات التي تعد مقلوبة عن غيرها من عدمه، ويتضح ذلك من قوله: «ومثل هذا في القلب طَأْمَنَ واطْمَأَنَّ. فإنما حمل هذه الأشياء على القلب، حيث كان معناها معنى ما لا يطرد ذلك فيه، وكان اللفظ فيه إذا أنت قلبته ذلك اللفظ، فصار هذا بمنزلة ما يكون فيه الحرف من حروف الزوائد ثم يشتق من لفظه في معناه ما يذهب فيه الحرف الزائد.

وأما جَذَبْتُ وِجَبَدْتُ ونحوه فليس فيه قلب، وكل واحدٍ منهما على حِدَّتِهِ؛ لأن ذلك يطرد فيهما في كل معنى، ويتصرف الفعل فيه. وليس هذا بمنزلة ما لا يطرد مما إذا قلبت حروفه عما تكلموا به وجدت لفظه لفظ ما هو في معناه من فِعْلٍ أو واحدٍ هو الأصل الذي ينبغي أن يكون ذلك داخلاً عليه كدخول الزوائد»<sup>(٦)</sup>.

فسيبويه يذهب إلى أنه يجب توافر شرطين في المقلوب عن غيره وهما:

أولاً: ألا يستوي معه في التصرف، بل يجب أن يزيد أحدهما عن الآخر في التصرف، ويكون أكثرهما تصرفاً هو الأصل، والآخر مقلوباً عنه.

ثانياً: أن يتفق المقلوب والمقلوب عنه في المعنى، فإذا اتفقا في المعنى والتصرف فهما أصلان مختلفان مثل: جَذَبَ وِجَبَدَ فتصرفهما تام حيث يأتي من كليهما

المضارع والمصدر، والمشتقات، وهما في كل ذلك متساويان؛ لذا فهما عند سيبويه أصلان مختلفان، وليس جَبَذَ مقلوباً عن جَذَبَ.

ويزيد ابن جني كلام سيبويه وضوحاً فيقول: «اعلم أن كل لفظين وُجد فيهما تقديم وتأخير فأمكن أن يكونا جميعاً أصلين ليس أحدهما مقلوباً عن صاحبه فهو القياس الذي لا يجوز غيره. وإن لم يمكن ذلك حكمت بأن أحدهما مقلوب عن صاحبه ثم أريت أيُّهما الأصل وأيُّهما الفرع. وسنذكر وجوه ذلك.

فمما تركيباه أصلان لا قلب فيهما قولهم: جَذَبَ، وجَبَذَ؛ ليس أحدهما مقلوباً عن صاحبه. وذلك أنهما جميعاً يتصرّفان تصرّفاً واحداً؛ نحو: جذب يجذب جذباً فهو جاذبٌ، والمفعول مجذوبٌ، وجَبَذَ يجبذُ جَبَذاً فهو جابذٌ، والمفعول مجبوذٌ. فإن جعلت مع هذا أحدهما أصلاً لصاحبه فسد ذلك؛ لأنك لو فعلته لم يكن أحدهما أسعد بهذه الحال من الآخر. فإذا وقفت الحال بينهما ولم يُؤثّر بالمِزِيَّة أحدهما وجب أن يتوازيا وأن يمثّلا بصفتيهما معاً. وكذلك ما هذه سبيله، فإن قَصُر أحدهما عن تصرّف صاحبه ولم يساوه فيه كان أوسعهما تصرّفاً أصلاً لصاحبه. وذلك كقولهم أنى الشيءُ يَأْنى وأن يَنْين. فأن مقلوب عن أنى. والدليل على ذلك وجودك مصدرَ أنى يَأْنى وهو الإِنَى ولا تجد لأن مصدراً كذا قال الأصمعيُّ. فأما الأَيْن فليس من هذا في شيء إنما الأَيْن: الإعياء والتعب. فلما عدم من ( أن ) المصدرُ الذي هو أصل للفعل عُلِم أنه مقلوب عن أنى يَأْنى إنى.. غير أن أبا زيد قد حكى لأن مصدراً، وهو الأَيْن. فإن كان الأمر كذلك فهما إذاً أصلان متساويان، وليس أحدهما أصلاً لصاحبه»<sup>(٧)</sup>.

وقد أثرت ذكر نص ابن جني كاملاً دون تدخل فيه بحذف وأثرت التعليق بعده؛ لأن ابن جني قد طرح الفكرة بوضوح ولغة سهلة لا تحتاج إلى الكشف عن غامض فيها، فهو يؤيد سيبويه في مفهومه للقلب، وي زيد شرطاً ثالثاً يضاف إلى شرطي سيبويه السابقين في المقلوب، وقد استنبطه من مفهوم كلام سيبويه، وهذا الشرط هو عدم استعمال العرب مصدراً للفعل المقلوب، فإن وُجِد للفعل الثاني مصدر فليس بمقلوب عن الفعل الأول، وإنما هما أصلان، ولسنا في حاجة إلى التعليق على ما ساقه من أمثلة للقلب وعدمه فهي واضحة.

وبناءً على ما سبق من كلام سيبويه، وابن جني يمكن القول: يُعَدُّ الفعلُ مقلوباً عن غيره إذا لم يتفقا في التصريف، واتفقا في المعنى، ولم يكن للثاني منهما - أي المقلوب - مصدرٌ وهذا ما سوف نأخذه في الاعتبار عند الحكم على الفعل بأنه لا مصدر له، فلا بد فيه من توفر الشروط الثلاثة السابقة؛ لذا فقد آثرت مذهب سيبويه وغالبية البصريين في مفهوم القلب على مذهب الكوفيين الذين ذهبوا مذهب اللغويين الذين جعلوا كل تقديم وتأخير في حروف الكلمة قلباً، سواء تغير الوزن الصرفي للكلمة أم لم يتغير، وسواء أكان للفعل المقلوب مصدر أم لا، يقول ابن دريد في باب الحروف التي قُلبت وزعم قوم من النحويين أنها لغات:

«قال أبو بكر: وهذا القول خلاف على أهل اللغة والمعرفة. يقال: جَذَبَ وَجَبَذَ.. وَرَبَصَ وَرَضَبَ الشاةَ. وَأَبْضَ فِي الْقَوْسِ وَأَنْضَبَ.. وَأَضْمَلَ وَأَمْضَلَ.. وَلَبَكَتِ الشَّيْءَ وَبَكَتُهُ، إِذَا خَلَطْتَهُ..».

وقد ذكر ابن دريد عدداً من الكلمات التي عدها من باب المقلوب، والحقيقة أن هناك خطأً في كلام ابن دريد بين المقلوب وغير المقلوب، فهو لم يفرق بين ما له مصدر وما ليس له مصدر من تلك الأفعال التي ذكرها، يقول ابن جني: «ومن المقلوب قولهم: امضل، وهو مقلوب عن امضمل، ألا ترى أن المصدر إنما هو على امضمل، وهو الاضمحلال ولا يقولون: امضحلال»<sup>(٩)</sup> فابن دريد لا يفرق بين (جذب وجذب) و(امضمل وامضل).

ويرجع سبب الخلط عند اللغويين في مفهوم القلب اللفظي إلى عدم تفريقهم بين مصطلحي «الاشتقاق الكبير» و «القلب اللفظي»، والحقيقة أن بينهما فرقاً يتضح من صنيع ابن جني، حيث أفرد باباً في الخصائص لكل منهما على حدة ولم يخلط بين أمثلتهما، فقد عقد للقلب باباً، فجعل عنوانه ( في الأصليين يتقاربان في التركيب بالتقديم والتأخير )<sup>(١٠)</sup> ومثل فيه ب (جذب) و (جذب)، لما اتفق فيه المعنى والتصريف واختلف اللفظ فيه فقط، وفرق بينه وبين (يئس) و (أيس) وغيره مما اتفق فيه المعنى واختلف فيه التصريف؛ حيث إنه لا مصدر لـ (أيس) وإنما المصدر المذكور للفعل (يئس)، وعليه فإن (جذب) و(جذب) أصلان، و(أيس) مقلوب عن

(يئس). ثم عقد للاشتقاق الأكبر باباً آخر بعنوان (باب في الاشتقاق الأكبر)<sup>(١١)</sup> ويعني به «أن تأخذ أصلاً من الأصول الثلاثية فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحداً، تجتمع التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحد منها عليه، وإن تباعد شيء من ذلك عنه رُدُّ بلطف الصنعة والتأويل إليه، كما يفعل الاشتقاقيون ذلك في التركيب الواحد»<sup>(١٢)</sup> ومثَّل فيه بأمثلة أخرى غير التي ذكرها في باب القلب اللفظي منها: (ك ل م) (ك م ل) (م ك ل) (م ل ك) (ل ك م) (ل م ك) و(جبر) وتقاليبها، و(قسو) وتقاليبها وغيرها.

وهذا الاشتقاق الكبير لا يعقل أن يكون من باب القلب اللفظي؛ لأن لكل فعل من تلك الأفعال مصدره وتصريفاته المختلفة، لذا فهذا الاشتقاق الكبير ليس موضوع بحثنا.

وأما عن سبب نشأة القلب اللفظي فيذكر الشيخ العلايلي أن اللغويين «يرجعون سببه إلى تزامح حروف الكلمة على اللسان وتسايقها. وعلله أبو عبيد البكري بسبب ذهني»<sup>(١٣)</sup> وقد ذهب الشيخ العلايلي مذهباً في تفسير وجود المقلوب اللفظي في اللغة فيعمل وجود هذه الكثرة من الألفاظ المقلوبة لفظياً بقوله: «وهذه الكثرة التي يسوقونها ترجع في رأينا إلى ما قبل عهد الاستقرار، وتنظر إلى عهود كانت فيها كاملة الحياة، ثم تناقصها المد الزمني حتى لم تبق منها إلا بقايا داخل الرواة في بعض منها لعدم التمييز، ودخل العرب في البعض الآخر اكتفاءً بدلالة المادة العتيدة. فمثلاً وجود (يأس وأيس)<sup>(١٤)</sup> يدل على أن (أيس) أثرية أميتت مشتقاتها؛ لأنه لم يدخلها عمل الإعلال»<sup>(١٥)</sup>.

ولا يخفى أن ما ذهب إليه الشيخ العلايلي ينقصه الدليل العلمي لإثباته؛ فهو لم يقدم دليلاً تاريخياً أو لغوياً يثبت صحة ما يعلل به نقص تصرف الفروع في المقلوب اللفظي أو إماتة مصادرها.

وبعد التعريف بمصطلح القلب اللفظي، والتفريق بينه وبين الاشتقاق الكبير أبدأ بعرض ما جمعته من الأفعال التي وردت في مظانها من كتب اللغة والغريب، والنحو والصرف، محاولاً ذكر المصدر إن وجد من الفعل المقلوب عن الفعل الأصل فإن

لم يوجد له مصدر فسأعده في الأفعال المقلوبة، وسوف أرتب تلك الأفعال ترتيباً ألفبائياً يسهل الإفادة من البحث وذلك على النحو التالي:

## ١- أُنَى يَأْنِي وَأَنْ يَنْيُنُ:

ذكره أبو عبيد في الغريب المصنف في باب المقلوب، فقال: «وقد أُنَى يَأْنِي وَأَنْ يَنْيُنُ»<sup>(١٦)</sup>، وذكره ابن جنبي مثلاً للقلب اللفظي فقال: «وذلك كقولهم أُنَى الشيء يَأْنِي وَأَنْ يَنْيُنُ. فَأَنْ مقلوب عن أُنَى. والدليل على ذلك وجودك مصدرَ أُنَى يَأْنِي وهو الإِنَى ولا تجد لأن مصدراً كذا قال الأصمعيُّ. فأما الأَيْن فليس من هذا في شيء إنما الأَيْن: الإعياء والتعب. فلَمَّا عُدِمَ من (أَنْ) المصدرُ الذي هو أصل للفعل عُلِمَ أنه مقلوب عن أُنَى يَأْنِي إِنْئى.. غير أن أبا زيد قد حكى لأن مصدراً، وهو الأَيْن. فإن كان الأمر كذلك فهما إذاً أصلان متساويان، وليس أحدهما أصلاً لصاحبه»<sup>(١٧)</sup>. والسؤال الآن الذي يحتاج إجابة قاطعة هو: هل يستعمل (الأَيْنُ) مصدرًا للفعل (أَنْ)؟

الحقيقة أن العرب لم يستعملوا للفعل (أَنْ) المصدر (الأَيْن) إلا في معنى الإعياء والتعب، أو اسماً لِلْحَيَّةِ، ولم يرد شاهد واحد من السماع يؤيد ما ذكره أبو زيد من استعمال الفعل (أَنْ) ومصدره (الأَيْن) بمعنى: حان، قال أبو ذؤيب<sup>(١٨)</sup>:

فجاءَ بها بعد الكلال كأنه من الأَيْنِ محراسٌ أقذُ سَحِيحٌ

وقال ابن دُرَيْدٍ: «وإِنَّا: فَعَلْنَا من الأَيْنِ، وهو التَّعب. وأنشدنا أبو عمران الكلابي لرجل من خَثْعَمٍ:

أونوا فقد إنا على الطُّلح أينا كأين الحافرِ المُوَجِّحِ»<sup>(١٩)</sup>

وبناءً على ما سبق يمكن القول: إن الفعل (أَنْ) بمعنى (حان) مقلوب عن (أُنَى)، وإن المصدر المستعمل لهما هو مصدر الفعل (أُنَى) وهو: الإِنَى، لذا فهو من الأفعال التي لا مصادر لها.

## ٢- بَتَّلَ وَبَلَّتَ :

ذكره أبو عبيد نقلاً عن «الأصمعي: بَتَّلْتُ الشَّيْءَ، وَبَلَّتُهُ وَأَبَلَّتُهُ إِذَا قَطَعْتُهُ، وَأَشْدُّ (٢٠):

## وَإِنْ تُخَاطِبَكَ تَبَلَّتْ» (٢١)

والحقيقة أنه بالبحث في المعاجم وكتب اللغة يتضح أن الفعلين المذكورين متساويان في التصرف تمام التساوي، ولكل منهما مصدره، قال ابن سيده: «بتَّله يبتَّله بَتْلًا وَبَلَّتَهُ يبلِّته بَلْتًا مثل بَتَّله» (٢٢) وبناء على ما سبق فليس الفعل (بَلَّتَ) مقلوباً عن الفعل (بَتَّلَ) كما ذكر الأصمعي وأبو عبيد.

## ٣- بَخَذَعَ وَخَذَعَبَ :

ذكره السيوطي في المزهر نقلاً عن ابن دريد فقال: «وَصَرَبَهُ فَبَخَذَعَهُ وَخَذَعَبَهُ: إِذَا قَطَعَهُ بِالسِّيفِ» (٢٣)، وقد بحثت في جمهرة اللغة فلم أجد ما ذكره السيوطي، ولكن الثابت عند ابن دريد وغيره من أصحاب المعاجم إلى ابن سيده هو أَنَّ الفعلين بَخَذَعَ، وَخَذَعَبَ مِنَ الْأَفْعَالِ الَّتِي زِيدَتْ بِهَا بَعْضُ الْحُرُوفِ لِلْمَبَالِغَةِ فِي الْمَعْنَى، وَأَصْلُهُمَا هُوَ الْفِعْلُ (خَذَعَ) قَالَ ابْنُ دَرِيدٍ فِي الْأَشْتِقَاقِ: «وَمِنْ بَطُونِهِمْ: بَنُو الْخُنْدُوعِ. وَخُنْدُوعٌ مِنْ قَوْلِهِمْ: خَذَعَهُ بِالسِّيفِ، إِذَا ضَرَبَهُ فَقَطَعَهُ، وَالنُّونُ فِيهِ زَائِدَةٌ» (٢٤) وَيَذْهَبُ ابْنُ فَارِسٍ إِلَى أَنَّ الْفِعْلَ (بَخَذَعَ) مَنْحُوتٌ مِنَ الْفَعْلَيْنِ الثَّلَاثِيِّينَ (خَذَعَ) بِمَعْنَى: (قَطَعَ) وَمِنَ الْفِعْلِ (بُذِعَ) بِمَعْنَى: (تَفَرَّقَ)، يَقُولُ:

«وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ ضَرَبَهُ فِ (بَخَذَعَهُ) وَهُوَ مِنْ قَوْلِكَ خَذَعَ إِذَا حُرِّزَ وَقُطِعَ.. وَمِنْ بُذِعَ، يُقَالُ بُذِعُوا فَبُذِعُوا، إِذَا تَفَرَّقُوا» (٢٥).

ويؤكد صحة ما أذهب إليه من أن هذين الفعلين متداخلان مع الفعل (خَذَعَ) فِي الْأَصُولِ وَأَنَّهُمَا لَيْسَا أَصْلِيَيْنِ فِي الْمَعْنَى شَيْئَانِ آخِرَانِ وَهُمَا:

**الأول:** إهمال أصحاب المعاجم الكبرى الأولى لهذين الفعلين ولمصدريهما؛ فقد أهملهما ابن قتيبة في أدب الكاتب، وابن السكيت في إصلاح المنطق، وتهذيب الألفاظ، وأبو عبيد في الغريب المصنف، وابن دريد في الجمهرة، والجوهري في الصحاح، وهذه هي المصادر الرئيسية للغة.



الآخر: إهمال أصحاب كتب الأفعال كابن القوطية، والسرقسطي لهذين الفعلين، وهنا نلفت الأنظار إلى ظاهرة يجب التنبه لها جاءت ثمرة هذا البحث، وهي أن بعض أصحاب المعاجم المتأخرة، وبعض أصحاب كتب الأفعال المتأخرين قد أثبتوا بعض أفعال، وذكروا لها مصادر لم يذكرها المتقدمون من اللغويين، ويُعدُّ هذان الفعلان من أمثلة وجود تلك الظاهرة، فبينما لم يذكر أصحاب المعاجم المذكورون أنفاً، ولا ابن القوطية والسرقسطي من أصحاب كتب الأفعال هذين الفعلين نجد ابن القطاع يذكر الفعلين وفعالاً ثالثاً مقلوباً أيضاً منهما، فيقول: «وَضْرَبَهُ بِالسَّيْفِ (فَخَذَعَبَهُ) وَ (بَخَذَعَهُ) وَ (بَذَخَعَهُ) أَي قَطَعَهُ»<sup>(٢٦)</sup>.

وإذا أقررنا ما ذكره ابن القطاع من تقلبيات للفعل (بخذع) فإنه يكون من باب الاشتقاق الكبير وليس مقلوباً لفظياً أيضاً.

كذا نجد الزبيدي في تاج العروس يجعله أصلاً فيقول: «ب خ ذ ع بَجَعَهُ بِالْجِيمِ، هَكَذَا فِي النُّسَخِ، وَالصَّوَابُ بَخَذَعُهُ، بِالْخَاءِ وَالذَّالِ الْمُعْجَمَتَيْنِ، كَمَا فِي نُسَخَةِ أُخْرَى، وَقَدْ أَهْمَلَهُ الْجَوْهَرِيُّ. وَقَالَ ابْنُ دُرَيْدٍ: ضَرَبَهُ فَبَخَذَعَهُ، أَي قَطَعَهُ بِالسَّيْفِ، كَخَذَعَهُ، وَهُوَ مَقْلُوبٌ مِنْهُ»<sup>(٢٧)</sup>.

وبناء على ما سبق فالفعلان (بَخَذَع) وَ (خَذَعَب) ليسا أصليين معجميين ولا مصادر لهما.

#### ٤- بكبك وكبكب :

ذكره ابن دريد حيث قال: «وَبَكَبَكَ الشَّيْءَ وَكَبَّكَتَهُ: إِذَا طَرَحْتَ بَعْضَهُ عَلَى بَعْضٍ»<sup>(٢٨)</sup> وقد ورد الفعل (كُبُكَبَ) مبنياً للمجهول في القرآن الكريم في قوله - تعالى: « فَكُبِّكِبُوا فِيهَا هُمْ وَالْغَاوُونَ »<sup>(٢٩)</sup> وقد استعمل الكبْكَبَةُ مصدرًا للفعل (كَبَّكَ)، قال ابن سيده: «والكبْكَبَةُ: الرَّمِي فِي الْهُوَّةِ وَقَدْ كَبَّكَتَهُ»<sup>(٣٠)</sup> وكذلك الفعل (بكبك) فقد استعمل مصدره البَكْبَكَةُ، قال ابن دريد: «البَكْبَكَةُ: الإزْدِحَامُ: تَبَكَّبَكَ الْقَوْمُ عَلَى الشَّيْءِ، إِذَا اِزْدَحَمُوا عَلَيْهِ.. وَمِنْ مَعْكَوسِهِ: الكَبْكَبَةُ: كَبَّكَتِ الشَّيْءَ، إِذَا أَلْقَيْتَ بَعْضَهُ عَلَى بَعْضٍ»<sup>(٣١)</sup>. وبناء على ذلك فلا قلب والمصدران مستعملان.

## ٥- نرطم - طرثم:

قال ابن دريد: «والثَّرْطمة والطرثمة، وهو الإطراق من غضب أو تكبر؛ طرثم فلانُ طرثمةً»<sup>(٣٢)</sup>، والحقيقة أن ابن دريد بما ذكره من مصدرى الفعلين قد بيَّن أنه لا قلب بين هذين الفعلين.

## ٦- ثلمط و ثمطل:

قال ابن دريد: «والثَّمْطلة: الاسترخاء، وكذلك الثَّلْمُطة»<sup>(٣٣)</sup> وقال الصاغانى: «وثَلْمَطَ و ثمطل: إذا استرخى»<sup>(٣٤)</sup>. ومن ثَمَّ فلا قلب، فالمصدران مستعملان، بل إنه بالبحث فى المادة اللغوية وجد استعمال الفعل (ثَمَّلَطَ) بالمعنى نفسه وهو الاسترخاء واستعمال مصدره أيضاً وهو الثَّمْمَطَّة. ابن دريد: الثمْلَطَةُ والثَّمْطَلَةُ: الاسترخاء»<sup>(٣٥)</sup> ومعنى هذا أننا أمام ظاهرة الاشتقاق الكبير وليس القلب اللفظي.

## ٧- ثنيت و نثت:

قال ابن قتيبة: «ثَنَيْتَ اللَّحْمَ وَنَثَيْتَ ( إِذَا تَنَّنَ )»<sup>(٣٦)</sup>، وقد ذكر ابن سيده نقلاً عن أبي عبيد مصدرى الفعلين فقال: «اللحم الثَّنَيْتُ - المُنْتِنُ، وقد ثَنَيْتَ نَثْتًا، وَنَثَيْتَ نَثْتًا»<sup>(٣٧)</sup> ولا يثبت ابن فارس من هذه المادة إلا (ثَنَيْتَ) وجعل (تَنَّنَ) لغة ولم يذكر (نَثَيْتَ) فيقول: «الثاء والنون والتاء كلمة واحدة. ثَنَيْتَ اللَّحْمَ تَغَيَّرْتُ رَائِحَتَهُ. وقد يقولون ثَنَيْنَ»<sup>(٣٨)</sup>. وبناء على ما سبق فلا قلب.

## ٨- جذب و جذب:

قال سيبويه ما نصه: «وأما جذبت وجبذت ونحوه فليس فيه قلب وكل واحد منهما على حدته؛ لأن ذلك يطرد فيهما في كل معنى، ويتصرف الفعل فيه وليس هذا بمنزلة ما لا يطرد مما إذا قلبت حروفه عمًا تكلموا به وجدت لفظه لفظ ما هو في معناه من فعل أو واحد هو الأصل الذي ينبغى أن يكون ذلك داخلًا عليه كدخول الزوائد»<sup>(٣٩)</sup>.

وعلى الرغم من أن سيبويه نص صراحةً على أن (جَبَذَ) ليس مقلوب (جَذَبَ)، وذهب إلى أنهما أصلان مستقلان فإننا نجد اللغويين يعدونهما في باب القلب،

فقد ذكرهما أبو عبيد في الغريب المصنف<sup>(٤٠)</sup> في باب المقلوب، وابن دريد في الجمهرة<sup>(٤١)</sup> كما ذكره ابن فارس في الصاحي فقال: «ومن سنن العرب القلب. وذلك يكون في الكلمة، ويكون في القصة: فأما الكلمة - فقولهم: «جَدَبَ وَجَبَدَ» و«بَكَلَ. وَلَبَكَ»، وهو كثير وقد صنّفه علماء اللغة»<sup>(٤٢)</sup>، وقال في مقاييس اللغة عن (الحوشي) و (الوحشي): «وأظنُّ أن هذا من المقلوب، مثل جَدَبَ وَجَبَدَ»<sup>(٤٣)</sup>.

وهذا دليل على الخلاف الذي ذكرناه في التمهيد في أول البحث، والراجح هو رأي سيبويه لوجود مصدرَي الفعلين وتساويهما في التصرف.

## ٩- أجم وأجم:

قال أبو عبيد: «وَأَجَمْتُ عن الأمر وَأَجَمْتُ. الأَصْمَعِي فِي الإِجْجَامِ وَالِإِجْجَامِ مِثْلَهُ»<sup>(٤٤)</sup>. وقد ورد الفعل (أَجَمَ) بمعنى (أَجَمَ) أي: كَفَّ في قول الحارث بن حلزة البشكري<sup>(٤٥)</sup>:

وَلَمَّا سَأَلْتِ إِذَا الْكُتَيْبَةُ أَجَمَتْ      وَتَبَيَّنَتْ رِعَةَ الْجَبَانِ الْأَهْوَجِ

ومن خلال البحث نجد أن الفعل (أَجَمَ) مقلوباً عن الفعل (أَجَمَ)، ودليل ذلك أننا لم نجد أحداً من أصحاب المعاجم أو كتب اللغة أو كتب الأفعال قد ذكر مصدر الفعل (أَجَمَ) سوى الزبيدي في تاج العروس، وأرى ذلك من وضعه هو قياساً على (الإججام) مصدر (أَجَمَ) وليس نقلاً عن أحد من اللغويين السابقين، فقد قال: «أَجَمَ عَنْهُ إِجْجَاماً: ( كَفَّ )، كَأَجَمَ، بِتَقْدِيمِ الْحَاءِ. وَقَالَ شَيْخُنَا: كِلَاهُمَا مِنَ الْأَضْدَادِ يَسْتَعْمَلَانِ بِمَعْنَى تَقَدَّمَ وَبِمَعْنَى تَأَخَّرَ»<sup>(٤٦)</sup>، وبناء على ما سبق فإن الفعل (أَجَمَ) بمعنى: (كَفَّ) لا مصدر له.

## ١٠- جَجَجَ وَجَجَجَ:

قال أبو عبيد: «جَجَجْتُ عن الأمرِ وَجَجَجْتُ إِذَا كَفَفْتُ»<sup>(٤٧)</sup>، وقد بحثت عن استعمال مصدرَي الفعلين فلم أجد إلا مصدر الفعل (جَجَجَ) وهو الحججة وقد ورد في الجمهرة في قول ابن دريد: «الْحَجَّجَةُ، يُقَالُ: تَحَجَّجَ الْقَوْمُ بِالْمَكَانِ، إِذَا أَقَامُوا فِيهِ. وَقَالَ قَوْمٌ: بَلِ الْحَجَّجَةُ التَّوَقُّفُ عَنِ الشَّيْءِ وَالْإِرْتِدَاعُ عَنْهُ»<sup>(٤٨)</sup>. وفي

مقاييس اللغة قال ابن فارس: «الْحَجَّجَةُ النُّكُوصُ. يقال: حَمَلُوا عَلَيْنَا ثُمَّ حَجَّجُوا. والمُحَجَّجُ: العاجز»<sup>(٤٩)</sup> أما (الجَحَجَة) مصدر الفعل المقلوب (جَحَجَح) فلم يستعمل، وعلى ذلك فهو من الأفعال التي لا مصادر لها.

### ١١- جَخَجَخَ وَخَجَجَخَ:

قال أبو عبيد: «جَخَجَخَ الرجل وَخَجَجَخَ إذا لم يُبَدِّ ما في نفسه»<sup>(٥٠)</sup> وبالبحث نجد المصدرين مستعملين وبمعنى يكاد يكون واحداً، قال ابن فارس: ويقال إنَّ الخَجَجَةَ الانقباض والاستحياء. وقالوا: خَجَجَخَ الرَّجُلُ، إذا لم يُبَدِّ ما في نفسه»<sup>(٥١)</sup> وجاء في كتاب الجيم: الجَخَجَة: التعريض؛ قال الأغلب:

إِنْ سَرَّكَ الْعِرُّ فَجَخَجِ بِجُشْمٍ

جَخَجِ بِهِمْ: عَرِّضْ بِهِمْ<sup>(٥٢)</sup>. وبناء على ذلك فلا قلب.

### ١٢- حَمَّتَ وَمَحَّتَ:

قال ابن قتيبة: «حَمَّتَ يَوْمُنَا وَمَحَّتَ، إذا اشتدَّ حره»<sup>(٥٣)</sup> فالفعل (حَمَّتَ) أصل والفعل (مَحَّتَ) مقلوبه، يقول ابن فارس: «الميم والحاء والتاء ليس بأصل، إنما هو مقلوب. يقولون: المَحَّتَ: الشَّدِيدُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ. وَيَوْمٌ مَحَّتْ: شَدِيدُ الْحَرِّ. وَالْأَصْلُ الْحَمْتُ»<sup>(٥٤)</sup>. والجدير بالذكر هنا أن المعاجم وكتب اللغة لم تذكر مصدرَي الفعلين، ولم نجد المصدرين إلا في كتاب (تهذيب الأفعال) لابن القطاع الذي قال: «حَمَّتَ (اليومُ) واللَّيْلُ حَمَّتًا اشْتَدَّ حَرُّهُمَا»<sup>(٥٥)</sup>، وقال عن الفعل (مَحَّتَ): «و (مَحَّتَ) اليومُ واللَّيْلُ مَحَّتًا اشْتَدَّ حَرُّهُمَا (مثل حَمَّتَ)»<sup>(٥٦)</sup>، ويبدو أن السبب في ذلك هو نقل المصدرين واستعمالهما وصفين، فقالوا: يَوْمٌ حَمَّتَ وَمَحَّتَ؛ أي شديد الحر، كما قالوا: رَجُلٌ عَدْلٌ، وَفَضْلٌ، وَزَيْدٌ. ومهما يكن من أمر فالمصدران أصبحا مستعملين وعليه فلا قلب.

### ١٣- خَنَزَ وَخَزَنَ:

جاء في الصحاح: «وْخَزَنَ اللَّحْمُ بِالْكَسْرِ: أَنْتَنَ، مِثْلُ خَنَزٍ، مَقْلُوبٌ مِنْهُ، قَالَ طَرَفَةُ»<sup>(٥٧)</sup>.

ثم لا يَخْرُنُ فِينَا لَحْمُهَا إِنَّمَا يَخْرُنُ لَحْمُ الْمُدْخِرِ»<sup>(٥٨)</sup>

وليس هذا من باب القلب اللفظي؛ وذلك لأن المادة الثلاثية (خ-ز-ن) مستعملة بتقاليبها بمعنى واحد، ومصادر تلك الأفعال مستعملة جميعها بالمعنى نفسه يقول الأزهري: «خزن، خنز، زخ: مستعملة»<sup>(٥٩)</sup>، ويذكر ابن دريد المصدرين للفعلين في قوله: «وَحَزَنَ اللَّحْمُ خَزْنًا وَخَنَزَ خَنْزًا وَخَنَزًا، إِذَا تَغَيَّرَتْ رَائِحَتُهُ، وَقَدْ قَالُوا: خَزَنَ وَخَنِرَ»<sup>(٦٠)</sup>. أما الفعل (زَخَنَ) ومصدره والفعل (زَخِنَ) ومصدره، وهما من تقاليب (خزن) فقد ذكرهما - أيضاً - ابن دريد في المادة نفسها، فقال: «وَزَنَخَ السَّمْنُ وَالدهنُ يَزْنَخُ زَنْخًا إِذَا تَغَيَّرَتْ رَائِحَتُهُ. وَالزَّخَنُ مِنْ قَوْلِهِمْ: زَخِنَ الرَّجُلُ يَزْخُنُ زَخْنًا، إِذَا تَغَيَّرَ وَجْهَهُ مِنْ حَزْنٍ أَوْ مَرَضٍ»<sup>(٦١)</sup>.

وبهذا يكون ابن دريد نفسه قد أعطى الدليل على عدم القلب في تلك الأفعال جميعها، فقد ذكر مصادرها جميعا، ومن ثم فلا قلب، وإنما هذا من باب الاشتقاق الكبير.

#### ١٤- دَحَمَلَ وَدَمَحَلَ:

قال ابن دريد: « ودحملت الشيءَ ودمحلتُهُ بالبدال والذال، والذال أعلى، إذا دحرجته على الأرض؛ ويقال: دمحلتُهُ ودمحلتُهُ أيضاً»<sup>(٦٢)</sup>، وقد وجدت مصدر الفعل (دَحَمَلَ) مستعملاً، قال صاحب [المحيط]: «الدَّحْلَمَةُ: دَهْوَرْتُكَ الشَّيْءَ فِي بَيْرٍ أَوْ جَبَلٍ... وَدَمَحَلْتُ الشَّيْءَ: دَحْرَجْتُهُ»<sup>(٦٣)</sup>. وأما (الدَّمْحَلَةُ) مصدر الفعل (دَمَحَلَ) فهو غير مستعمل، وعليه فالفعل (دَمَحَلَ) مقلوب، ولا مصدر له.

#### ١٥- دَقَمَ وَدَمَقَ:

قال أبو عبيد: «دَقَمْتُ فاهَ وَدَمَقْتُهُ إِذَا كَسَرْتَ أَسْنَانَهُ»<sup>(٦٤)</sup> وقد ذكر ابن سيده الفعلين ومصدريهما، وردَّ على أبي عبيد أنهما من المقلوب فقال: «وقد دَقَمَ دَقَمًا أَبُو زَيْدٍ، دَقَمْتُهُ أَدَقَمْتُهُ وَأَدَقِمْتُهُ دَقَمًا وَأَدَقَمْتُهُ، كَسَرْتَ أَسْنَانَهُ وَدَمَقْتُهُ أَدَمَقْتُهُ دَمَقًا، عَلِيٌّ: ظَنَّهُ أَبُو عَبِيدٍ مِنَ الْمَقْلُوبِ، وَهُوَ خَطَأٌ؛ لِأَنَّ الْأَفْعَالَ الْمَقْلُوبَةَ لَا مَصَادِرَ لَهَا»<sup>(٦٥)</sup> وعليه فلا قلب.

## ١٦- اسْتَدَمَى وَاسْتَدَامَ:

قال أبو عبيد: «وقد اسْتَدَمَى الرَّجُلُ غَرِيمَهُ وَاسْتَدَامَهُ إِذَا رَفَقَ بِهِ»<sup>(٦٦)</sup> ومصدر (استدام) مستعمل، وأما مصدر (استدمى) فغير مستعمل، يقول ابن سيده: «عن اللّحيانيّ. وَاسْتَدَامَ الرَّجُلُ غَرِيمَهُ: رَفَقَ بِهِ. وَاسْتَدَامَهُ كَذَلِكَ مَقْلُوبٌ مِنْهُ، وَإِنَّمَا قَضَيْنَا بَأَنَّهُ مَقْلُوبٌ لِأَنَّا لَمْ نَجِدْ لَهُ مَصْدَرًا. وَاسْتَدَمَى مَوَدَّتَهُ: تَرَقَّبَهَا مِنْ ذَلِكَ، وَإِنْ لَمْ يَقُولُوا فِيهِ: اسْتَدَامَ، قَالَ كَثِيرٌ»<sup>(٦٧)</sup>:

وما زلتُ اسْتَدَمِي وما طرُّ شارِبِي وَصَالِكِ حَتَّى ضَرَّ نَفْسِي ضَمِيرُهَا»<sup>(٦٨)</sup>

وبناء على ما سبق فإن الفعل (استدمى) بمعنى (رَفَقَ بِهِ) من الأفعال التي لا مصادر لها.

## ١٧- رَأَى وَرَاءَ:

قال سيبويه في باب تحقير ما كان فيه قلب: «مثل ذلك قد رآه يريد قد رآه قال الشاعر، وهو كثير عزة»<sup>(٦٩)</sup>:

وكلُّ خليلٍ رَأَني فَهُوَ قائلٌ مِنْ أَجلكِ هذا هامةُ اليومِ أو غَدِ

وإنما أراد... رأني، ولكنه قلب، وإن شئت قلت: رأني، إنما أبدلت همزتها ألفاً وأبدلت الياء بعد كما قال بعض العرب: راءة في راية، حدثنا بذلك أبو الخطاب، ومثل الألف التي أبدلت من الهمزة قول الشاعر، وهو حسان بن ثابت<sup>(٧٠)</sup>:

سألت هُذَيْلُ رسولَ الله فاحِشَةً ضَلَّتْ هُذَيْلُ بما جاءت ولم تُصِبْ»<sup>(٧١)</sup>

ويذهب سيبويه هنا إلى أن (راء) إما أن يكون من باب القلب، وإما أن يكون من باب الإبدال، أي إبدال الهمزة ألفاً والياء همزة في الفعل (رأى) والراجح - في تقديري - هو كون الفعل (راء) مقلوباً من (رأى) حيث إنه لم يستعمل مصدره، كما أن التوجيه الثاني الذي وجهه عليه سيبويه يمكن تضعيفه بأن الشاهد الذي ذكره شاهداً على قلب الهمزة ألفاً في (سألت) قد صنع فيه الشاعر ذلك لتحقيق تفعيلة (مستفعلن) التامة لاستقامة الوزن، وقد صنع ذلك على الرغم من أنها ليست لغته كما أشار إلى ذلك الشنتمري<sup>(٧٢)</sup>.

## ١٨- رِبَضٌ وَرَضَبٌ:

قال ابن سيده: «وَرَضَبَتِ الشَّاةُ كَرَبَضَتْ قَلِيلَةً. مَقْلُوبُهُ ر ب ض: رَبَضَتِ الدَّابَّةُ وَالشَّاةُ وَالخُرُوفُ تَرِبُضُ رَبِضًا وَرُبُوضًا وَرِبْضَةً حَسَنَةً وَهُوَ كَالْبُرُوكِ لِلإِبِلِ»<sup>(٧٣)</sup> ولم يستعمل مصدر الفعل (رَضَبَ) بمعنى (بَرَكَ) وإنما المصدر المستعمل بمعنى ارتشاف الرقيق يقال: «رَضَبَ رِيقَهَا يَرُضِبُهُ رَضْبًا وَتَرَضِبُهُ رَشْفَهُ»<sup>(٧٤)</sup>. وعلى ذلك فالفعل (رَضَبَ) بمعنى (بَرَكَ) من الأفعال التي لا مصادر لها.

## ١٩- زَحَزَحَ وَحَزَحَزَ:

قال أبو عبيد نقلا عن الأموي: «تَزَحَزَحْتُ عَنِ الْمَكَانِ وَتَحَزَّحْتُ»<sup>(٧٥)</sup> وقال ابن القطاع: «و(الزَّحْزَحَةُ) التَّنْحِيَةُ عَنِ الشَّيْءِ، وَفِي التَّنْزِيلِ ﴿فَمَنْ زُحِّحَ عَنِ النَّارِ﴾<sup>(٧٦)</sup>، وَ(تَزَحَّحَ) (الشَّيْءُ) وَ(تَحَزَّحَ) سِوَاءً»<sup>(٧٧)</sup>، وَأَمَّا الْفِعْلُ (تَحَزَّحَ) فَقَدْ وَرَدَ مُسْتَعْمَلًا بِمَعْنَى (تَزَحَّحَ)، قَالَ الشَّاعِرُ<sup>(٧٨)</sup>:

وَأَبَيْتَ كَالسَّرَّاءِ يَرِبُو ضَبُّهَا      فَإِذَا تَحَزَّحَزُ عَنِ عِدَاءِ ضَجَّتِ

ويروى: تزحزح<sup>(٧٩)</sup> ولكن مصدره (التحزحز) غير مستعمل، وعليه فهو من المقلوب، ومن الأفعال التي لا مصادر لها.

## ٢٠- سَبَسَبَ وَبَسَبَسَ:

قال ابن سيده في المخصص عن ابن السكيت: «سَبَسَبَ بَوْلَهُ وَبَسَبَسَهُ - أَرْسَلَهُ»<sup>(٨٠)</sup> وبالبحث في المعاجم وكتب الأفعال واللغة لم أجد لهذين الفعلين مصدراً مستعملاً، في معنى: إرسال البول، وعليه فلا قلب، بل هما أصلان ويمثلان الظاهرة التي نحن بصدد دراستها فهما معاً من الأفعال التي لا مصادر لها.

## ٢١- سَرَطَعَ وَطَرَسَعَ:

قال ابن دريد: «سَرَطَعَ الرَّجُلُ وَطَرَسَعَ، إِذَا عَدَا عَدَاً شَدِيداً مِنْ فِزَعٍ»<sup>(٨١)</sup>. وقد استعمل الفعل (عَرَطَسَ) أيضاً بمعنى قريب من معنى الفعلين السابقين وهو من تقالبيهما كما في تهذيب اللغة نقلاً عن الليث: «عَرَطَسَ فُلَانٌ إِذَا تَنَحَّى.. وَقَالَ غَيْرُهُ: سَرَطَعَ، وَطَرَسَعَ، إِذَا عَدَا عَدَاً شَدِيداً»<sup>(٨٢)</sup>.

وقال ابن القطاع: «(سرطع) الرجل عدا عدواً شديداً و(سرعت) مثله»<sup>(٨٣)</sup> ونستنتج مما سبق عرضه أن الأفعال: سرطع، وطرسع، وعرطس، وسرعت، مستعملة كلها بمعنى واحد على التقريب، ولكن العجيب أنها جميعها لم يستعمل منها مصدر لأى منها، وهذه ظاهرة غريبة تجعل هذه الأفعال تقف في منطقة وسطى بين الاشتقاق الكبير الذي يكون فيه لكل فعل من تقاليب الفعل الأصل مصدره، والقلب اللفظي الذي يكون فيه للفعل الأصل دون المقلوب عنه مصدره.

## ٢٢- شَبْرَقٌ وَشَبْرَقٌ:

قال أبو عبيد نقلاً عن الفراء: «شَبْرَقْتُ الشيءَ وَشَبْرَقْتَهُ إِذَا قَطَعْتَهُ»<sup>(٨٤)</sup> ومصدر الفعل (شَبْرَقٌ) مستعمل كما في قول الجوهري: «شبرقت الثوب شبرقة وشبراقاً، أي مزقته»<sup>(٨٥)</sup>، أمّا مصدر الفعل (شبرق) فلا نجده مستعملاً في أي من كتب اللغة أو الأفعال أو المعاجم حتى نصل إلى كراع فنجده قد استعمل المصدر (شَبْرَقَةٌ) ونقل ذلك عنه ابن سيده في المحكم حيث قال: «وقد شَبْرَقَهُ شَبْرَقَةً وَشَبْرَاقاً وَشَبْرَقَهُ شَبْرَقَةً المصدر عن كراع»<sup>(٨٦)</sup>، فإذا أضفنا إلى ذلك أن الفعل (شَبْرَقٌ) أوسع تصرفاً من الفعل (شَبْرَقٌ) كما يتضح من تصريف تلك المادة في لسان العرب، يقول ابن منظور: «وثوب مُشَبْرَقٌ وَشَبْرَقٌ وَشَبْرَاقٌ وَشَبْرَاقٌ وَشَبْرَاقٌ وَمَشْرَقٌ وَمَشْرَقٌ وَشَبْرَقَةٌ وَشَبْرَاقَةٌ وَشَبْرَاقَةٌ وَشَبْرَاقَةٌ»<sup>(٨٧)</sup> يرجح لدينا أن الفعل (شَبْرَقٌ) مقلوب عن الفعل (شبرق) وأنه لا مصدر له، وأن المصدر الذي ذكره كراع قد انفرد به دون كل اللغويين، والغالب أنه قاسه ولم يسمعه بدليل أنه لم يرد به السماع.

## ٢٣- شَفَنٌ وَشَفَفٌ:

قال أبو عبيد: «شَفَفْتُ إِلَى الشَّيْءِ وَشَفَفْتُ إِذَا نَظَرْتَ إِلَيْهِ نَظَرَ الْإِنْكَارِ وَقَالَ أَبُو عمرو فِي الشَّفَنِ وَالشَّفَفِ مِثْلَهُ»<sup>(٨٨)</sup> والواضح من كلام أبي عبيد أنه ذكر الفعلين ومصدريهما معاً، وعليه فلا قلب، بل هما لغتان.

## ٢٤- أَشَافٌ وَأَشْفَى:

قال أبو عبيد نقلاً عن أبي عبيدة: «أشاف الرجل على الأمرِ وَأَشْفَى إِذَا أَشْرَفَ



عليه»<sup>(٨٩)</sup>، وقد ذكر ابن السكيت الفعلين ومصدريهما، وبعض تصرفاتهما فقال: «ويقال: أَشَافَ على كذا وكذا. يُشِيفُ إِشَافَةً، وَأَشْفَى يُشْفِي إِشْفَاءً، إِذَا أَشْرَفَ عَلَيْهِ»<sup>(٩٠)</sup> فالفعلان متساويان معنى وتصريفاً ولكل منهما مصدره، ومن ثم فلا قلب، بل هما لغتان.

## ٢٥- شَأَى وَشَاءَ:

قال أبو عبيد: «وشَأني الأمرُ وشَاءني إذا أحزنتك، الأول تقديره شَعَانِي والثاني شَاعِنِي وأنشد للحارث بن خالد المخزومي:<sup>(٩١)</sup>

مَرَّ الْحُمُولُ فَمَا شَأُونَكَ نَقْرَةً      وَلَقَدْ أَرَاكَ تُشَاءُ بِالْأَطْعَانِ

فجاء باللغتين جميعاً»<sup>(٩٢)</sup>، والحقيقة أن الفعل (شاء) مقلوب الفعل (شأى) لوجود مصدر الفعل (شأى) وهو: الشأو فقط دون مصدر الفعل (شاء) قال ابن سيده: «شَاءني الشيءُ سَبَقني وشَاءني الشيءُ حَزَنني مقلوبٌ من شَأني، والدليل على أنه مقلوبٌ منه أنه لا مُصَدَّرٌ له أيضاً، لم يقولوا: شَاءني شِوَاءً كما قالوا: شَأني شَأوَاءً، وأما ابن الأعرابي فقال: هما لغتان؛ لأنه لم يك نَحْوياً فَيُضْبَطُ مثل هذا»<sup>(٩٣)</sup>.

## ٢٦- صُصِقَ وَصُقِعَ:

نقل أبو عبيد عن الكسائي قوله: «صُصِقَ الرجلُ وَصُقِعَ»<sup>(٩٤)</sup> بمعنى: ضربته الصاعقة فأغشي عليه، وقد ذكر ابن فارس مصدر الفعل (صُقِعَ) في قوله: «الصُّصِقَ وهو الضَّرْبُ بِبُسْطِ الكَفِّ. يقال صَقَعَهُ صُقِعاً»<sup>(٩٥)</sup>. كذلك نجد مصدر الفعل (صُصِقَ) مستعملاً أيضاً في قول صاحب العين: «صُصِقَ صُعَقاً: غَشِيَ عليه من صَوْتٍ يَسْمَعُهُ أو حَسٍّ أو نَحْوِهِ»<sup>(٩٦)</sup>، والحقيقة أنه لا قلب بين الفعلين، ولكن (صُقِعَ) و (صُصِقَ) لغة تميم كما روي ذلك عن الفراء<sup>(٩٧)</sup>.

## ٢٧- اضمَحَلَّ و امضَحَلَّ:

قال أبو عبيد: «واضمَحَلَّ الشيءُ و امضَحَلَّ إِذَا ذَهَبَ»<sup>(٩٨)</sup>. وقد ذكر الجوهري حكاية عن أبي زيد أنه «في لغة الكلابيين: امضَحَلَّ الشيءُ بتقديم الميم»<sup>(٩٩)</sup>.

أما ابن جنى فقد ساق امضحلَّ مثلاً للمقلوب من اضمحلَّ فقال: «ومن المقلوب قولهم امضحل وهو مقلوب عن اضمحل؛ ألا ترى أن المصدر إنما هو على اضمحل وهو الاضمحلال، ولا يقولون: امضحلال»<sup>(١٠٠)</sup>. والراجح هو ما ذهب إليه ابن جنى؛ لأننا لم نجد مصدر امضحل مستعملاً.

#### ٢٨- طَمَسَ وَطَسَمَ:

قال أبو عبيد نقلاً عن أبي زيد: «طَمَسَ الطَّرِيقُ وَطَسَمَ إِذَا دَرَسَ»<sup>(١٠١)</sup> وجاء في المحكم: «طَسَمَ الشَّيْءُ يَطْسِمُ طُسُومًا دَرَسَ وَجَاءَ بِهِ الْعَجَاجُ مُتَعَدِّيًّا فَقَالَ»<sup>(١٠٢)</sup>:

وَرَبَّ هَذَا الْأَثَرِ الْمُقْسَمِ      مِنْ عَهْدِ إِبْرَاهِيمَ لَمَّا يُطَسَمِ

.. [و] طَمَسَ يَطْمِسُ طُمُوسًا دَرَسَ وَأَمَحَى أَثَرَهُ»<sup>(١٠٣)</sup>. ومن الواضح أن المصدرين قد استعملتا بمعنى واحد وعليه فلا قلب، بل هما لغتان.

#### ٢٩- اعْتَاقَ وَاعْتَقَى:

قال أبو عبيد: «وَاعْتَاقَهُ الشَّيْءُ وَاعْتَقَاهُ إِذَا حَبَسَهُ»<sup>(١٠٤)</sup>، وقد ورد نصٌّ صريح في الصحاح استُعملَ فيه الفعلان مجردين من الزيادة، على القلب - كما ذكر الجوهري - كما ذكر فيه الجوهري مصدرَي الفعلين (اعتاق) و(اعتقا)، يقول الجوهري: «وعقاه يعقوه، أي عاقه، على القلب، وأنشد أبو عبيد لحميد»<sup>(١٠٥)</sup>:

وَلَوْ أَنِّي رَمَيْتُكَ مِنْ بَعِيدٍ      لِعَاقِكَ عَنْ دَعَاءِ الذَّنْبِ عَاقِي

والاعتقاء: الاحتباس، وهو قلب الاعتياق»<sup>(١٠٦)</sup>. ومن الواضح أن المصدرين مستعملتان بمعنى واحد، وأنه لا قلب، بل هما لغتان.

#### ٣٠- اعْتَامَ وَاعْتَمَى:

قال أبو عبيد: «وَاعْتَامَ وَاعْتَمَى إِذَا اخْتَارَ»<sup>(١٠٧)</sup> وقد ورد ذكر مصدرَي الفعلين، فذكر الأزهري مصدر (اعتمى) فقال: «وقال أبو سعيد. يقال: اعتميته اعتماءً أي قصدته. وقال غيره: اعتميته: اخترته»<sup>(١٠٨)</sup>. وذكر ابن دريد مصدر (اعتام) فقال: «ويقال: اعتمت الشيءَ اعْتِيَامًا، إِذَا اخْتَرْتَهُ»<sup>(١٠٩)</sup>، وعليه فلا قلب، بل هما لغتان.

## ٣١- عَمَجَ وَ مَعَجَ:

قال أبو عبيد: «عَمَجَ فِي السَّيْرِ وَمَعَجَ»<sup>(١١٠)</sup>، وقد ورد في العين: «المَعَجُ: التَّقْلِيْبُ فِي الْجَرِيِّ. مَعَجَ الْحَمَارُ يَمْعَجُ مَعْجاً أَيْ: جَرَى فِي كُلِّ وَجْهٍ جَرِيّاً سَرِيْعاً»<sup>(١١١)</sup>، وكما ورد مصدر (مَعَجَ) ورد - أيضاً - مصدر (عَمَجَ)، قال ابن دُرَيْدٍ: «وَالْعَمَجُ: الْإِلْتِوَاءُ، عَمَجَ يَمْعَجُ عَمْجاً. وَتَمْعَجُ السَّيْلُ تَعْمَجُ، إِذَا تَعَرَّجَ فِي مَسِيلِهِ»<sup>(١١٢)</sup> وعليه فلا قلب، بل هما لغتان.

## ٣٢- عَاثَ وَ عَثَى:

قال ابن دريد: «وَعَاثَ يَعْثُ وَ عَثَى يَعْثَى مِثْلَ شَقَى يَشْقَى، إِذَا أَفْسَدَ، وَقَالُوا: عَثَا يَعْثُو. وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿وَلَا تَعْتَوُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾<sup>(١١٣)</sup>»<sup>(١١٤)</sup>. وقد ورد في المحكم أنهما لغتان، فقال ابن سيده: «عَاثَ يَعْثُ عَيْثاً وَعُثُوّاً وَعَيْثَاناً: أَفْسَدَ وَأَخَذَ بغيرِ رَفْعٍ. وَقَالَ اللَّحْيَانِيُّ: عَثَى لُغَةٌ أَهْلِ الْحِجَازِ وَهِيَ الْوَجْهُ. وَعَاثَ لُغَةٌ بَنِي تَمِيمٍ، قَالَ: وَهَمْ يَقُولُونَ: «وَلَا تَعْتِيُوا فِي الْأَرْضِ»<sup>(١١٥)</sup>. وَمِنَ الْعَجِيبِ أَنَّ ابْنَ دَرِيدٍ قَدْ ذَكَرَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ مِنْ جَمْهَرَةِ اللُّغَةِ أَنَّهَا لُغَتَانِ - أَيْضاً - وَليسا من المقلوب فقال: «وفي بعض اللغات عثا يعثو عثواً، إذا أفسد، في معنى عاث يعيث، وليس بئبث»<sup>(١١٦)</sup>. وهذا يدل على التضارب الواضح في مفهوم القلب اللفظي لدى اللغويين، وعدم التفريق بينه وبين ما هو لغة من لغات القبائل.

## ٣٣- غَذَرَمَ وَ غَذَمَرَ:

قال أبو عبيد: «وَعَذَرَمْتُ الشَّيْءَ وَغَذَمَرْتُهُ وَغَذَرَمْتُهُ إِذَا بَعْتَهُ جُزْأً»<sup>(١١٧)</sup>. وقد ذكر الجوهري مصدرَي الفعلين ونصَّ على أنَّهما لغتان فقال: «وَالْغَذَمَرَةُ لُغَةٌ فِي الْغَذَرَمَةِ، وَهُوَ بَيْعُ الشَّيْءِ جُزْأً»<sup>(١١٨)</sup>. وعليه فلا قلب بل هما لغتان.

## ٣٤- فَتَأَ وَ ثَفَأَ:

قال ابن دريد: «وَفَتَأْتُ الْقَدْرَ وَثَفَأْتُهَا، إِذَا سَكَنْتَ غَلِيَانَهَا»<sup>(١١٩)</sup>، وقد استعمل مصدر الفعل (فَتَأَ) قال الأزهري: «وَقَدْ فَتَأَ يَفْتَأُ فَتْئاً. أَبُو زَيْدٍ: فَتَأَتِ الْمَاءُ فَتْئاً، إِذَا مَا سَخَّنَتْهُ، وَكَذَلِكَ كُلُّ مَا سَخَّنَتْهُ»<sup>(١٢٠)</sup>. وأما مصدر الفعل (ثَفَأَ) فلم يستعمل في أي من المعاجم

العربية، أو كتب الأفعال، ويرجع ذلك - في تقديري - إلى أن الهمزة في هذه المادة ليست أصلاً، والراجح أنها قد تداخلت مع أصول مادة (ثفو)، ويتضح ذلك مما ذكره ابن جني عن أبي علي الفارسي في أصل لام كلمة (أثْفِيَّة)، يقول ابن جني: «ألا ترى أن أبا علي - رحمه الله - كان يقوِّي كون لام (أثْفِيَّة) فيمن جعلها (أفعولة) واواً بقولهم: جاء يثْفُفُ ويقول: هذا من الواو لا محالة كيعبده. فيرجح بذلك الواو على الياء التي ساوتها في يثْفُوه ويثْفِيه. أفلا تراه كيف استعان على لام ثَفَا بفاء وَثَف. وإنما ذلك لأنها مادة واحدة شكّلت على صور مختلفة فكانها لفظة واحدة»<sup>(١٢١)</sup> لذا أهمل مصدر الفعل (ثفاً) واكتفى بمصدر الفعل الذي كثر استعماله في أداء هذا المعنى، وهو (فثاً). وعليه فالفعل (ثَفَاً) مقلوب وهو من الأفعال التي لا مصادر لها.

### ٣٥ - فَطَسَ وَطَفَسَ:

قال أبو عبيد: «وَفَطَسَ الرَّجُلُ وَطَفَسَ إِذَا مَاتَ»<sup>(١٢٢)</sup>، وقد استعمل مصدرا الفعلين، قال الجوهري: «وفطس يفتس فطوساً، أي: مات»<sup>(١٢٣)</sup>. وقال في موضع آخر: «طفس البرذون يَطْفَسُ طُفُوساً؛ أي: مات»<sup>(١٢٤)</sup>. ويبدو أن الفعل (طفس) قد خُصص لموت البرذون دون الإنسان، أو لموت الحيوان عامة دون الإنسان، ويتضح ذلك عند الثعالبي في قوله: «طَفَسَ الْبِرْدُونُ»<sup>(١٢٥)</sup>. ومهما يكن من أمر فإنه لا قلب في (طفس).

### ٣٦ - تَقَرَّبَ وَتَبَرَّقَطَ:

قال ابن دريد: «وتقرَّبَ على قفاه وتبرَّقَطَ، إذا سقط». قال الراجز<sup>(١٢٦)</sup>:

وَزَلَّ حُفَايَ فِقْرَطَانِي<sup>(١٢٧)</sup>

ولم يستعمل مصدرا الفعلين في معنى السقوط على القفا، ولكن استعمل مصدر الفعل (تبرقَط) في معنى آخر، يقال: «تَبَرَّقَطَ الْإِبِلُ تَبَرَّقَطًا اخْتَلَفَتْ وَجُوهُهَا فِي الرَّعْيِ»<sup>(١٢٨)</sup> أما مصدر الفعل (تقرَّب) فقد خلت منه المعاجم العربية، وكتب الأفعال، وبناء على ما سبق يمكن التجوز بالقول بأن الفعل (تقرَّب) مقلوب عن الفعل (تبرقَط) وأنه من الأفعال التي لا مصادر لها.

## ٣٧- قَلَقَ وَ لَقَّقَ :

قال أبو عبيد: «يُقَالُ: قَلَقْتُ الشَّيْءَ وَلَقَّقْتُهُ»<sup>(١٢٩)</sup> بمعنى: حركته فتحرك واضطرب، وقد استعمل المصدران للفعلين، قال الجوهري: «وَقَلَقَهُ قَلَقَةً وَقَلَّقَا فَتَقَلَّقَ، أَي حَرَّكَه فَتَحَرَّكَ وَاضْطَرَبَ. فَإِذَا كَسَرْتَهُ فَهُوَ مُصَدَّرٌ، وَإِذَا فَتَحْتَهُ فَهُوَ اسْمٌ مِثْلُ الزَّلْزَالِ وَالزَّلْزَالِ»<sup>(١٣٠)</sup>. كما ورد مصدر الفعل (لقلق) بالمعنى نفسه فى قول ابن فارس: «وَأَمَّا اللَّقَّقَةُ فَالْاضْطِرَابُ، وَهُوَ قَرِيبٌ مِنَ الْمَقْلُوبِ، كَأَنَّهُ مُقَلَّقٌ، وَهُوَ الَّذِي لَا يَقْرُءُ مَكَانَهُ»<sup>(١٣١)</sup>. وعليه فلا قلب.

وجدير بالذكر هنا أن الجوهري يرى أن (لقلق) ليس أصلاً بهذه الصورة، ولكن أصله (لَقَّقَ) ثم قلبوا القاف الثانية لأمًا: ليفرقوا بين (فَعَّلَ) و(فَعَّلَ)<sup>(١٣٢)</sup>، وكذلك جعل ابن جني (قلقل) من باب الأصول المتداخلة فقال: «ومن الأصلين الثلاثي والرباعي المتداخلين قولهم: قاع قرق، وقرقر، وقرقوس وقولهم: سلس وسلسل وقلق وقلقل. وذهب أبو إسحاق في نحو قلقل وصلصل وجرجر وقرقر، إلى أنه فَعَّلَ، وأن الكلمة لذلك ثلاثية»<sup>(١٣٣)</sup>. وإذا صح ما ذهب إليه فهما أصلان مختلفان يجمعهما الدلالة على معنى واحد هو الاضطراب والحركة.

## ٣٨- قَاعَ وَ قَعَا :

قال أبو عبيد نقلًا عن الكسائي: «قَاعَ الْفَحْلُ عَلَى النَّاقَةِ وَقَعَا يَقْعُو إِذَا ضَرَبَهَا»<sup>(١٣٤)</sup> وقد استعمل مصدرًا الفعلين بمعنى واحد، قال ابن دريد: «وَالْقَوْعُ: مُصَدَّرٌ قَاعِ الْبَعِيرِ النَّاقَةِ يَقْعُوهَا قَوْعًا، إِذَا ضَرَبَهَا، وَقَعَاهَا يَقْعَاهَا قِيَاعًا»<sup>(١٣٥)</sup>. وعليه فلا قلب، بل هما لغتان.

## ٣٩- كَعَبَرَهُ وَ بَعَكَرَهُ :

قال ابن دريد: «وَكَعَبَرَهُ بِالسِّيفِ وَبَعَكَرَهُ إِذَا ضَرَبَهُ»<sup>(١٣٦)</sup> ولم يستعمل مصدرًا الفعلين في أي من المعاجم أو كتب الأفعال، قال ابن القطاع: «و(كعبره) بالسيف و(بعكره) ضربه (وأيضا صرعه)»<sup>(١٣٧)</sup>، وعلى هذا فالفعلان لا مصادر لهما.

## ٤٠- اكَهَّرَ وَاكْرَهَفَ:

هذان الفعلان من الأفعال التي يسوقها النحويون للتمثيل للقلب اللفظي، والرد على اللغويين في تحديد مفهوم القلب، الذي لا يتفق اللغويون جميعاً على مفهوم واحد له، يقول ابن جني: «اكهَّرَ وَاكْرَهَفَ، الثاني مقلوب عن الأول؛ لأن التصرف (على اكهَّرَ وقع) ومصدره الاكهَّرار، ولم يمرر بنا الاكْرِهَفاف»<sup>(١٣٨)</sup>. وعليه فالفعل (اكْرَهَفَ) من الأفعال التي لا مصادر لها.

## ٤١- لَبَّكَ وَبَكَّلَ:

قال ابن دريد: «ولبكت الشيء وبكَلْتُهُ، إذا خلطته، فهو بَكِيلٌ ومَبْكُولٌ»<sup>(١٣٩)</sup>، وقال في الاشتقاق: «وبَكِيلٌ: فعيل من قولهم: بَكَلْتُ الشيء أَبْكَلُهُ بَكَلًّا، إذا خلطته، نحو الأقط بالسَّمْن وغيره. وبَكَلْتُ ولَبَّكْتُ في معنى واحد»<sup>(١٤٠)</sup>. وهو هنا قد ذكر مصدر (بَكَّلَ)، وذكر مصدر الفعل الآخر (لبك) في الجمهرة فقال: «ويقال: رَبَّكْتُ الطعامَ أَرْبُكُهُ رَبَّكًّا، إذا خلطته؛ وكذلك لَبَّكْتُه لَبَّكًّا سِوَاهُ»<sup>(١٤١)</sup>، ويجمع ابن سيده بين الفعلين ومصدريهما في قوله: «بَكَلْتُ أَبْكَلُ بَكَلًّا، واللَّبُّ كَاللَّبْكَلِ، لَبَّكْتُهُ أَلْبُكُّه لَبَّكًّا»<sup>(١٤٢)</sup>، وعليه فلا قلب.

## ٤٢- لَفَّتَ وَفَتَّلَ:

قال أبو عبيد: «ولَفَّتَ الرَّجُلُ وَجْهَهُ عَنِ الْقَوْمِ، وَفَتَّلَ إِذَا صَرَفَهُ عَنْهُمْ»<sup>(١٤٣)</sup>، وقد استعمل مصدرا الفعلان كما جاء في المحكم «فَتَّلَ وَجْهَهُ عَنِ الْقَوْمِ: صَرَفَهُ، كَلَفَّتَهُ. وَفَتَّلَ الشَّيْءَ يَفْتَلُهُ فَتَلًا، فَهُوَ مَفْتُولٌ، وَفَتِيلٌ، وَفَتْلُهُ: لَوَاهُ»<sup>(١٤٤)</sup>، وعن مصدر الفعل (لفت) قال ابن سيده: «ولَفَّتَهُ عَنِ وَجْهِهِ وَرَأْيِهِ لَفَّتًا: صَرَفَهُ»<sup>(١٤٥)</sup>، وعليه فلا قلب.

## ٤٣- لَفَحَ وَلَحَفَ:

قال ابن دريد: «ولَفَحْتُهُ بَجَمْعِ يَدِي وَلَحَفْتُهُ، إِذَا ضَرَبْتُهُ بِهَا»<sup>(١٤٦)</sup>، وجاء في المحكم: «ولَفَحَهُ مَقْلُوبٌ عَنِ لَحَفَ»<sup>(١٤٧)</sup>، وباستقراء المعاجم العربية وكتب الأفعال نجد أن مصدر الفعل (لحف) مستعمل، يقال: «واللَّفْحُ من قولهم: لَفَحْتُهُ النَّارُ تَلَفَحَهُ لَفْحًا وَلَفَحَانًا، إِذَا أَصَابَهُ حَرُّهَا.. وَلَفَحْتُ فَلَانًا بِالسَّيْفِ وَنَفَحْتُهُ بِهِ، إِذَا ضَرَبْتَهُ بِهِ ضَرْبَةً خَفِيفَةً»<sup>(١٤٨)</sup>، وأما

مصدر الفعل (لحف) فغير مستعمل، وعليه فهو مقلوب عن (لَفَحَ)، وهو من الأفعال التي لا مصادر لها.

#### ٤٤- أَنْبَضَ وَ أَنْضَبَ:

نقل أبو عبيد عن أبي عمرو قوله: «أَنْبَضْتُ القوسَ وَأَنْضَبْتُهَا، إِذَا جَذَبْتَ وَتَرَهَا لُتْصَوْتُ»<sup>(١٤٩)</sup>، وقد استعمل مصدر الفعل (أَنْبَضَ)، قال ابن فارس: «وَأَنْبَضْتُ عَنْ القوسِ إِنْبَاضاً»<sup>(١٥٠)</sup> وقد أنكّر ابن سيده - بحق - على أبي حنيفة ذكره مصدراً للفعل (أَنْضَبَ) وهو (الإِنْضَابُ) مع جَعْلِهِ مقلوباً عن الفعل (أَنْبَضَ) فقال: «وَأَنْضَبَ القوسَ لُغَةً فِي أَنْبَضِهَا، جَبَذَ وَتَرَهَا لُتْصَوْتُ، وَقِيلَ: أَنْضَبَ القوسَ، إِذَا جَذَبَ وَتَرَهَا بِغَيْرِ سَهْمٍ ثُمَّ أَرْسَلَهُ، وَقَالَ أَبُو حَنِيْفَةَ: أَنْضَبَ مقلوبه فلا مصدر لها لأن الأفعال المقلوبة ليست لها مصادرٌ لِعِلَّةٍ قد ذكرها النحويون، سَيَبَوِيه، وَأَبُو عَلِيٍّ وَسَائِرُ الحُذَّاقِ وَإِنْ كَانَتْ أَنْضَبْتُ لُغَةً فِي أَنْبَضْتُ فَالمصدر فيه سَائِعٌ حَسَنٌ، فَأَمَّا أَنْ يَكُونَ مقلوباً ذَا مَصْدَرٍ كَمَا زَعَمَ أَبُو حَنِيْفَةَ فَمُحَالٌ»<sup>(١٥١)</sup>، ولكن هل ذكرت المعاجم العربية مصدراً للفعل (أَنْضَبَ) في معنى (أَنْبَضَ)؟ الحقيقة أنه لم يرد مصدر للفعل (أَنْضَبَ)، وبهذا نعلم أن بعض اللغويين كان يتساهل في صياغة مصادر بعض الأفعال كما فعل أبو حنيفة في هذا الموضوع. وبناء على ما سبق يمكن القول: إن الفعل (أَنْضَبَ) مقلوب من الفعل (أَنْبَضَ) وأنه من الأفعال التي لا مصادر لها.

#### ٤٥- انتقى و انتقا:

قال أبو عبيد: «انتقى فلانُ الشيءَ وانتاقه» من النقاوة، قال الراجز:

مَثَلُ القِيَّاسِ انتاقها المُنْقِي

قال الفراء: «وكان الكسائي يقول: هو من النِّيقَةِ»<sup>(١٥٢)</sup>. وقد انفرد الجوهري في الصحاح بذكر مصدر الفعل (انتاق) فقال: «والانتياقُ مثل الانتقاء»<sup>(١٥٣)</sup>، والحقيقة أن لفظ (انتياق) مصدر الفعل (انتاق) لم يرد في أي من المعاجم العربية السابقة على الصحاح أو المعاصرة له، أو كتب الأفعال، كما لم يرد في شاهد لغوي من شعر أو غيره، وهذا يرجح أنه من وضع الجوهري نفسه، فلا يُعقل أنه لم يسمع أحد غيره

من اللغويين السابقين عليه أو المعاصرين له، أو اللاحقين بعده لفظ (انتياق) مصدراً لل فعل انتاق، وعليه، فإنه من الأفعال المقلوبة التي لا مصدر لها.

#### ٤٦- هَجَّجَ وَجَهَّجَهُ:

قال ابن دريد في باب المقلوب: «وَهَجَّجْتُ بالسبع وَجَهَّجْتُ بِهِ»<sup>(١٥٤)</sup> وقال في مادة (جهج): «جَهَّجْتُ بالسبع، وَهَجَّجْتُ بِهِ، إِذَا زَجَرْتَهُ»<sup>(١٥٥)</sup>. وقد استعمل مصدرا الفعليين كما جاء في العين: «وَالهَجَّجَةُ، حكاية صوت الرَّجُل إِذَا صَاحَ بِالأسد»<sup>(١٥٦)</sup>. وقال في مادة (جه): «وَالجَهَّجَةُ من صياح الأبطال في الحرب، يقال: جَهَّجُوا فحملوا»<sup>(١٥٧)</sup> وعليه، فلا قلب، بل هما لغتان.

#### ٤٧- هَفَا وَفَهَا:

قال ابن دريد: «وَهَفَا فُؤَادُهُ وَفَهَا»<sup>(١٥٨)</sup>، وقد استعمل مصدر الفعل (هَفَا) كما ورد في العين «الهِفْوُ: الذَّهَابُ فِي الهَوَاءِ، يقال: هَفَّتِ الصُّوفَةُ فِي الهَوَاءِ، أَي: ذَهَبَتْ فِيهِ تَهْفُو هَفْوًا وَهَفْوًا»<sup>(١٥٩)</sup>. أما الفعل (فها) فلم يستعمل مصدره، وقد نصَّ ابن سيده على ذلك فقال: «فَهَا فُؤَادُهُ، كَهَفَا، ولم يسمع له بمصدر، فأراه مقلوباً»<sup>(١٦٠)</sup> وعليه، فالفعل (فها) مقلوب، وهو من الأفعال التي لا مصادر لها.

#### ٤٨- يَيْسَ وَأَيْسَ:

نصَّ ابن جنِّي على أن (أَيْسَ) مقلوب عن (يَيْسَ)، وقال: «وَأما قولهم: أَيْسَ فمقلوب من يَيْسَ. ودليل ذلك من وجهين:

أحدهما: (أن لا مصدر) لقولهم: أَيْسَ. فأما الإيَّاس فمصدر أُسْتُ.. لَمَّا لم يكن لأَيْسَ مصدر علمت أنه لا أصل له، وإنما المصدر اليَّاسُ. فهذا من يَيْسْتُ.

والآخر: صحة العين في (أَيْسَ) ولو لم يكن مقلوباً لوجب فيه إعلالها، وأن يقال: أَيْسَ وَاسْتُ كَهَابَ وَهَبْتُ»<sup>(١٦١)</sup>، ومن الغريب اللافت للنظر أن أبا عبيد، وابن دريد لم يذكرَا الفعليين في باب القلب من كتابيهما، الغريب المصنف، وجمهرة اللغة!!.



وبعد هذه الرحلة مع اللغويين، ومعاجمهم، وكتبهم اللغوية نستطيع أن نقرر الآتي:

أولاً: ليست كل الأفعال التي يصفها اللغويون بأنها من الأفعال المقلوبة مقلوبةً على الحقيقة؛ فمن خلال ما تم جمعه من أفعال بلغت ثمانية وأربعين فعلاً أصلاً، أي: مقلوباً عنه غيره من الأفعال الفروع، وجدنا أن عدد الأفعال التي اتفق فيها النحويون مع اللغويين على أنها من المقلوب اللفظي، ومن ثمّ فلا مصادر لها قد بلغت تسعة وعشرين فعلاً فقط، وهي على الترتيب:

ملاحظات	الفعل المقلوب	مصدره	الفعل الأصل
أي: حان	أَنْ	إِنَى	أُنَى
الفعالان لا مصدر لهما؛ لأنهما ليسا أصلين معجميين	خَذَعَبَ	-	بَخَذَعَ
أي: كَفَّ	أَجَمَّ	إِحْجَام	أَحْجَمَ
أي: كَفَّ	جَجَجَ	حَجْمَجَة	حَجَجَ
أي: نَحْرَجَ	دَمَحَلَ	دَحْمَلَة	دَحَمَلَ
أي: رَفَقَ بِهِ	اسْتَدَمَى	اسْتِدَامَة	اسْتَدَامَ
	رَأَى	رَأَى	رَأَى
أي: بَرَكَ	رَضَبَ	رَبَضٌ - رُبُوضٌ - رَبِضَةٌ	رَبِضَ
أي: تَنَحَّى عَنِ الْمَكَانِ	تَحْرَحَزَ	تَرَحُّزُحٌ	تَرَحَّرَحَ
أي: أُرْسِلَ يَوْمَهُ وَلَا مَصْدَرٌ لَهَا	بَسَبَسَ	-	سَبَسَبَ

سَرَطَعَ	-	طَرَسَعَ	أي: عَدَا عَدْوًا شَدِيدًا ولا مصدر لهما
سَرَعَطَ	-	عَرَطَسَ	أي: عَدَا عَدْوًا شَدِيدًا ولا مصدر لهما
شَبَّرَقَ	شَبَّرَقَةٌ - شَبْرَاقٌ	شَرَبَّقَ	أي: قَطَعَ
شَأَى	شَأُو	شَاءَ	أي: أَحْزَنَ
اضْمَحَلَّ	اضمحلال	امضَحَلَّ	أي: ذَهَبَ
فَتَأَّ	فَتَأُّ	نَفَأَّ	أي: سَخَّنَ
تَبَرَّقَطَ	تَبَرَّقُطٌ	تَقَرَّطَبَ	أي: سَقَطَ عَلَى قَفَاهُ
كَعَبَرَ	-	بَعَكَرَ	أي: ضَرَبَهُ بِالسِّيفِ
اَكْفَهَرَ	اَكْفِهْرَارٌ	اَكْرَهَفَّ	أي: عَبَسَ وَتَغَيَّرَ لَوْنُهُ
لَفَحَ	لَفَحٌ - لَفْحَانٌ	لَحَفَ	أي: ضَرَبَ
أَنْبَضَ	إِنْبَاضٌ	أَنْضَبَ	أي: جَذَبَ الْوَتْرَ لِتُصَوِّتَ
انْتَقَى	انتقاء	انتاق	أي: اخْتَارَ
هَفَا	هَفُوٌ - هَفُوُّ	فَهَا	أي: ذَهَبَ
يَسَّسَ	يَأْسُ	أَيْسَ	

ثانياً: السؤال الذي يطرح نفسه الآن هو: ما تفسير عدم وجود مصادر لهذه الأفعال؟ وما الرد على الكوفيين؟.

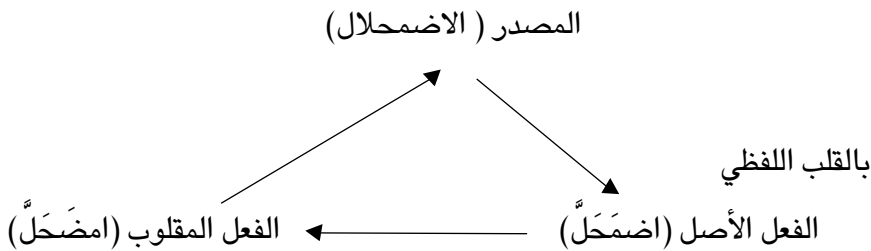
من حجج الكوفيين الشهيرة للاستدلال على أصالة الفعل للمصدر، وفرعية

المصدر عليه قولهم: والذي يؤيد ذلك أنا نجد أفعالاً ولا مصادر لها، خصوصاً على أصلكم، وهي نعم وبئس وعسى وليس وفعل التعجب وحبذا، فلو لم يكن المصدر فرعاً لا أصلاً لما خلا عن هذه الأفعال: لاستحالة وجود الفرع من غير أصل» (١٦٢).

وقد ردّ عليهم البصريون تلك الحجة بالقياس على الضدّ، فقالوا لهم: «ماذكرتموه معارض بالمصادر التي لم تستعمل أفعالها نحو: وَيَلَهُ، وَوَيْحَهُ، وَوَيْبَهُ، وَوَيْبَهُ، وَوَيْسَهُ، وَأَهْلًا وَسَهْلًا، وَمَرْحَبًا، وَسَقِيًّا، وَرَعِيًّا، وَأَفَّةً، وَنَفَّةً، وَنَعْسًا، وَنَكْسًا، وَبُؤْسًا، وَبُعْدًا، وَسُحْقًا، وَجُوعًا، وَنُوعًا، وَجَدْعًا، وَعَقْرًا، وَخَيْبَةً، وَدَفْرًا، وَتَبًّا، وَبَهْرًا» (١٦٣).

كما رأى البصريون أنه «قد يستعمل الفرع وإن لم يستعمل الأصل، ولا يخرج الأصل بذلك عن كونه أصلاً ولا الفرع عن كونه فرعاً، ألا ترى أنهم قالوا: «طَيْرٌ عَبَادِيدٌ» أي: متفرقة، فاستعملوا لفظ الجمع الذي هو فرع وإن لم يستعملوا لفظ الواحد الذي هو الأصل، ولم يخرج بذلك الواحد أن يكون أصلاً للجمع» (١٦٤).

والحقيقة التي يمكن أن نستنبطها من خلال استقراء الأفعال التي لا مصادر لها من الأفعال المقلوبة، هي أنه ليس معنى عدم وجود مصادر لتلك الأفعال أن قول الكوفيين بأن الفعل أصل المصدر صحيح؛ وهذا لأن تلك الأفعال مقلوبة عن أفعال لها مصادر، وقد استغنى عن مصادر تلك الأفعال المقلوبة بمصادر الأفعال الأصول المقلوب عنها، وبعبارة أخرى: إن تلك الأفعال المقلوبة هي صورة لفظية أخرى من الأفعال الأصول ذات المصادر، وليست مشتقةً من مصادر أخرى، فعلى سبيل المثال يمكن رسم هذا الشكل التخطيطي للعلاقة بين المصدر وفعله الأصل، وفعله المقلوب عن فعله الأصل على هذا النحو:



وليس معنى هذا أنني أوافق البصريين على رأيهم القائل إن المصدر أصل الاشتقاق، وإن الفعل مشتق منه، كما أنني لا أوافق الكوفيين على رأيهم القائل إن الفعل أصل الاشتقاق، وإن المصدر مشتق منه، بل أوافق أستاذنا الدكتور تمام حسان في قوله: «وإذا صحَّ لنا أن نوجد رابطة بين الكلمات فينبغي لنا ألا نجعل واحدة منها أصلاً للأخرى، وإنما نعود إلى صنيع المعجميين بالربط بين الكلمات بأصول المادة، فنجعل هذا الربط بالأصول الثلاثة أساساً منهجنا في دراسة الاشتقاق، وبذلك نعتبر الأصول الثلاثة أصل الاشتقاق، فالمصدر مشتق منها والفعل الماضي مشتق منها كذلك. وبهذا لا نستطيع أن ننسب إلى هذه الأصول الثلاثة أي معنى معجمي على نحو ما صنع ابن جنى، وإنما نجعل لهذه الأصول معنى وظيفياً هو ما تؤديه من دور تلخيص العلاقة بين المفردات»<sup>(١٦٥)</sup>.

ثالثاً: ينشأ عن تلك الظاهرة اختلاف عدد الجذور في المعاجم بالزيادة والنقصان؛ وذلك لأن المعاجم تختلف فيما بينها في الاعتداد بمادة الفعل المقلوب، وجعلها أصلاً، أو فرعاً غير معدود في الجذور اللغوية بالمعجم، أو مهملاً متروكاً، فمن أهمل الجذر اللغوي، أو عدَّه فرعاً على الجذر اللغوي الأصل نقص عدد الجذور اللغوية عنده عن غيره من أصحاب المعاجم الذين لم يهملوا الفعل المقلوب، أو عدوه أصلاً فكرروه مرة أخرى في مادته، ونسوق على ذلك مثلاً يوضحه: قال الزبيدي في تاج العروس: «خَذَعِبُهُ أَهْمَلَهُ الْجَوْهَرِيُّ وَصَاحِبُ اللِّسَانِ هُنَا، وَقَالَ ابْنُ دُرَيْدٍ: خَذَعِبُهُ بِالسَّيْفِ وَبِخَذَعِهِ: قَطَعَهُ وَأُورِدَهُ فِي اللِّسَانِ فِي بَخْذَعِ اسْتِطْرَاداً»<sup>(١٦٦)</sup>.

ففي هذا المثال من كلام الزبيدي يتضح أن الجوهرية عدَّ الفعل (بخذع) أصلاً وأهمل مقلوبه وهو (خذعب)، أما ابن منظور فجعله فرعاً في (بخذع) دون أن يجعله جذراً لغوياً مستقلاً، أما الزبيدي فقد جعله أصلاً وعده جذراً لغوياً مستقلاً وضعه في ترتيبه الهجائي، فينتج عن هذا أن تاج العروس زاد جذراً لغوياً بسبب عدم دمج بين الفعلين كما صنع ابن منظور، ونقص الصحاح جذراً لم يذكره ولو عرضاً كما فعل ابن منظور، ويعد تصرف ابن منظور التصرف الأمثل في حالة الأفعال المقلوبة.

رابعاً: اتضح من دراسة تلك الظاهرة أن بعض اللغويين كان يضع مصادر بعض

الأفعال قياساً لا للسمع، ويمكن أن ننظر إلى الفعل (أنضب) و (أنبض) وهو الفعل الخامس والأربعون في ترتيب الأفعال سابقة الذكر.

خامساً: من الأسباب التي نتج عنها قول بعض اللغويين غير الصحيح بالقلب في الأفعال أنه قد «انتاب المادة اللغوية الكثير من التصحيف والتحريف؛ بسبب كثرة تعاور النساخ لها على مر العصور، وقد وقع اللغويون العرب في وهم هذا التصحيف والتحريف في معاجمهم، كالتحريف الذي وقع فيه الجوهري صاحب، «الصحاح»<sup>(١٦٧)</sup> حينما استشهد على أن «اللجَز» مقلوب: «اللِزَج» ببيت ابن مُقْبِل:

يَعْلُونَ بِالْمَرْدُقُوشِ الْوَرْدِ ضَاحِيَةً عَلَى سَعَابِيْبِ مَاءِ الضَّالَّةِ اللَّجْزِ

ونسي أن هذا البيت من قصيدة نونية في ديوان ابن مقبل<sup>(١٦٨)</sup>، وصحة الروي فيه «اللجن»<sup>(١٦٩)</sup>.



## المبحث الثاني

### الأفعال غير المتصرفة

من الأفعال التي لا مصادر لها الأفعال غير المتصرفة، وقد أثرت تسميتها بالأفعال غير المتصرفة على تسميتها بالأفعال الجامدة؛ لأن الجمود عند الصرفيين يعني أن الشيء لم يُؤخذ من غيره<sup>(١٧٠)</sup>، وهذا الوصف صالح للأسماء دون الأفعال، ويقابل الاسم الجامد الاسم المشتق، أما الأفعال فالأولى أن توصف بالتصرف؛ لأن الفعل غير المتصرف لا ينطبق عليه حدُّ (الجمود) عند الصرفيين، فهو مأخوذ من غيره وهو المصدر عند البصريين، أو من بعض «أسماء الأعيان الجامدة أحياناً» [مثل الفعل (رَأَسَ) من الرَّأْسِ، فقالوا: رَأَسَهُ إِذَا أَصَابَ رَأْسَهُ، والفعل (بَارَ) من البئرِ، ومنه: بَارَ فلانٌ بئرًا إِذَا حَفَرَهَا، والفعل (زَبَدَ) من الزُّبْدِ، فقالوا: زَبَدْتُ الرَّجُلَ زُبْدًا، أَي: أَطْعَمْتَهُ الزُّبْدَ]<sup>(١٧١)</sup>.

ومن ثمَّ فاستعمال مصطلح الأفعال غير المتصرفة أولى من استعمال مصطلح الأفعال الجامدة، وإن كنت لا أوافق الدكتور أحمد سليمان ياقوت في قوله:

«إن تسمية هذه الأفعال الجامدة خطأ»<sup>(١٧٢)</sup>؛ لأنه لا مشاحة في المصطلح، فإذا كان الجمود والاشتقاق قسمين للاسم عند النحويين، فإن مقصود النحويين الذين أطلقوا على الأفعال غير المتصرفة مصطلح (الأفعال الجامدة) أنها مقابلة للأفعال المتصرفة، «الفعل الذي لا مصدر له «كعسى وليس» مشتق وإن وصفه النحويون بالجمود؛ لأن الجمود معناه عدم التصرف لا عدم الاشتقاق»<sup>(١٧٣)</sup>، وقد نبه سيبويه على ذلك في أثناء حديثه عن الفعل (ليس) وتعليل عدم تصرفها بقوله: «فأما ليس فإنه لا يكون فيها ذلك»<sup>(١٧٤)</sup>؛ لأنها وضعت موضعاً واحداً، ومن ثم لم تصرّف تصرّف الفعل الآخر»<sup>(١٧٥)</sup>.

كما أن استعمال المصطلح الواحد عند النحويين - وخاصة الأوائل منهم - بأكثر من مدلول أمر معروف لا جدال فيه، وبمنظرة في معاجم المصطلحات النحوية والصرفية التي تعنى بجمع مدلولات المصطلح الواحد تحته، نجد أن النحويين

يستعملون - على سبيل المثال - مصطلح (البناء) و«يراد به في النحو: لزوم آخر الكلمة حركة أو سكوناً لغير عامل أو اعتلال، مثل: كيف، حيث، أمس، هل. أو ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب، وليس حكاية أو اتباعاً، أو نقلاً، أو تخلصاً من التقاء سكونين. ويراد به في الصرف: الوزن أو الصيغة»<sup>(١٧٦)</sup> ومصطلح (الأمثلة) و«يراد به: الأفعال، ويراد به أيضاً: صيغ المبالغة.. ويراد به في العروض: التفعيلات»<sup>(١٧٧)</sup>.

وبناءً على ما سبق فليس من الخطأ تسمية الأفعال غير المتصرفة بالأفعال الجامدة، وإن كان خلاف الأولى، والأولى أن نسميها بالأفعال غير المتصرفة وشبه المتصرفة لكون هذا المصطلح لا يحتمل مدلولاً آخر.

وتنقسم الأفعال غير المتصرفة قسمين:

أحدهما: أفعال لا تتصرف مطلقاً، أي تلزم صورة واحدة، وعلى حد تعبير سيبويه عن فعل من تلك الأفعال التي تلزم صورة واحدة وهو (نعم) أنه صار كالمثل<sup>(١٧٨)</sup>.

الأخر: أفعال تتصرف تصرفاً جزئياً، كأن يأتي منها المضارع مع الماضي مثل: فَتِيَّ يَفْتِي، أَنْفَكَ يَنْفِكُ النَّاقِصِينَ.

وتنحصر الأفعال غير المتصرفة بقسميها في:

١- بعض الأفعال من باب (كان وأخواتها)، وهي: ليس، ودام، وزال، برح، وفتى، وانفك.

٢- بعض أفعال المقاربة وهي: كاد، كرب، أو شك.

٣- بعض أفعال الشروع، شرع، أنشأ، طفق، أخذ، علق، هب، جعل، لهل.

٤- بعض أفعال الرجاء، عسى، حرى، اخلوق.

٥- من أفعال القلوب، تَعَلَّمَ، هَبَّ. ومن أفعال التحويل: وَهَبَ.

٦- أفعال المدح والذم، نعم، بئس، حبذا، لا حبذا.



- ٧- ما يدخل في باب التعجب، وهي: ما أفعله، وأفعل به.
- ٨- ما يدخل في باب الاستثناء وهي: لا يكون، ليس، حاشا، خلا، عدا.
- ٩- بعض أفعال سماعية لا مصادر لها، لا تدخل في أبواب نحوية بعينها<sup>(١٧٩)</sup>، وسوف ندرسها بالتفصيل في المبحث الثاني من الفصل الثاني.
- ونبدأ دراسة تلك الأفعال غير المتصرفة للبحث عن مصادرها - إن وجدت - والتعليل لفقدان مصادرها إن فقدت.

### أولاً - الأفعال غير المتصرفة من باب (كان وأخواتها):

يجب التنبيه هنا إلى أن كان وأخواتها - وهي ثلاثة عشر فعلاً هي: (كان - أصبح - أضحى - ظل - أمسى - بات - صار - ليس - مادام - مازال - ما برح - ما فتئ - ما انفك) - يمكن أن نجد في المعاجم اللغوية لكل منها مصدراً من جنس لفظه ومعناه المعجمي الدلالي إذا كانت أفعالاً تامة، إلا الفعل (ليس) فلا مصدر له، وهي على الترتيب السابق للأفعال: كان كوناً وكيونة، وأصبح إصباحاً، وأضحى إضحاءً، وظل ظلاً وظلولاً، وأمسى إمساءً، وبات بياتاً وبيتوتة، و صار صَيراً و صيرورة، ودام دواماً وديمومة، وزال زوالاً، وبرح براحاً وبروحاً، وفتئ فتأً وفتوءاً، وانفك انفكاً<sup>(١٨٠)</sup>. هذا عند اللغويين، ولا شك أيضاً أنه ثابت عند النحويين إذا كانت تلك الأفعال تامة، أما إذا كانت ناقصة وجب التنبيه إلى مسألتين دقيقتين، هما:

- أ لكان وأخواتها وهي ناقصة مصادر تشتق منها تلك الأفعال؟
- أ يعمل هذا المصدر - إن وجد - عمل فعله الناقص فيرفع الاسم وينصب الخبر أم لا؟

وهذه مسألة خلافية بين النحويين، فيرى فريق من النحاة أن هذه الأفعال وهي ناقصة لا مصادر لها، وهذا «قول أبي العباس، وأبي بكر، وأبي علي، وأبي الفتح، وآخرين»<sup>(١٨١)</sup>، والدليل الذي يصدق قولهم هو السماع، فلم يرد شاهد من السماع

يؤكد وجود مصادر لتلك الأفعال، ومن ثم يترتب على فقدان المصدر فقدان عمله عمل تلك الأفعال الناقصة أيضاً.

أما الفريق الآخر، وهو جمهور النحويين المتأخرين منذ القرن السابع الهجري من أمثال: ابن الناظم، وابن هشام، وابن عقيل ومن جاء بعدهم، فيرون أن (كان) دون باقي أخواتها لها مصدر يعمل عمل فعله، واستدلوا على ذلك ببيت منفرد لشاعر مجهول وهو:

بِذَلِّ وَحِلْمِ سَادَةٍ فِي قَوْمِهِ الْفَتَى      وَكَوْنِكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرٌ<sup>(١٨٢)</sup>

ولا أدري لِمَ خالف النحويون المتأخرون النحويين المتقدمين من أمثال سيبويه، والكسائي والفراء وقطرب والأخفش والمبرد وغيرهم، الذين لم يثبتوا هذا الشاهد أو غيره من قرآن بقرائه وحديث شريف والشعر العربي حتى نهاية عصر الاحتجاج؟ كما خالفوا في بناء القاعدة النحوية على الشاهد الواحد أو النادر والقليل الذي يجب أن يحفظ، ولا يُقاس عليه.

ومن ثم نستطيع أن نقر قول أبي العباس، وأبي بكر، وأبي علي، وأبي الفتح، وآخرين: «إن كان الناقصة لا مصدر لها»<sup>(١٨٣)</sup>. والعلة الأولى المانعة من وجود مصادر لتلك الأفعال الناقصة هي علة السماع كما أوضحت سالفاً.

كما أن هناك علة أخرى لمنع مجيء المصدر من (زال) وأخواتها، من أفعال الاستمرار وهي علة التركيب مع (ما) سواء كانت (ما) نافية في: مازال، وما برح، وما فتى، وما انفك، أو كانت (ما) مصدرية ظرفية في (ما دام) أو التركيب مع (لا) الناهية كقول الشاعر<sup>(١٨٤)</sup>:

صَاحِ شَمْرٌ وَلَا تَزَلْ ذَاكِرَ الْمَوِّ      تِ فَنَسِيَانُهُ ضَلَالٌ مُّبِينٌ

فهذا التركيب يمنع مجيء المصدر من هذه الأفعال، وأما الفعل (ما دام) فقد قال عنه الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد - رحمه الله: «رجح العلامة الصبان أن دام الناقصة لها مصدر، ودليله على ذلك شيئان: الأول: أنها تستعمل ألبتة صلة لما المصدرية الظرفية، ووجه الاستدلال بهذا الوجه، أن (ما) المصدرية مع صلتها

تستوجب التقدير بمصدر، فاستعمالهم هذا الفعل بعد (ما) يشير إلى أنهم يعتقدون أن لها مصدراً، والثاني: أن العلماء جروا على تقدير ما دام فى نحو قوله - تعالى: ﴿مَا دُمْتُ حَيًّا﴾<sup>(١٨٥)</sup> بقولهم: مدة دوامي حياً، ولو أننا التزمنا أن هذا مصدر لدام التامة، أو أن العلماء اخترعوا في هذا التقدير مصدراً لم يرد عن العرب، لكننا بذلك جائرين مسيئين بمن قام على العربية وحفظها الظن كل الإساءة: فلزم أن يكون هذا المصدر مصدر الناقصة، فتنم الدعوى<sup>(١٨٦)</sup>.

والحقيقة أن ما ذكره الشيخ محمد محيي الدين هو رأي لا رأي الصبان، فالصبان لم يرجح أن المصدر (الدوام) مصدر لدام الناقصة، بل قال ما نصه: «قوله: «دام» أي: الناقصة، أما التامة كما في: ما دامت السماوات والأرض فلا تعمل العمل المذكور. قوله: «الظرفية» أما لو كانت مصدرية فقط فلا تعمل العمل المذكور، نحو: يعجبني ما دمت صحيحاً. أي: دوامك صحيحاً، فدام تامة بمعنى: بقي، وصحيحاً حال، ولا توجد الظرفية بدون المصدرية»<sup>(١٨٧)</sup>. والرد على الشيخ محمد محيي الدين - رحمه الله - في نقطتين:

إحدهما: أن السماع لم يرد بمصدر لدام الناقصة، وإذا عدَّ المصدر المذكور للتامة مصدراً للناقصة أيضاً لوجب علينا أن نجعل ذلك قياساً في باقي أخوات كان، فلكل فعل منها مصدره عند تمامه، ولم يقل أحد من النحويين جميعاً بذلك فبطل الشق الأول من الدعوى.

والأخرى: أننا بعدم تسليمنا لمن قدّر المصدر (الدوام) لـ (دام) الناقصة لا نكون مسيئين إليهم، وإلا فإننا نكون أيضاً مسيئين إلى جميع أئمة النحو الذين لم يذكروا مصدراً لدام الناقصة، فإما أن نتهمهم بالجهل، وإما أن نتهمهم بكتمان العلم!!، وعليه، فالراجع أن الدوام مصدر دام التامة، وأما دام الناقصة فلا مصدر لها للتركيب مع علة السماع أيضاً.

وأما (ليس) فالراجع - في تقديري - أن علة عدم استعمال المصدر منها هي التركيب أيضاً، فقد جاء في العين: «ليس كلمة جُحود قال الخليل: معناه لا أيس،

فَطُرِحَتِ الهمزةُ وألرُزِقَتِ اللامُ بالياءِ، ودليلُهُ قولُ العَرَبِ: ائْتَنِي بِهِ مِنْ حَيْثُ أَيْسَ  
وليس، ومعناه من حيث هو ولا هو»<sup>(١٨٨)</sup> أوَعَلَةُ العَدُولِ عَنِ الأَصْلِ إِذَا قَلْنَا بِقَوْلِ  
سَيبَوِيهِ بِأَنَّهَا بَسِيطَةٌ وَأَنَّهَا «مَسْكَنَةٌ مِنْ نَحْوِ قَوْلِهِ: صَيَدٌ، كَمَا قَالُوا: عَلِمَ ذَاكَ فِي  
عَلِمَ ذَاكَ»<sup>(١٨٩)</sup>.

### ثانياً - أفعال المقاربة:

يجمع مصطلح (أفعال المقاربة) عند النحويين ثلاث فصائل من الأفعال الناقصة  
الناقصة التيترفع الاسم وتنصب الخبر وهي:

١- أفعال المقاربة وهي أفعال تدل على قرب وقوع الخبر، وهي ثلاثة أفعال: كاد،  
كرب، أو شك.

٢- أفعال الرجاء، وهي أفعال تدل على رجاء وقوع الخبر، وهي: عسى، وحرى،  
واخلوق.

٣- أفعال الشروع، وهي أفعال تدل على الشروع في العمل وهي كثيرة منها:

أخذ، أنشأ، بدأ، ابتدأ، انبرى، جعل، شرع، طَفِقَ، عَلِقَ، قام، هَبَّ، هلهل. وكما هو  
واضح «فتسميتها أفعال المقاربة من باب تسمية الكل باسم البعض»<sup>(١٩٠)</sup>.

ولا تستعمل هذه الأفعال إلا ناقصة فتحتاج إلى خبر ويكون خبرها جملة فعلية  
فعلها مضارع يقترن بأن على تفصيل ليس موضوع بحثنا<sup>(١٩١)</sup>، وقد «اختصت عسى  
واخلوق، وأوشك، بأنها تستعمل ناقصة وتامة، فأما الناقصة فقد سبق ذكرها،  
وأما التامة فهي المسندة إلى «أن» والفعل، نحو: عسى أن يقوم، واخلوق أن يأتي،  
وأوشك أن يفعل، فـ «أن» والفعل في موضع رفع فاعل «عسى، واخلوق وأوشك»  
واستغنت به عن المنصوب الذي هو خبرها»<sup>(١٩٢)</sup>.

والسؤال الآن: هل لهذه الأفعال وهي ناقصة مصادر لغةً، وعملاً؟

للإجابة عن هذا السؤال يُنظر في هذا الجدول :

ملاحظات	مثال التام	مصدره	تاماً	مصدره	الفعل ناقصاً
	كَرَبَ الشتاء	كُرُوب	x	-	كرب
وكَيَّدَ بقلب الواو ياءً	﴿وَأَكِيدُ كَيْدًا﴾ الطارق/١٦	كَوْد - مَكَاد - مَكَادَة - كَيْد (١٩٣)	x	-	كاد
انظر: الصحاح (وشك) ١٦١٥/٤.	أوشك فلانُ. أي: أسرع	إيشاكُ	x	-	أوشك
تامة: لأنها ليست في حاجة إلى خبر.	عسى أن يقوم	-	x	-	عسى
		-	-	-	حرى
انظر: المخصص ٣٩٨/١	اخلولق الثوبُ. أي أخلقه الدهرُ. (١٩٤)	اخلولاق	x	-	اخلولق
الأعراف/١٥٤	﴿أَخَذَ الْأَلْوَاَحَ﴾	الأخذُ	x	-	أخذ
الواقعة/٣٥	﴿إِنَّا أَنْشَأْنَاهُنَّ إِنشَاءً﴾	إنشاء	x	-	أنشأ
يوسف/٧٦	﴿فَبَدَأَ بِأَوْعِيَتِهِمْ قَبْلَ وِعَاءِ أَخِيهِ﴾	بدء	x	-	بدأ
	ابتداءً فلان حديثه.	ابتداء	x	-	ابتداءً
تهذيب اللغة (برى) ١٥٠/٥	أنبرى له. إذا عارضه وصنع مثل ما صنع	انبراء العين(برى) ٢٨٧/٨	x	-	انبرى

لسان العرب (جعل) ٦٣٧/١	«جَعَلَ الشَّيْءَ يَجْعَلُهُ جَعْلًا وَمَجْعَلًا وَاجْتَعَلَهُ وَضَعَهُ»	جَعَلَ - مَجْعَل	x	-	جعل
انظر: الصحاح (شرع) ١٢٣٦/٣	«وقد شرع لهم يشرع شرعاً، أي سن.. وشرعت في هذا الأمر شرعاً، أي: خضت.»	شَرَعٌ - شُرُوعٌ	x	-	شرع
كتاب الأفعال لابن القطوية/ ٢٧٠	«وطفق بالشئ طُفُوقًا: أدام فعله ليلاً ونهاراً.»	طَفِقَ وَطُفُوقٌ	x	-	طَفِقَ
كتاب الأفعال لابن القطوية/ ١٨	«وعلق الشئ بالشئ.. عُلُوقًا : تشبث»	عُلُوقٌ	x	-	عَلِقَ
كتاب الأفعال لابن القطوية/ ٦٢	«قام بالأمر مقاماً: اكتفى به، وإلى الشئ قَوِّمًا وقِيَامًا: نهض إليه»	مَقَامٌ - قَوِّمٌ قِيَامٌ	x	-	قام
كتاب الأفعال لابن القطوية/ ١٨٢	«وَهَبَّ الْفَحْلُ هَبِيْبًا: هَدَرَ، وهبت الريح هُبُوبًا، والنائم من نومه هَبًا والسيف هَبَّةً: اهتز. والتيس للسفاد هبيبا وهباباً»	هَبِيْبٌ - هُبُوبٌ - هَبَّةٌ - هَبَابٌ	x	-	هَبَّ
لسان العرب (هلل) ٤٦٩١/٦	«هَلَّلَ النَّسَّاجُ الثَّوْبَ إِذَا أَرَقَّ نَسْجَهُ وَخَفَّفَهُ وَهَلَّلَهُ سُخِّفَ النَّسْجُ»	هَلَّلَةٌ	x	-	هلل

من خلال هذا الإحصاء يتبين لنا ما يأتي:

أولاً- أن هذه الأفعال حالة كونها ناقصة ناسخة لا مصادر لها، مع أنها جميعها لها مصادر عند تمامها ما عدا (عسى وحرى) فلا مصادر لهما، ويرجع ذلك - في تقديري- إلى أن هذه الأفعال في أصل استعمالها كانت تامة ثم نقلت إلى أداء

معاني المقاربة، والرجاء، والشروع، فمنها ما نقص تصرفه، فبقي منه مع الماضي المضارعُ واسم الفاعل، كما في كاد يكاد كائد، وأوشك يوشك موشك، وامتنع الباقي من التصرف؛ لأنه صار مرتبطاً بأداء وظيفة دلالية معينة لا ينفك عن أدائها، وعلى حد تعبير سيبويه عن فعل من تلك الأفعال التي تلزم صورة واحدة وهو (نعم) أنه صار كالمثل<sup>(١٩٥)</sup>. أي لا يغير.

**ثانياً** – الفعل حرى عند النحويين لا يستعمل إلا ناقصاً، ويرجعون العلة في ذلك إلى أن هذا الفعل «قد نقل عن الاسم حرى»<sup>(١٩٦)</sup> وقد رجح الدكتور أحمد سليمان ياقوت هذا الفرض<sup>(١٩٧)</sup>، ودليله في ذلك أن ابن منظور يؤكد جمود الاسم (حرى) فقال: «فمن قال: حرى، لم يغيره عن لفظه فيما زاد على الواحد، وسوى بين الجنسَيْن، أعني المذكر والمؤنث؛ لأنه مصدر»<sup>(١٩٨)</sup>.

ونحن إذا دققنا النظر في مادة (حرى) يائئة اللام، نجد أن من معانيها القرب والقصد كما يقول ابن فارس: «الحاء والراء وما بعدها معتل. أصول ثلاثة: فالأول جنس من الحرارة، والثاني القرب والقصد، والثالث الرجوع.. وأما القرب والقصد فقولهم أنت حرى أن تفعل كذا. ولا يثنى على هذا اللفظ ولا يُجمع»<sup>(١٩٩)</sup>. وجاء في المعجم الكبير: «حرى فلاناً: قصد حراه أي: ساحتَه»<sup>(٢٠٠)</sup> ولا يخفى أن معنى القصد ومعنى الرجاء الذي تؤديه حرى الناقصة بينهما تقارب شديد، ومن ثم فإني أرى أن الفعل (حرى) فعل ماضٍ من أصل وضعه، وليس منقولاً عن الاسم (حرى) بالتنوين، ولكنه نقل عن الفعل التام (حرى) بمعنى (قصد) فما قصد ساحتَه إلا لأنه يرجوه خيراً. أو أن «قصد ساحتَه» كناية عن الرجاء. أما الاسم (حرى) الجامد فإن معناه (جدير)، يقال: «الحرى: الخليق، كقولك: بالحرى أن يكون ذلك، وإنه لحرى بكذا، وحرٍ، وحرِيٌّ فمن قال: حرى لم يغيره عن لفظه»<sup>(٢٠١)</sup>.

### ثالثاً – أفعال القلوب، وأفعال التحويل:

وهي تلك الأفعال التي يسميها النحويون «ظن وأخواتها» وهي أفعال ناسخة تتعدى لمفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، ولو حكماً، «وتنقسم إلى قسمين أحدهما أفعال

القلوب والثاني أفعال التحويل.

فأما أفعال القلوب، فتقسم إلى قسمين أحدهما ما يدل على اليقين، وذكر المصنف منها خمسة: رَأَى، وَعَلِمَ، وَوَجَدَ، وَدَرَى، وَتَعَلَّمَ، والثاني منهما: ما يدل على الرجحان، وذكر المصنف منها ثمانية، خَالَ، وَظَنَّ، وَحَسِبَ، وَزَعَمَ، وَعَدَّ، وَحَجَّأَ، وَجَعَلَ، وَهَبَ»<sup>(٢٠٢)</sup>.

وكل هذه الأفعال متصرفة ما عدا «تَعَلَّمَ» بمعنى «اعْلَمَ» و«هَبَ» بمعنى «عَدَّ أو احسب» فهما يلزمان صورة الأمر، قال الشاعر<sup>(٢٠٣)</sup>:

تَعَلَّمَ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا      فَبَالَغَ بِلُطْفٍ فِي التَّحْيِيلِ وَالْمَكْرِ

وقال الآخر<sup>(٢٠٤)</sup>:

فَقُلْتُ أَجْرِنِي أَبَا مَالِكٍ      وَإِلَّا فَهَبْنِي امْرَأً هَالِكًا

وأما القسم الثاني وهي أفعال التحويل فقد عدها بعضهم سبعة: (صَيَّرَ)، (جَعَلَ)، (وَهَبَ) بمعنى: جعل، (تَخَذَ)، (اتَّخَذَ)، (تَرَكَ)، (رَدَّ)<sup>(٢٠٥)</sup>. وهذه الأفعال جميعها متصرف إلا الفعل (وَهَبَ) فإنه يلزم الماضي كقولهم: «وهبني الله فداك» أي صَيَّرَنِي. وفي تقديري أن سبب عدم تصرف (وهب) في هذا الباب أنه أبعد أفعال هذا الباب عن معنى التحويل أو التصيير، فالأفعال الستة الأخرى كلها قريبة إلى معنى التحويل، إن لم تكن نصًّا فيه، مثل: صير وجعل وتخذ واتخذ، أما الفعل (وهب) فهو منقول من معنى الهبة والعطاء إلى معنى التحويل؛ لذا لزم الصورة التي نقل عليها إلى المعنى الجديد، وصارت تلك الصورة علامة على استعماله في معنى التحويل، مع توافر الشروط الأخرى في الجملة التي يدخل عليها هذا الفعل، وهي كونها جملة اسمية، وإمعاناً في التفرقة بين هذا الفعل وغيره من أخواته، فإن العرب المستعملين للغة أنفسهم قد ميزوه مع الفعلين غير المتصرفين من باب الأفعال القلبية، وهما (تَعَلَّمَ) و(هَبَ) عن باقى باب (ظن وأخواتها) بأن هذه الأفعال الثلاثة لا يكون فيها تعليق، ولا إلغاء<sup>(٢٠٦)</sup>.

رابعاً - أفعال المدح والذم: نعم، بئس، حبذا، لا حبذا:



الفعالان (نعم) للمدح، و(بئس) للذم وهما من الأفعال غير المتصرفة التي تلزم صورة واحدة لا تغادرها، وهي صورة الماضي، وقد اختلف البصريون مع الكوفيين في تحديد فصيلة هذين الفعلين، أهما فعلان؟ أم اسمان؟ وقد رأى البصريون أنهما فعلان ماضيان وساقوا على ذلك أدلة منها: أنهما يسندان إلى الضمائر المتصلة كالأفعال فيقال: نعمتا رجلين، ونعموا رجالاً. وأنهما يتصلان بتاء التانيث فيقال: نعمت المرأة، وبئست الجارية.. إلخ.

أما الكوفيون فقد قالوا باسميتهما، وساقوا على ذلك أدلة منها: أنهما يقبلان دخول حرف الجر عليهما كالأسماء، فيقال: ما زيد بنعم الرجل. ويقال: نعم السيرُ على بئس البعير. وأنهما يقبلان دخول حرف النداء عليهما كالأسماء فيقال: يا نعم المولى، ويا نعم النصير، وأنهما لا يحسنُ اقتران الزمان بهما كسائر الأفعال، فلا يقال: نعم الرجل أمس<sup>(٢٠٧)</sup>.. إلخ

والراجع رأي البصريين؛ لأنهما منقولان للدلالة على المدح والذم من الفعلين المتصرفين «نعم» و«بئس» وهما الأصلان اللذان وُضعا في الرداءة والصلاح، ولا يكون منهما فعل لغير هذا المعنى<sup>(٢٠٨)</sup>، ويقول ابن فارس عن (نعم): «النون والعين والميم فرؤعه كثيرة، وعندنا أنها على كثرتها راجعة إلى أصل واحد يدل على ترفه وطيب عيش وصلاح»<sup>(٢٠٩)</sup>. وقال في (بأس): «الباء والهمزة والسين أصل واحد، والشدة وما [ضارعها]<sup>(٢١٠)</sup>».

والنعيم والبؤس هما أقرب معنيين للمدح والذم اللذين نقلا للتعبير عنهما، كما أن التغيير في الصيغة الصرفية لهما من (فعل) وهذا من أوزان الأفعال إلى (فعل) وهو وزن من أوزان الأسماء أصابهما أيضاً بعد التصرف، ومن ثم فقد مصدريةهما.

وأما الفعالان (حبذا) للمدح، و(لا حبذا) للذم فقد اختلف النحويون في أصلهما، فقال سيبويه: «وزعم الخليل رحمه الله أن حبذا بمنزلة حب الشيء، ولكن ذا وحب بمنزلة كلمة واحدة نحو لولا، وهو اسم مرفوع كما تقول: يا ابن عم، فالعم مجرور، ألا ترى أنك تقول للمؤنث حبذا ولا تقول حبذه؛ لأنه صار مع حب على ما ذكرت لك، وصار المذكور هو اللازم، لأنه كالمثل»<sup>(٢١١)</sup>. ولم يتفق النحويون على مفهوم واحد

لهذا النص من كلام سيبويه، واضطربت أقوالهم، فبينما ذهب السيرافي إلى أن حبذا مكونة من «حَبٌّ» وهو فِعْلٌ، و«ذَا» وهو فاعل، ثم قال: «وَبُنِيَ معه وجعلا جميعاً بمنزلة شيء واحد، يقع موقع اسم مبتدأ في الواحد والاثنين والجماعة، والمؤنث والمذكر، بلفظ واحد في معنى المدح والحمد»<sup>(٢١٢)</sup> ذهب ابن خروف، بعد أن مثل بـ (حَبُّذا زَيْدٌ) - وتبعه ابن مالك - إلى أن «حب: فعل، وذا: فاعلها، وزيد: مبتدأ وخبره: حَبُّذا. هذا قول سيبويه، وأخطأ عليه من زعم غير ذلك»<sup>(٢١٣)</sup> قال ابن مالك: «لا يصح قول من قال: «حبذا» في موضع رفع بالابتداء والخبر ما بعده. ولا قول من قال: «حبذا» فعل يرتفع به المخصوص على أنه فاعله. فإن ذلك تكلف ما لا يحتاج إليه من إخراج لفظ مما هو أصله»<sup>(٢١٤)</sup>.

وخلاصة القول في (حَبُّذا) و (لا حبذا) أن كلا منهما فعل ماضٍ<sup>(٢١٥)</sup> لم يستعمل له مصدر لعلة التركيب، والعدول عن أصله، أما إذا استعمل الفعل (حَبٌّ) بدون التركيب مع (ذا) فإن له مصدراً في تلك الحالة؛ لأنه يكون في تلك الحالة مستعملاً في معنى آخر غير معنى المدح الذي نُقِلَ إليه.

#### خامساً - ما يدخل في باب التعجب وهي: ما أفعله، وأفعل به.

وهي أفعال غير متصرفة، يلزم كل منها صورة واحدة، عند أدائها معنى التعجب،

وهمزة (أَفْعَلُ) للتعدية، وهمزة (أَفْعَلُ) للصيرورة، وهما يصاغان من فعل ثلاثي مجرد، تام، مثبت، متصرف، قابل معناه للكثرة، غير مبني للمفعول، ولا معبر عن فاعله بأفْعَلُ فَعْلَاءً<sup>(٢١٦)</sup>. فكل فعل في هذا الباب يجب أن يكون له مصدر قبل نقله إلى معنى التعجب. إلا بعض الأفعال التي تصاغ «من غير فِعْلٍ كقولهم: ما أَدْرَعُ فُلانَةً، بمعنى: ما أَخْفَهَا في الغَزَلِ، وهو من قولهم: امرأة ذَرَاعُ، وهي الخفيفة اليد في الغزل، ولم يُسْمَعْ منه فِعْلٌ، ومثله في البناء من وصف لا فعل له: أَقْمِنُ بِهِ، أي: أَحَقِّقُ، اشتقه من قولهم: هو قَمِينٌ بكذا، أي حقيق به»<sup>(٢١٧)</sup> وقد ذكر سيبويه بعضاً من هذه الأفعال التي جاءت على (أَفْعَلُ) وليس لها فعل ثلاثي فقال في «باب ما تقول العرب فيه ما أفعله وليس له فعل وإنما يحفظ هذا حفظاً ولا يقاس، قالوا: أحنك الشاتين وأحنك

البعيرين، كما قالوا: أكل الشاتين، كأنهم قالوا: حَنِكَ ونحو ذلك. فإنما جاؤوا بأفْعَلَ على نحو هذا وإن لم يتكلموا به. وقالوا: أبل الناس كلهم، كما قالوا: أرعى الناس كلهم، وكأنهم قد قالوا: أبل يَأْبَلُ. وقالوا: رجلٌ أبلٌ وإن لم يتكلموا بالفعل. وقولهم: أبل الناس بمنزلة أبل منه، لأن ما جاز فيه أفْعَلُ الناس جاز فيه هذا، وما لم يجز فيه ذلك لم يجز فيه هذا. وهذه الأسماء التي ليس فيها فعل ليس القياس فيها أن يقال أفْعَلُ منه ونحو ذلك. وقد قالوا فلانٌ أبلٌ منه، كما قالوا: أحنك الشاتين»<sup>(٢١٨)</sup>. وقد منع الجمهور أن يكون «لفعل التعجب مصدر؛ لكونه لإنشاء التعجب فأشبه ما لا مصدر له كنعم وبئس»<sup>(٢١٩)</sup>.

سادساً – ما يدخل في باب الاستثناء وهي: لا يكون، ليس، خلا، عدا:

أمَّا الفعلان (لا يكون) و(ليس)، فقد سبق الحديث عنهما في الأفعال غير المتصرفة من باب (كان وأخواتها)، وهما في باب الاستثناء فعلان غير متصرفين، يلزم الفعل الأول صورة المضارع بعد لا النافية، يقول ابن مالك:

«وَاسْتَنْ نَاصِبًا بَلَيْسَ وَخَلَا وَبَعَدَا وَبَيَّكُونُ بَعْدَ لَا

.. نبه بقوله: «وبيكون بعد لا» وهو قيد في يكون فقط، على أنه لا يستعمل في الاستثناء من لفظ الكون غير يكون، وأنها لا تستعمل فيه إلا بعد (لا) فلا تستعمل فيه بعد غيرها من أدوات النفي نحو: لم، وإن، ولن، ولمّا، ومّا»<sup>(٢٢٠)</sup>.

كذا الفعل (ليس) يلزم صورة الماضي وهو لا يتصرف مطلقاً، والفعالان (خلا) و(عدا) بدخول (ما) المصدرية عليهما لا خلاف على فعليتهما وهما يلزمان صورة الفعل الماضي ولا يتصرفان، أمّا إن حذف (ما) منهما جاز أن يكونا فعلين ماضيين، وجاز أن يكونا حرفي جرٍّ<sup>(٢٢١)</sup>.

وتلك الأفعال لا مصادر لها، للتركيب في، لا يكون، وليس، وللنقل إلى معنى الاستثناء في (خلا) و(عدا)، حيث إنهما في أصلهما فعلان متصرفان كما أشار إلى ذلك المبرد في قوله: «فمعنى عدا: جاوز، من قولك: لا يُعْدُونَكَ هذا: أي: لا يجاوزنك. وخلا من قولهم: خلا يخلو»<sup>(٢٢٢)</sup>.

## هوامش الفصل الأول

- ١- انظر: لأبي البركات بن الأنباري، الإنصاف فى مسائل الخلاف، تحقيق: الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، ج١، القاهرة، بدون، (المسألة ٢٨) ص ٢٣٥.
- ٢- انظر: مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج٤، من ص ٢٢٥ إلى ص ٢٤٠.
- ٣- المصدر السابق، ص ٢٢٥.
- ٤- انظر: لابن سيده، المخصص، قدم له الدكتور خليل إبراهيم جفال، ط١، ج٤، السفر الرابع عشر، بيروت، - ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م. ص ٣٣٦-٣٣٧.
- ٥- مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج٤، ص ٢٢٦.
- ٦- سيبويه، الكتاب، تحقيق: الأستاذ عبد السلام هارون، ط٣، ج٤، الخانجي، القاهرة، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م، ص ٣٨١.
- ٧- ابن جنى، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، ط٤، ج٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩م، ص ٧١-٧٢.
- ٨- ابن دريد، جمهرة اللغة، تحقيق: الدكتور رمزي منير بعلبكي، ط١، ج٢، بيروت، ١٩٨٧م، ص ١٢٥٤.
- ٩- ابن جنى، الخصائص، ج٢، ص ٧٥.
- ١٠- المصدر السابق، ج٢، ص ٧١.
- ١١- المصدر نفسه، ج٢، ص ١٣٥.
- ١٢- المصدر نفسه، ج٢، ص ١٣٦.
- ١٣- عبد الله العلايلي، مقدمة لدرس لغة العرب، المطبعة العصرية بالفجالة، بدون، ص ٢٠٤.

- ١٤- هكذا ورد الفعل (يأس) في النص المنقول من مقدمة العلايلي، والصواب: (يئس) لأنه من باب (تعب) انظر: المصباح المنير (يئس).
- ١٥- عبد الله العلايلي، مقدمة لدرس لغة العرب، ص ٢٠٥.
- ١٦- أبو عبيد القاسم بن سلام، الغريب المصنف، تحقيق: الدكتور محمد المختار العبيدي، ط ٢، ج ٣، تونس، ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م، ص ٦٥٢.
- ١٧- ابن جنى، الخصائص، ج ٢، ص ٧١-٧٢.
- ١٨- البيت من الطويل لأبي ذؤيب الهذلي، بديوان الهذليين، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٥هـ / ١٩٦٥م، ص ٥٧.
- ١٩- ابن دريد، جمهرة اللغة، ج ١، ص ٢٤٩. والبيت من السريع وهو لرجل من خثعم كما ذكر.
- ٢٠- البيت من الطويل للشنفرى كما في المفضليات، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، ط ٨، دار المعارف - مصر، ١٩٩٣م، ص ١٠٩. وروايته فيه:
- كأن لها في الأرض نسياً تُقصُّه  
على أمها وإن تُحدِّثك تَبَلِّتِ
- ٢١- أبو عبيد القاسم بن سلام، الغريب المصنف، ج ٣، ص ٦٤٨.
- ٢٢- ابن سيده، المخصص، ج ٤، ص ٢٥.
- ٢٣- جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى وآخرين، ط ٣، ج ١، دار التراث بالقاهرة، بدون ص ٤٧٨.
- ٢٤- ابن دريد، الاشتقاق، تحقيق: عبد السلام هارون، ط ٣، الخانجي - القاهرة، بدون، ص ٤٢٣.
- ٢٥- أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، ج ١، بيروت، بدون، ص ٣٣٠.

- ٢٦- ابن القطاع، تهذيب كتاب الأفعال، ط١، ج١، بيروت، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م، ص٣٢٩.
- ٢٧- الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مجموعة من المحققين، ط١، ج٢٠، الكويت، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م، ص٣٠٤.
- ٢٨- ابن دريد، جمهرة اللغة، ج٣، ص١٢٥٤.
- ٢٩- سورة الشعراء، آية٩٤.
- ٣٠- ابن سيده، المخصص، ج٤، ص١٠٠.
- ٣١- ابن دريد، جمهرة اللغة، ج١، ص١٧٦-١٧٧.
- ٣٢- المصدر السابق، (الثاء والراء)، ج٢، ص١١٣١.
- ٣٣- المصدر السابق، (الثاء والطاء)، ج٢، ص١١٣٢.
- ٣٤- الصغاني، العباب الزاخر، تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، ج١٦، دار الرشيد، العراق-١٩٧٩م، (ثلمط)، ص٣٢.
- ٣٥- المصدر السابق، ج١٦، (ثلمط)، ص٣٢.
- ٣٦- ابن قتيبة، أدب الكاتب، تحقيق: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة - بيروت، بدون، ص٤٩٢.
- ٣٧- ابن سيده، المخصص، ج١، ص٤٢١.
- ٣٨- أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، الجزء الأول، (ثنت)، ص٣٩٢.
- ٣٩- سيبويه، الكتاب، ج٤، ص٣٨١.
- ٤٠- انظر: أبو عبيد القاسم بن سلام، الغريب المصنف، ج٣، ص٦٤٩.
- ٤١- ابن دريد، جمهرة اللغة، ج٣، ص١٢٥٤.
- ٤٢- أحمد بن فارس، الصحابي في فقه اللغة العربية وسنن العرب في كلامها، تحقيق: السيد أحمد صقر، الذخائر، ٢٠٠٣م، ص٣٢٩.

- ٤٣- أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج٢، (حوش)، ص ١١٩.
- ٤٤- أبو عبيد القاسم بن سلام، الغريب المصنف، ج٣، ص ٦٤٧.
- ٤٥- البيت من الكامل بديوانه، صنعة: مروان العطية، ط١، دار الإمام النووي، دمشق، ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م، ص ١٠٧، وبالمفضليات، ص ٢٥٦.
- ٤٦- الرُّبَيْدِي، تاج العروس من جواهر القاموس، ج٣١، (ججم)، ص ٣٧١.
- ٤٧- أبو عبيد القاسم بن سلام، الغريب المصنف، ج٣، ص ٦٤٨.
- ٤٨- ابن دريد، جمهرة اللغة، ج١، (حجج)، ص ١٨٢.
- ٤٩- أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج٢، (حج)، ص ٣١.
- ٥٠- أبو عبيد القاسم بن سلام، الغريب المصنف، ج٣، ص ٦٥٤.
- ٥١- أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج٢ (خج)، ص ١٥٩.
- ٥٢- أبو عمرو الشيباني، كتاب الجيم، تحقيق: إبراهيم الإيباري، ج١، مجمع اللغة العربية بالقاهرة ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م، ص ١١٨.
- ٥٣- ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ٤٩٣.
- ٥٤- أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج٥، (محت)، ص ٣٠٣.
- ٥٥- ابن القطاع، تهذيب كتاب الأفعال، ج١، ص ٢٣٥.
- ٥٦- المصدر السابق، ج٣، ص ١٩٣.
- ٥٧- البيت من الرمل لطرفة بديوانه، دار صادر- بيروت، ١٩٦١م، ص ٥٦.
- ٥٨- الجوهري، تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط٤، ج٥، دار العلم للملايين- بيروت، ١٩٩٠م. (خزن)، ص ٢١٠٨.

- ٥٩- أبو منصور الأزهرى، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، ط١، ج٧، بيروت، ٢٠٠١م.، (خزن)، ص٩٥.
- ٦٠- ابن دريد، جمهرة اللغة، ج١، (خزن)، ص٥٩٦.
- ٦١- المصدر السابق، ج١، (خزن)، ص٥٩٦.
- ٦٢- ابن دريد، جمهرة اللغة، ج٢، (الحاء والذال من الرباعي الصحيح)، ص١١٤١.
- ٦٣- صاحب بن عبّاد، المحيط في اللغة، تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، ط١، ج٣، عالم الكتب- بيروت، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م، ص٢٨٤.
- ٦٤- أبو عبيد القاسم بن سلام، الغريب المصنف، ج٣، ص٦٤٧.
- ٦٥- ابن سيده، المخصص، ج١، ص١٣٠.
- ٦٦- أبو عبيد القاسم بن سلام، الغريب المصنف، ج٣، ص٦٥٠.
- ٦٧- البيت من الطويل لكثير بديوانه، جمعه وشرحه: الدكتور إحسان عباس، دار الثقافة - بيروت، ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م، ص٣١٥.
- ٦٨- ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، ط١، ج٩، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م، (دوم)، ص٤٤٧.
- ٦٩- البيت من الطويل لكثير بديوانه / ٤٣٥.
- ٧٠- البيت من البسيط لحسان بن ثابت بديوانه، تحقيق: دكتور سيد حنفي حسنين، دار المعارف - مصر، ١٩٨٣م، ص٣٧٣. والرواية فيه: سألت بتحقيق الهمزة.
- ٧١- سيبويه، الكتاب، ج٣، ص٤٦٧-٤٦٨.
- ٧٢- انظر: الأعم الشنتمري، تحصيل عين الذهب، تحقيق: الدكتور زهير عبدالمحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٤م، ص٥٠٩.
- ٧٣- ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ج٨، (رضب)، ص١٩٤.



- ٧٤- المصدر السابق، ج ٨، (رضب)، ص ١٩٣.
- ٧٥- أبو عبيد القاسم بن سلام، **الغريب المصنف**، ج ٣، ص ٦٤٩.
- ٧٦- سورة آل عمران، آية ١٨٥.
- ٧٧- ابن القطاع، **تهذيب كتاب الأفعال**، ج ١، ص ٣٨.
- ٧٨- البيت من الكامل لشاعر مجهول وقد ورد دون نسبة في **الاشتقاق**، لابن دريد، ص ١٩٠، و**المحكم والمحيط الأعظم**، ج ٨، (ضب)، ص ١٦٤.
- ٧٩- ابن دريد، **جمهرة اللغة**، ج ١، (ضبيب)، ص ٧٢.
- ٨٠- ابن سيده، **المخصص**، ج ١، ص ٤٧٠.
- ٨١- ابن دريد، **جمهرة اللغة**، ج ٢، (سرطع)، ص ١١٥١.
- ٨٢- أبو منصور الأزهري، **تهذيب اللغة**، ج ٣، (عرطس)، ص ٢١٦.
- ٨٣- ابن القطاع، **تهذيب كتاب الأفعال**، ج ٢، ص ٦٠.
- ٨٤- أبو عبيد القاسم بن سلام، **الغريب المصنف**، ج ٣، ص ٦٥١.
- ٨٥- الجوهري، **تاج اللغة وصحاح العربية**، ج ٤، (شبرق)، ص ١٥٠٠.
- ٨٦- ابن سيده، **المحكم والمحيط الأعظم**، ج ٦، (برقش)، ص ٦٠٤.
- ٨٧- ابن منظور: **لسان العرب**، ج ٣، دار المعارف - مصر، (شبرق)، ص ٢١٨٥.
- ٨٨- أبو عبيد القاسم بن سلام، **الغريب المصنف**، ج ٣، ص ٦٤٧.
- ٨٩- المصدر السابق، ج ٣، ص ٦٤٧.
- ٩٠- ابن السكيت، **إصلاح المنطق**. تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، ط ٤، دار المعارف - مصر، ١٩٨٧م، ص ٢٥٩.
- ٩١- البيت من الكامل للحارث بن خالد المخزومي كما في **المعاني الكبير** لابن قتيبة، ج ١، ص ٧٠، و**المحكم**، ج ٨ (شأو)، ص ١٣٦، و**لسان العرب**، ج ٣ (شأى)، ص ٢١٨٠.

- ٩٢- أبو عبيد القاسم بن سلام، الغريب المصنف، ج٣، ص ٦٤٨-٦٤٩.
- ٩٣- ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ج٨، (شأو)، ص ٩٤.
- ٩٤- أبو عبيد القاسم بن سلام، الغريب المصنف، ج٣، ص ٦٤٧.
- ٩٥- أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج٣، (صقع)، ص ٢٩٧.
- ٩٦- الخليل بن أحمد، العين، تحقيق: الدكتور مهدي المخزومي، والدكتور إبراهيم السامرائي، ج١، دار ومكتبة الهلال، بدون، (صقع)، ص ١٢٩.
- ٩٧- انظر: ابن منظور، لسان العرب، ج٤، (صقع)، ص ٢٤٧١.
- ٩٨- أبو عبيد القاسم بن سلام، الغريب المصنف، ج٣، ص ٦٤٧.
- ٩٩- الجوهري، تاج اللغة وصحاح العربية، ج٥، (ضحل)، ص ١٧٤٨.
- ١٠٠- ابن جنى، الخصائص، ج٢، ص ٧٥.
- ١٠١- أبو عبيد القاسم بن سلام، الغريب المصنف، ج٣، ص ٦٤٧.
- ١٠٢- الرجز للعجاج بديوانه، عني بتحقيقه: الدكتور عزة حسن، دار الشرق العربي بيروت، ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م، ص ٢٨٢.
- ١٠٣- ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ج٨، (طسم)، ص ٤٤٣.
- ١٠٤- أبو عبيد القاسم بن سلام، الغريب المصنف، ج٣، ص ٦٤٨.
- ١٠٥- البيت من الوافر وقد نسبه ابن منظور في لسان العرب، ج٤، (عقا)، ص ٣٠٥٣ إلى ذي الخرق الطهوي وذكر عن ابن بري أن الصواب في رواية البيت:
- ولو أني رَمَيْتُكَ من قَرِيبٍ لَعَاقَكَ عن دُعَاءِ الذُّبِّ عَاقٍ
- ١٠٦- الجوهري، تاج اللغة وصحاح العربية، ج٦، (عقا)، ص ٢٤٣٣.
- ١٠٧- أبو عبيد القاسم بن سلام، الغريب المصنف، ج٣، ص ٦٤٨.
- ١٠٨- أبو منصور الأزهرى، تهذيب اللغة، ج٣، (عمى)، ص ١٥٨.

- ١٠٩- ابن دريد، *جمهرة اللغة*، ج ٢، (عمى)، ص ٩٥٤.
- ١١٠- أبو عبيد القاسم بن سلام، *الغريب المصنف*، ج ٣، ص ٦٥٢.
- ١١١- الخليل بن أحمد، *العين*، ج ١، (عمج)، ص ٢٤١.
- ١١٢- ابن دريد، *جمهرة اللغة*، ج ١، (جَعَمَ)، ص ٤٨٣ - ٤٨٤.
- ١١٣- سورة البقرة، آية ٦٠.
- ١١٤- ابن دريد، *جمهرة اللغة*، ج ٣، ص ١٢٥٥.
- ١١٥- ابن سيده، *المحکم والمحيط الأعظم*، ج ٢، (عيث)، ص ٢٣٠.
- ١١٦- ابن دريد، *جمهرة اللغة*، ج ١، (ثعو)، ص ٤٢٧.
- ١١٧- أبو عبيد القاسم بن سلام، *الغريب المصنف*، ج ٣، ص ٦٥٢.
- ١١٨- الجوهري، *تاج اللغة وصحاح العربية*، ج ٢، (غذَمَر)، ص ٧٦٧.
- ١١٩- ابن دريد، *جمهرة اللغة*، ج ٣، ص ١٢٥٥.
- ١٢٠- أبو منصور الأزهري، *تهذيب اللغة*، ج ١٥، (فتأ)، ص ١١٠.
- ١٢١- ابن جنبي، *الخصائص*، ج ٢، ص ١٤١.
- ١٢٢- أبو عبيد القاسم بن سلام، *الغريب المصنف*، ج ٣، ص ٦٤٩.
- ١٢٣- الجوهري، *تاج اللغة وصحاح العربية*، ج ٣، (فطس)، ص ٩٥٩.
- ١٢٤- المصدر السابق، ج ٣، (طس)، ص ٩٤٤.
- ١٢٥- أبو منصور الثعالبي، *فقه اللغة وسر العربية*، تحقيق: مصطفى السقا وآخرين، الدخائر، ٢٠٠٨م، ص ١٥٢.
- ١٢٦- الرجز غير منسوب في *تاج اللغة وصحاح العربية*، ج ١، (قرطب)، ص ٢٠١ وقبله: *فَرَحْتُ أَمْشِي مَشِيَّةَ السُّكْرَانِ*.

- ١٢٧- ابن دريد، *جمهرة اللغة*، ج٣، ص١٢٥٥.
- ١٢٨- صاحب بن عباد، *المحيط فى اللغة*، ج٦، ص٩٥.
- ١٢٩- أبو عبيد القاسم بن سلام، *الغريب المصنف*، ج٣، ص٦٥٣.
- ١٣٠- الجوهري، *تاج اللغة وصحاح العربية*، ج٥، (قلل)، ص١٨٠٥.
- ١٣١- أحمد بن فارس، *معجم مقاييس اللغة*، ج٥، (لق)، ص٢٠٧.
- ١٣٢- انظر: الجوهري، *تاج اللغة وصحاح العربية*، ج٤، (سغغ)، ص١٣٢١.
- ١٣٣- ابن جنى، *الخصائص*، ج٢، ص٥٤.
- ١٣٤- أبو عبيد القاسم بن سلام، *الغريب المصنف*، ج٣، ص٦٤٧.
- ١٣٥- ابن دريد، *جمهرة اللغة*، ج٢، (عقو)، ص٩٤٤.
- ١٣٦- المصدر السابق، ج٣، ص١٢٥٥.
- ١٣٧- ابن القطاع، *تهذيب كتاب الأفعال*، ج٣، ص١١٣.
- ١٣٨- ابن جنى، *الخصائص*، ج٢، ص٧٥.
- ١٣٩- ابن دريد، *جمهرة اللغة*، ج٣، ص١٢٥٤.
- ١٤٠- ابن دريد، *الاشتقاق*، ص٥٣٤.
- ١٤١- ابن دريد، *جمهرة اللغة*، ج١، (برك)، ص٣٢٦.
- ١٤٢- ابن سيده، *المخصص*، ج١، ص٤٢٨.
- ١٤٣- أبو عبيد القاسم بن سلام، *الغريب المصنف*، ج٣، ص٦٤٨.
- ١٤٤- ابن سيده، *المحكم والمحيط الأعظم*، ج٩، (فتل)، ص٤٩١.
- ١٤٥- المصدر السابق، ج٩، (لفت)، ص٤٩٢.
- ١٤٦- ابن دريد، *جمهرة اللغة*، ج٣، ص١٢٥٥.

- ١٤٧- ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ج ٣، (لفح)، ص ٣٥١.
- ١٤٨- ابن دريد، جمهرة اللغة، ج ١، (حفل)، ص ٥٥٥.
- ١٤٩- أبو عبيد القاسم بن سلام، الغريب المصنف، ج ٣، ص ٦٤٧.
- ١٥٠- أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج ٥، (نبض)، ص ٣٨١.
- ١٥١- ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ج ٨، (نضب)، ص ٢١٢.
- ١٥٢- أبو عبيد القاسم بن سلام، الغريب المصنف، ج ٣، ص ٦٥٠.
- ١٥٣- الجوهري، تاج اللغة وصحاح العربية، ج ٤، (نوق)، ص ١٥٦٢.
- ١٥٤- ابن دريد، جمهرة اللغة، ج ٣، ص ١٢٥٥.
- ١٥٥- ابن دريد، جمهرة اللغة، ج ١، (جهجه)، ص ١٨٥.
- ١٥٦- الخليل بن أحمد، العين، ج ٣، (هج)، ص ٣٤٣.
- ١٥٧- المصدر السابق، ج ٣، (جه)، ص ٣٤٣.
- ١٥٨- ابن دريد، جمهرة اللغة، ج ٣، ص ١٢٥٥.
- ١٥٩- الخليل بن أحمد، العين، ج ٤، (هفو)، ص ٩٥.
- ١٦٠- ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ج ٤، (فهو)، ص ٤٣٢.
- ١٦١- ابن جني، الخصائص، ج ٢، ص ٤٤١-٤٤٢.
- ١٦٢- أبو البركات بن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج ١، ص ٢٣٦.
- ١٦٣- المصدر السابق، ج ١، ص ٢٤١.
- ١٦٤- المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٤١.
- ١٦٥- د. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ط ٤، عالم الكتب - القاهرة، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م، ص ١٦٩.

- ١٦٦- الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، ج٢، (خذعب)، ص٣٣٨.
- ١٦٧- انظر: الجوهري، تاج اللغة وصحاح العربية، ج٣، (مردقش)، ص١٠١٩.
- ١٦٨- البيت من البسيط بديوان ابن مقبل، عني بتحقيقه: الدكتور عزة حسن، دار الشرق العربي - بيروت، ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م، ص٢١٩.
- ١٦٩- الدكتور. رمضان عبد التواب، بحوث ومقالات في اللغة، ط١، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٢م، ص١٤٨-١٤٩.
- ١٧٠- الشيخ أحمد الحمالوي، شذا العرف في فن الصرف، القاهرة، ص٦٧.
- ١٧١- الدكتور. أحمد سليمان ياقوت، الأفعال غير المتصرفة وشبه المتصرفة، دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية، ١٩٨٦م، ص١٥-١٦.
- ١٧٢- انظر: المصدر السابق، ص٢٣.
- ١٧٣- بحث بعنوان «سبيل الاشتقاق بين السماع والقياس» للأستاذ الشيخ حسين والي عضو مجمع اللغة العربية الملكي بمجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج٢، ص١٩٧.
- ١٧٤- يقصد: التصرف.
- ١٧٥- سيبويه، الكتاب، ج١، ص٤٦.
- ١٧٦- الدكتور. محمد إبراهيم عبادة، معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية، ط٣، مكتبة الآداب بالقاهرة، ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م، ص٦٠-٦١.
- ١٧٧- المصدر السابق، ص٢٦٠.
- ١٧٨- سيبويه، الكتاب، ج٢، ص١٧٩.
- ١٧٩- انظر: الدكتور. أحمد سليمان ياقوت، الأفعال غير المتصرفة وشبه المتصرفة، ص٥-٦.

- ١٨٠- انظر: كل فعل ومصدره في لسان العرب.
- ١٨١- ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق: الشيخ محمد محيي الدين، ج٢، محمد علي صبيح وأولاده- القاهرة، بدون، ص٤١٠.
- ١٨٢- البيت من الطويل وهو بلا نسبة في شرح ابن الناظم، ص٩٥، وأوضح المسالك، ج١، ص٢٣٩، والدرر، ج١، ص٢١٣، وشرح التصريح على التوضيح، ج١، ص١٨٧، وشرح ابن عقيل، ج١، ص٢٧٠.
- ١٨٣- ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ج٢، ص٤١٠.
- ١٨٤- البيت من الخفيف وهو بلا نسبة، وهو من شواهد ابن الناظم في شرحه، ص٩٤، وأوضح المسالك، ج١، ص٣٣٤، والدرر، ج١، ص٢٠٥، وشرح التصريح على التوضيح، ج١، ص١٨٥، وشرح ابن عقيل، ج١، ص٢٦٥.
- ١٨٥- سورة مريم، آية ٣١.
- ١٨٦- الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل بحاشية شرح ابن عقيل، ج١، دار التراث بالقاهرة، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م هامش (١)، ص٢٧١.
- ١٨٧- محمد بن علي الصبان، حاشية الصبان على شرح الأسموني، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، ج١، المكتبة التوفيقية بالقاهرة، بدون، ص٣٦١.
- ١٨٨- الخليل بن أحمد، العين، ج٧، (ليس)، ص٣٠٠.
- ١٨٩- سيبويه، الكتاب، ج٤، ص٣٤٣-٣٤٤.
- ١٩٠- ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ج١، دار التراث بالقاهرة، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م، ص٣٢٣.
- ١٩١- ينظر تفصيل أحكام أفعال المقاربة في شرح ابن عقيل، ج١، ص٣٢٢-٣٤٤.
- ١٩٢- ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج١، ص٣٤١.

١٩٣- «كَادَ كَوْدًا وَمَكَادًا وَمَكَادَةً: هَمٌّ وَقَارِبٌ وَلَمْ يَفْعَلْ، وَهُوَ بِالْيَاءِ أَيْضًا وَسُنْذَكْرَهُ، وَلَا كَوْدًا وَلَا هَمًّا أَى: لَا يَنْقَلِنُ عَلَيْكَ، وَهُوَ بِالْيَاءِ أَيْضًا، اللَّيْثُ: الْكَوْدُ مُصْدَرُ كَادَ يَكُوْدُ كَوْدًا وَمَكَادًا وَمَكَادَةً تَقُولُ لِمَنْ يَطْلُبُ إِلَيْكَ شَيْئًا وَلَا تَرِيدُ أَنْ تَعْطِيَهُ تَقُولُ: لَا وَلَا مَكَادَةً، وَلَا مَهْمَةً، وَلَا كَوْدًا، وَلَا هَمًّا وَلَا مَكَادًا وَلَا مَهْمًا، وَيُقَالُ: وَلَا مَهْمَةً لِي وَلَا مَكَادَةً أَى: لَا أَهْمُ وَلَا أَكَادُ» لسان العرب، ج ٥، (كود)، ص ٣٩٥٢.

١٩٤- يجب التنبه هنا إلى معنى التمام في هذا الفعل فهو تام بمعنى أنه يكتفى بمرفوعه ويسند إليه ولا يحتاج إلى خبر، سواء أكان هذا المرفوع هو (أن والفعل المضارع) أم كان غير ذلك.

١٩٥- سيبويه، الكتاب، ج ٢، ص ١٧٩.

١٩٦- الدكتور. أحمد سليمان ياقوت، الأفعال غير المتصرفة وشبه المتصرفة، ص ٨٥.

١٩٧- انظر: المصدر السابق، ص ٨٥.

١٩٨- ابن منظور، لسان العرب، ج ٢، (حروى)، ص ٨٥٢.

١٩٩- أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج ٢، (حروى)، ص ٧٤.

٢٠٠- انظر: المعجم الكبير، ج ٥، (حروى)، ص ٢٨١.

٢٠١- ابن منظور، لسان العرب، ج ٢، (حروى)، ص ٨٥٢.

٢٠٢- ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج ٢، ص ٢٨ - ٢٩.

٢٠٣- البيت من الطويل لزياد بن سيار بن عمرو بن جابر كما في شرح التصريح، ج ١، ص ٢٤٧، والدرر اللوامع، ج ١، ص ١٣٢، وشرح العيني، ج ٢، ص ٣٧٤، وخزانة الأدب، ج ٤، ص ٢.

٢٠٤- البيت من المتقارب لعبد الله بن همام السلولي، كما في الخصائص، ج ٢، ص ١٨٦، والعيني، ج ٢، ص ٣٧٨، ومعاهد التنصيص، ج ١، ص ٢٨٥.



٢٠٥- انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج٢، ص ٤٠-٤٢.  
 ٢٠٦- ليس هذا موضوع بحثنا أن نفصل في أحكام الإلغاء والتعليق، ولكن ابن مالك قد أوجزها في قوله :

وَجَوِّزِ الْإِلْغَاءَ لَا فِي الْإِبْتِدَاءِ      وَأَنْوَ ضَمِيرَ الشَّانِ أَوْ لَامَ ابْتِدَاءِ  
 فِي مُوهِمِ الْغَاءِ مَا تَقَدَّمَ      وَالتَّزِيمِ التَّعْلِيْقَ قَبْلَ نَفِي مَا  
 وَإِنْ وَلَا لَامَ ابْتِدَاءٍ أَوْ قَسَمَ      كَذَا وَالْأَسْتَفْهَامُ ذَا لَهُ أَنْحَتَمَ

وانظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج٢، ص ٤٦-٥٢.  
 ٢٠٧- انظر: تفصيل آراء البصريين والكوفيين في هذه المسألة في: أبي البركات ابن الأنباري، كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف، ج١، المسألة الرابعة عشرة، ص ٩٧-١٢٦.

٢٠٨- سيبويه، الكتاب، ج٢، ص ١٧٩.

٢٠٩- أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج٥، (نعم)، ص ٤٤٦.

٢١٠- المصدر السابق، ج١، (بأس)، ص ٣٢٨.

٢١١- سيبويه، الكتاب، ج٢، ص ١٨٠.

٢١٢- أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدي، وعلي سيد علي، ط١، ج٣، دار الكتب العلمية - بيروت، ٢٠٠٨م، ص ١٢.

٢١٣- ابن مالك، شرح الكافية الشافية، تحقيق: الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي، ج٢، طبعة جامعة أم القرى بمكة المكرمة، ص ١١١٧.

٢١٤- المصدر السابق، ج٢، ص ١١١٧.

٢١٥- انظر: تفصيل الخلاف بين النحويين حول فعلية (حبذا) واسميتها في: ابن مالك، شرح التسهيل، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن السيد، والدكتور: محمد

- بدوي المختون، ط، ١، ج ٣، دار هجر، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م، ص ٢٣-٢٤.
- ٢١٦- انظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج ٣، ص ٤٤.
- ٢١٧- المصدر السابق، ج ٣، ص ٤٨.
- ٢١٨- سيبويه، الكتاب، ج ٤، ص ١٠٠.
- ٢١٩- انظر: محمد بن علي الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج ٣، ص ٣٦.
- ٢٢٠- انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج ٢، ص ٢٣٢-٢٣٣.
- ٢٢١- انظر: تفصيل أحكام استعمال هذه الأفعال في الاستثناء في: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج ٢، ص ٢٣٢-٢٣٣.
- ٢٢٢- المبرد، المقتضب، تحقيق: الشيخ محمد عبد الخالق عزيمة، ج ٤، القاهرة، ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م، ص ٤٢٦.

## الفصل الثاني

### أفعال سماعية لا مصادر لها

وينقسم هذا الفصل إلى مبحثين:

#### المبحث الأول

#### الأفعال المشتقة من أسماء الأعيان العربية والمعربة

وهذا باب واسع من الأبواب التي تحوي عدداً كبيراً من الأفعال التي لا مصادر لها، فنتلك الأفعال مشتقة من أسماء الأعيان، لا من أسماء المعاني التي هي المصادر، بل إن مصادر تلك الأفعال مشتقة هي الأخرى من الأفعال بعد اشتقاقها من أسماء الأعيان، وقد يسأل سائل فيقول: ولم لا تكون أسماء الأعيان مشتقة من المصادر أو الأفعال؟ وقد كفانا الأستاذ عبد الله أمين إجابة هذا السؤال بأن عدم وجود موازين معينة، أو طرق في الاشتقاق مُعَبَّدة في أسماء الأعيان كما هو الحال في المصادر والمشتقات والأفعال يدل على أن أسماء الأعيان غير مأخوذة من المصادر أو الأفعال، وقال: «وأوضح من هذا دليلاً، وأقوى حجة على أن العرب اشتقوا من أسماء الأعيان، كما اشتقوا من المصادر، أنهم عربوا أسماء أعجمية، ثم اشتقوا منها مصادر وأفعالاً ومشتقات»<sup>(١)</sup>. ثم ساق عدداً من الأمثلة منها: أن العرب عربوا لفظ الجورب، وهو بالفارسية (كورب)، وقد استعمل منه ابن السكيت فعلاً فقال يصف مُقْتَنَصَ الظباء: وقد تجورب جوربين، يعنى لبسهما، وجوربه فتجورب أي: ألبسه الجورب فلبسه<sup>(٢)</sup>. كما تؤكد عبارة ابن جني «المصدر مشتق من الجوهر كالنبات من النبت، وكالاستحجار من الحَجَر وكلاهما اسم»<sup>(٣)</sup> تؤكد أن المصدر قد يشتق من غيره.

فأسماء الأعيان التي اشتق منها العرب الأفعال أو غيرها إما أن تكون عربية، أو مُعَرَّبَةٌ، وهي أكثر من أن تحصى، لكنني سأسوق بعض أمثلة من الأفعال التي لا مصادر لها مما اشتق من أسماء الأعيان العربية أولاً، ثم أثني بذكر بعض الأفعال التي لا مصادر لها وقد اشتقت من أسماء الأعيان المُعَرَّبَةِ.

أولاً- أمثلة لأفعال مشتقة من أسماء أعيان عربية، ولا مصادر لها:

١- أَسْرَأُ: يقال: «أسرأ الجرادُ: حان أن يبيض»<sup>(٤)</sup> والسَّرُّ: يبيض الجراد.

ولم يستعمل العرب مصدر الرباعي: إِسْرَاءٌ، واستغنوا عنه بمصدر (سَرَأً) الثلاثي، فقالوا: سَرَّأت الدجاجة والجرادة والسمة سراً: باضت، والمرأة: كثر ولدها<sup>(٥)</sup>.

٢- أَكْمَأُ: أَكْمَأَ الْمَكَانُ: أَي: كَثُرَ بِهِ الْكَمَاءُ<sup>(٦)</sup>، وهو نبات معروف، وقد استعمل مصدر الثلاثي (كَمَأً) يقال: «كَمَأَ الْقَوْمُ كَمَأً: أَطْعَمَهُمُ الْكَمَاءَ»<sup>(٧)</sup>.

٣- تَعْتَوَّرَ: «الْعِتْوَارُ حِي مِنَ الْعَرَبِ، وَتَعْتَوَّرَ: تَشَبَّهَ بِهِمْ، أَوْ انْتَسَبَ إِلَيْهِمْ»<sup>(٨)</sup>.

٤- تَمَضَّرَ: مشتق من مُضَر بن نزار، قالوا: «تَمَضَّرَ: تَعَصَّبَ لِشَعْبٍ مُضَرٍّ، وَمَضَّرَهُ: نَسَبَهُ إِلَيْهِمْ، فَتَمَضَّرَ هُوَ»<sup>(٩)</sup>.

٥- يَرِنًا: وهو فَعْلٌ ماضٍ مشتق من اليرنأ وهي الحناء، قال ابن جني: «وقالوا: يَرِنًا لِحَيْتِهِ إِذَا صَبَغَهَا بِالْيَرِنَاءِ. (وهو الحناء) وهذا يَفْعَلُ فِي الْمَاضِي. وما أغربه وأظرفه»<sup>(١٠)</sup>.

ثانياً- أمثلة لأفعال مشتقة من أسماء أعيان مُعَرَّبَةٍ، ولا مصادر لها:

ساق الأستاذ عبد الله أمين عدداً من أسماء الأعيان المُعَرَّبَةِ وبين كيفية الاشتقاق منها، وقد اخترت منها بعضها مع الإيجاز في العبارة:

١- أَبْرَدَ: يقال: أَبْرَدَ إِلَى الْأَمِيرِ فَهُوَ مُبْرِدٌ، وهو مشتق من البريد وهو لفظ فارسي معرب.

٢- بُسِرَ فَلَانٌ فَهُوَ مَبْسُورٌ: فقد عربوا الباسور وهو مرض معروف، ثم اشتقوا منه الفعل المبني للمفعول.

٣- تَبَلَّتْ الْقِدْرُ وَتَبَلَّتْهَا وَتَوَبَّلَتْهَا: أَي فَحَّيْتَهَا لِمَا وَضَعْتَهُ فِيهَا مِنَ التَّابِلِ، وهو مُعَرَّبٌ.

٤- كَبَّرَتْ: فقد عربوا الكبريت، واشتقوا منه فقالوا: كَبَّرَتْ فَلَانٌ بَعِيرَهُ، إِذَا طَلَاهُ بِالْكَبْرَيْتِ مَخْلُوطاً بِالْدَسْمِ.

مَجَسَّ: يقال: تَمَجَّسَ الرَّجُلُ، صارَ مَجُوسِيًّا، وَمَجَّسَ أَوْلَادَهُ، وَمَجَّسَهُ غَيْرُهُ، وهو مشتق من (المَجُوس) وأصله (مِنْجُ كُوش) وكان رجلاً صغير الأذنين كان أول من دان بدين المجوس ودعا الناس إليه<sup>(١١)</sup>.

وهذا قليل من كثير، وقد أقر مجمع اللغة العربية بمصر الاشتقاق من أسماء الأعيان، وخاصة أن الضرورة تدعو إلى ذلك في لغة العلم التجريبي، من مثل استعمال الأفعال والمصادر والمشتقات من أسماء العناصر الكيميائية الأعجمية، كقولهم: استماس الفحم (الكربون)؛ أي: صار من ضغط طبقات الصخور ماساً<sup>(١٢)</sup>.

## المبحث الثاني

### الأفعال السماعية التي لا يجمعها باب واحد

وفي هذا المبحث أعرض لبعض الأفعال التي استطعت جمعها بعد تنقيب وبحث دقيق عنها في بطون كتب اللغة والمعاجم وكتب النحويين، وقد تنوعت تلك الأفعال بين الماضي، والمضارع، والأمر؛ ومنها ما هو غير متصرف، ومنها ما هو متصرف تصرفاً غير تام؛ لذا فقد رأيت ترتيبها ترتيباً ألفبائياً؛ من أجل تيسير الرجوع إليها، وتلك الأفعال هي:

١- أَهَاءٌ مَبْنِيًّا لِلْمَعْلُومِ وَأَهَاءٌ مَبْنِيًّا لِلْمَجْهُولِ، وَهَاءٌ بِمَعْنَى خُذْ:

قال الجوهري: «وإذا قيل لك هاء بالفتح قلت: ما أهاء، أي ما أخذ، وما أهَاءٌ على ما لم يسم فاعله، أي ما أعطى»<sup>(١٣)</sup>.

أما النحويون فيرون أن «ها» اسم فعل أمر بمعنى «خُذْ»، وفيه ثماني لغات منها خمس لغات تكون فيها اسم فعل، ومنها ثلاث لغات تكون فيها أفعالاً غير متصرفة، لا ماضي لها ولا مضارع وليست بأسماء أفعال.<sup>(١٤)</sup>

وهي من الأفعال التي منعت من التصرف كما ذكر ابن مالك<sup>(١٥)</sup>؛ لذا فقدت مصادرها.

٢- أَهْلُمُّ: قال الأزهري في تهذيب اللغة: «وإذا قال الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ: هَلُمَّ، فأراد أن يقول: لا أفعل، قال: لا أَهْلُمُّ ولا أَهْلِمُّ، ولا أَهْلِمُّ، ولا أَهْلُمُّ»<sup>(١٦)</sup>

وأما النحويون فقد اختلفت آراؤهم حول الفعل (أَهْلُمُّ) فبينما قال ابن جني: «إذا قيل لهم هَلُمَّ إلى كذا فإذا أرادوا الامتناع منه قالوا: لا أَهْلِمُّ فجاءوا بوزن أَهْرِيْقُ وإنما هاء هَلُمَّ ها في التنبيه في نحو هذا وهذه ألا ترى إلى قول الخليل فيها: إن أصلها هَالُمَّ بنا ثم حذفت الألف تخفيفاً وهاء أَهْرِيْقُ إنما هي بدل من همزة أُرقت لَمَّا صارت إلى هُرقت وليست من حديث التنبيه في قَبِيلِ ولا دَبِيرِ»<sup>(١٧)</sup> فيرى أن هاء

أهلم منقلبة عن همزة وأنها أصلية ليست زائدة للتنبيه، ذهب ابن مالك إلى أن (أَهْلُمُّ) مضارع (هلم) (١٨). وما يعنينا هنا أن نبين أنه فعل غير متصرف يلزم المضارع، وأنه لا مصدر له، والعلة في ذلك أنه - في تقديري - فعل مصنوع على صورة المضارع من (هَلُمُّ).

٣- تَبَارَكَ: وهو من الأفعال غير المتصرفة التي تلازم صورة الماضي مسنداً إلى الله، تعالى، جاء في القاموس المحيط: «وَتَبَارَكَ اللَّهُ: تَقَدَّسَ وَتَنَزَّهَ صِفَةً خَاصَّةً بِاللَّهِ تَعَالَى» (١٩)، وقد ورد في القرآن الكريم كما في قوله- تعالى: ﴿ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾ (٢٠)، وقد ذكره ابن مالك في الأفعال غير المتصرفة (٢١) وقال عنه السيوطي: «تبارك من البركة» (٢٢) ولا مصدر له لعدم تصرفه.

٤- تَعَالَ بِمَعْنَى (أَقْبَل): وهو من الأفعال غير المتصرفة التي تلازم صورة الأمر إذا استعمل في النداء، ونقل من معنى الدلالة على العلو والارتفاع الذي يدل عليه في أصل استعماله، فهو بزنة (تَفَاعَلَ) من الفعل (علا) الواوي اللام (٢٣)، وقد ورد في القرآن الكريم قوله - تعالى: ﴿ سُبْحٰنَهُ وَتَعَالٰى عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا ﴾ (٢٤)، ويسند إلى الضمائر كما في قوله - تعالى: ﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّيَ عَلَيْكُمْ ﴾ (٢٥) وفي قوله - تعالى: ﴿ فَنَعَالَيْكَ أُمْتِعَكُنَّ وَأُسْرِحَكُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا ﴾ (٢٦). وإسناده إلى الضمائر دليل فعليته، وهو بعد نقله ولزومه صورة واحدة لا مصدر له.

٥- سُقِطَ فِي يَدِهِ: يلزم هذا الفعل صورة الماضي المبني للمجهول، للدلالة على الندم والحسرة، قال السيوطي: «وسُقِطَ فِي يَدِهِ بِمَعْنَى نَدِمَ» (٢٧) وقد ورد في القرآن الكريم في قوله - تعالى: ﴿ وَلَمَّا سَقَطَ فِي أَيْدِيهِمْ وَرَأَوْا أَنَّهُمْ قَدْ ضَلُّوا قَالُوا لَئِن لَّمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا وَيَغْفِرْ لَنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخٰسِرِينَ ﴾ (٢٨)، ويلزم الفعل الإفراد، ويفرد ويثنى ويجمع لفظ (يد) والضمير المضاف إليه؛ للدلالة على تغير النوع والعدد، وكأنه صار كالمثل، أو تعبيراً اصطلاحياً للدلالة على الندم، لذا فليس له مصدر. ويعرب الجار والمجرور نائباً عن الفاعل قال

أبوحيان: «وكان متعلق سقط قوله: في أيديهم؛ لأنَّ اليد هي الآلة التي يؤخذ بها ويضبط وسُقَطَ مبني للمفعول، والذي أُوَقِعَ موضعَ الفاعل هو الجار والمجرور، كما تقول: جُلِسَ في الدار، وَضُحِكَ من زيد»<sup>(٢٩)</sup>.

٦- عَمَّرْتُكَ اللهُ: ذكره ابن مالك في الأفعال التي منعت من التصرف<sup>(٣٠)</sup> وقد فصل عنه الحديث في شرح الكافية الشافية عند شرحه لقوله:

بِالطَّلَبِ الْبَاءَ اخْصُصْ كَذَا «نَشَدْتُكَ اللهُ» أَوْ «بِاللَّهِ» أَوْ «عَمَّرْتُكَ»

فقال: «فنبهت بذلك على قولهم في الاستعطاف: «نشدتك الله أو بالله» بمعنى: ذكرتك الله مستحلفاً. ومثله «عمرتك الله» معنى واستعمالاً، إلا أن «عمرتك» مستغن عن الباء. وأصل «نشدتك الله»: طلبت منك بالله. وأصل «عمرتك الله»: سألت الله تعميرك، ثم ضمنا معنى «استحلفت» مخصوصين بالطلب. والمستحلف عليه بهما مصدر بـ «إلا» أو «لما» بمعناها، أو باستفهام، أو أمر، أو نهي. ومن ورود «عمرتك» قول الشاعر<sup>(٣١)</sup>:

عَمَّرْتُكَ اللهُ إِلَّا مَا ذَكَرْتِ لَنَا هَلْ كُنْتِ جَارَتَنَا أَيَّامَ ذِي سَلَمٍ<sup>(٣٢)</sup>

فالفعل: عَمَّرْتُكَ اللهُ كان له مصدر، وكان متصرفاً بمعنى: سألتُ الله تعميرك، ثم نقل إلى معنى القسم فضمن معنى (استحلفت) فمنع من التصرف ففقد مصدره حالة جموده.

٧- عم صباحاً: ذكره ابن مالك في الأفعال التي منعت من التصرف<sup>(٣٣)</sup> وقد اختلف اللغويون والنحويون في أصل هذا الفعل، وقد أوجز الصبان هذا الاختلاف في قوله: «الأعم صباحاً» قيل: أصل عم أنعم من نعم ينعم بكسر العين فيهما، أي: تنعم، حذف الهزة والنون تخفيفاً على غير قياس، ويصح أن يكون أمراً من (وعم) (يعم) كوعد يعد، بمعنى: نعم أي: تنعم، وكذا يصح الوجهان في قوله: يعمن. ويقال: عم بفتح العين من نعم ينعم، كعلم يعلم، أو من وعم يعم كوضع يضع. وصباحاً منصوب على الظرفية أو التمييز عن الفاعل<sup>(٣٤)</sup>. وقد نقل الأزهري في التهذيب نقلاً عن يونس بن حبيب مصدراً للفعل (عم) إذا كان أصله: (وعم)



فقال: «ذكر عن يونس بن حبيب أنه قال: يقال: وَعَمْتُ الدَّارَ أَعِمُّ وَعَمًّا؛ أي قلت لها: انعمي»<sup>(٣٥)</sup> والذي أرجحه أن الفعل (عِمُّ) يستعمل منه المضارع مع الأمر، والشواهد على ذلك متوافرة، منها أبيات امرئ القيس<sup>(٣٦)</sup>:

أَلَا عِمَّ صَبَاحًا أَيُّهَا الطَّلَلُ البَالِي      وَهَلْ يَعِمَّنَ مَنْ كَانَ فِي العُصْرِ الخَالِي  
 وَهَلْ يَعِمَّنَ إِلَّا سَعِيدٌ مُخَدَّدٌ      قَلِيلٌ هُمُومٌ مَا يَبِيْتُ بِأَوْجَالِ  
 وَهَلْ يَعِمَّنَ مَنْ كَانَ أَحَدْتُ عَهْدِهِ      ثَلَاثِينَ شَهْرًا فِي ثَلَاثَةِ أَحْوَالِ

وأما المصدر ففي تقديري أنه لم يستعمل وأن به تصحيفاً يدل على ذلك قول الزبيدي في تاج العروس: «وأما تركيب (و ع م) فإنه ساقطٌ عنده. ومما يستدرِك عليه: «وَعَمَّ بِالخَبَرِ» وَعَمًّا: أَخْبَرَ بِهِ وَلَمْ يَحَقِّقْهُ، وَالغَيْنُ المَعْجَمَةُ أَعْلَى، كَذَا فِي المُحْكَم»<sup>(٣٧)</sup>، كما أنه لم يرد في أي شاهد من الشواهد اللغوية.

٨- قَلَّ النافية : وتلك تسمية ابن مالك له في تسهيل الفوائد(٣٨)، وقال السيوطي: (قل للنفي المحض فترفع الفاعل متلوًّا بصفة) مطابقة له نحو: قَلَّ رَجُلٌ يَقُولُ ذَلِكَ، وَقَلَّ رَجُلَانٌ يَقُولَانِ ذَلِكَ، بمعنى ما رجل. (ويكف عنه ب «ما») الكافة فلا يليها غير فعل اختياراً، ولا فاعل لها لإجرائها مجرى حرف النفي، نحو: قَلَّمَا قَامَ زَيْدٌ، وَقَدْ يَلِيهَا الاسم ضرورةً كقوله<sup>(٣٩)</sup>:

وَقَلَّمَا      وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ»<sup>(٤٠)</sup>.

قال سيبويه: «وإنما الكلام : وَقَلَّ مَا يَدُومُ وَصَالَ»<sup>(٤١)</sup>. وهذا الفعل في أصله متصرف يقال: «قَلَّ يَقِلُّ قَلَّةً وَقَلًّا فَهُوَ قَلِيلٌ...»<sup>(٤٢)</sup> ولكنه لما نقل لمعنى النفي المحض أشبه حرف النفي(ما) فمنع من التصرف ففقد مصدره في تلك الحالة.

٩- كَذَبَ فِي الإغراء بمعنى وجب أو الزم:

قال صاحب العين: «وقول عمر: كَذَبَ عَلَيْكُمْ الحَجَّ كَذَبَ عَلَيْكُمْ الجِهَادَ أَي: وَجَبَ عَلَيْكُمْ، وَدُونَكُمْ الحَجَّ، وَلَا يُقَالُ: يَكْذِبُ، وَلَا كَاذِبٌ، وَلَا يَصْرَفُ فِي وَجْهِ الفِعْلِ»<sup>(٤٣)</sup>، وقد ساق ابن السكيت على استعمالها في معنى الإغراء عدداً من الشواهد، منها قول

خَدَّاشُ بْنُ زَهَيْرٍ:

كَذَبْتُ عَلَيْكُمْ وَأَوْعَدُونِي وَعَلَّوْا بِي الْأَرْضَ وَالْأَقْوَامَ قِرْدَانَ مَوْظَبًا

أَيُّ: عَلَيْكُمْ بِي وَبِهَجَائِي، إِذَا كُنْتُمْ فِي سَفَرٍ، فَأَقْطَعُوا بِذِكْرِي الْأَرْضَ، وَأَنْشَدُوا الْقَوْمَ هَجَائِي يَا قِرْدَانَ مَوْظَبًا<sup>(٤٤)</sup>. وَيَجُوزُ فِي الْأَسْمِ الْوَاقِعِ بَعْدَهُ الرَّفْعُ عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ، وَالنَّصْبُ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ لِـ (عَلَيْكَ) بِمَعْنَى: الزَّمِّ، وَفَاعِلٌ كَذَبَ مَضْمَرٌ، يَفْسِرُهُ مَا بَعْدَهُ عَلَى رَأْيِ سَيَّبِيوِيَّةِ، أَوْ مَحْذُوفٌ عَلَى رَأْيِ الْكَسَائِي<sup>(٤٥)</sup>.

١٠- هَدَّكَ مِنْ رَجُلٍ: ذَكَرَ سَيَّبِيوِيَّةُ اسْتِعْمَالَ (هَدَّكَ) فِعْلًا فِي مَعْنَى كَفَّكَ، فَقَالَ: «وَسَمِعْنَا بَعْضَ الْعَرَبِ الْمَوْثُوقِ بِهِمْ يَقُولُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ هَدَّكَ مِنْ رَجُلٍ وَمَرَرْتُ بِامْرَأَةٍ هَدَّتْكَ مِنْ امْرَأَةٍ، فَجَعَلَهُ فِعْلًا مَفْتُوحًا كَأَنَّهُ قَالَ: فَعَلْتُ وَفَعَلْتُ بِمَنْزِلَةِ كَفَّكَ وَكَفَّتْكَ»<sup>(٤٦)</sup>، وَأَصْلُ هَذَا التَّعْبِيرِ قَوْلُهُمْ: «وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ هَدَّكَ مِنْ رَجُلٍ، وَبِامْرَأَةٍ هَدَّكَ مِنْ امْرَأَةٍ»<sup>(٤٧)</sup>، وَهِيَ اسْمٌ بِمَعْنَى حَسْبِكَ وَكَافِيكَ، وَقَدْ اسْتَعْمَلَهُ بَعْضُ الْعَرَبِ كَمَا قَالَ سَيَّبِيوِيَّةُ فِعْلًا غَيْرَ مُتَصَرِّفٍ، فَفَقِدَ الْمَصْدَرَ فِي تِلْكَ الْحَالَةِ.

١١- هَلُمَّ التَّمِيمِيَّةِ: كَمَا أَسْمَاها ابْنُ مَالِكٍ<sup>(٤٨)</sup>، وَتَسْتَعْمَلُ (هَلُمَّ) اسْمَ فِعْلِ أَمْرٍ بِمَعْنَى أَقْبَلْ، فِي لُغَةِ أَهْلِ الْحِجَازِ؛ لِذَا أَلْزَمُوها صُورَةَ وَاحِدَةٍ مَعَ الْمَفْرُودِ وَالْمَثْنِيِّ وَالْجَمْعِ، وَمَنْعُوها مِنْ أَنْ تَدْخُلَ عَلَيْها نُونُ التَّوَكِيدِ الْخَفِيفَةِ أَوْ الثَّقِيلَةِ، فَيَقُولُونَ: هَلُمَّ يَا زَيْدُ، وَيَا زَيْدَانَ، وَيَا زَيْدُونَ، وَيَا امْرَأَةَ، وَيَا نِسْوَةَ. أَمَّا بَنُو تَمِيمٍ فَإِنَّهُمْ يَسْتَعْمَلُونَ (هَلُمَّ) فِعْلًا لِلْأَمْرِ؛ لِذَا فَإِنَّهُمْ يَنْتُونُ، وَيُؤْتِنُونَ وَيَقُولُونَ:

هَلُمَّ يَا زَيْدَانَ، وَهَلُمَّوَا يَا رِجَالَ، وَهَلُمَّيْ يَا امْرَأَةَ، وَهَلُمَّنَّ يَا نِسْوَةَ، وَيَدْخُلُونَ عَلَيْها نُونُ التَّوَكِيدِ بِنُوعِهَا فَيَقُولُونَ: هَلُمَّنَّ يَا زَيْدُ، وَيَجْرُونَ النُّونَ الدَّاخِلَةَ عَلَيْهِ مَجْرَاهَا فِي (رَدَّنْ)، وَأَصْلُ (هَلُمَّ) عِنْدَ الْخَلِيلِ وَسَيَّبِيوِيَّةِ (هَأ) لِلتَّنْبِيهِ ضَمٌّ إِلَيْهَا الْفِعْلُ (لَمْ) لِلْأَمْرِ، ثُمَّ حَذَفُوا الْأَلْفَ تَخْفِيفًا، وَعِنْدَ غَيْرِهِمَا فَإِنْ أَصْلُهُ (هَلْ) زَادَ عَلَيْهِ (أَمْ) بِمَعْنَى (أَقْصِدْ) وَحَذَفُوا الْهَمْزَةَ لَمَّا جَعَلُوها كَشْيءٍ وَاحِدٍ، وَضَمُّوا اللَّامَ وَالْقَوَا عَلَيْها حَرَكَةُ الْهَمْزَةِ إِذَا ابْتَدَأَتْ بِهَا<sup>(٤٩)</sup>. وَلَمْ يَسْتَعْمَلْ بَنُو تَمِيمٍ مِنْ (هَلُمَّ) إِلَّا الْأَمْرَ، وَيَبْدُو أَنْ عَدَمَ تَصْرِيْفِهِمْ لَهَا جَاءَ مِرَاعَاةً لِأَصْلِ اسْتِعْمَالِهَا عِنْدَ الْحِجَازِيِّينَ اسْمَ فِعْلِ أَمْرٍ

جامداً، ومن ثمَّ لم نجد لهذا الفعل مصدرًا.

١٢- يَدْعُ وَيَذَرُ: وهما مضارعان لم يستعمل لهما ماضٍ، والعرب قد يستعملون المضارع ولا يستعملون ماضيه القياسي؛ لاستغنائهم بماضي غيره لخفته وكثرة استعماله عن ماضيه، وإلى هذا ينبه سيبويه بقوله: «فكذلك يحبُّ، ولم يجيء على أَفْعَلْتُ، فجاء على ما لم يستعمل كما أن يَدْعُ وَيَذَرُ على وَدَعْتُ وَوَذَرْتُ وإن لم يستعمل، وفعلوا هذا بهذا؛ لكثرتهم في كلامهم»<sup>(٥٠)</sup> هذا عند النحويين.

أما اللغويون فقد رفض بعضهم قول النحويين بأن العرب قد تركوا ماضي الفعلين ومصدريهما، فنقل الأزهري قول (شمر): «وفي حديث ابن عباس أن النبي قال: «لينتهين أقوام عن ودعهم الجمعات، أو ليختمن على قلوبهم، ثم ليكُتبن من الغافلين»<sup>(٥١)</sup>. قال شمر: معنى ودعهم الجمعات: تركهم إياها، من ودعته ودعا إذا تركته. قال: وزعمت النحوية أن العرب أماتوا مصدر يدع ويذر، واعتمدوا على التَّرك. قال شمر: والنبي أفصح العرب وقد رويت عنه هذه الكلمة»<sup>(٥٢)</sup>.

والتوفيق بين الفريقين بأن يقال: إن هذا مما كان مستعملاً ثم استغني بغيره عنه، وهذه سنة لغوية لا سبيل إلى إنكارها، والأدلة على استغنائهم بشيء عن آخر أكثر من أن تحصى، ولكن على سبيل الاستدلال بالمثال من قول ابن السراج: «ولم يقولوا: فُقرَ كما لم يقولوا في الشديد شُدَّت استغنوا بأفْتَقَر واشتدَّ»<sup>(٥٣)</sup>. ولذلك قال أبو البركات بن الأنباري: «وقد يستغنى بالحرف عن الحرف في بعض الأحوال إذا كان في معناه، ألا ترى أنهم استغنوا بإليك عن حتاك، وبمثلك عن كك، وكذلك استغنوا عن ودع بترك، لأنه في معناه وكذلك استغنوا به عن وذر، وكذلك استغنوا بمصدر ترك واسم الفاعل منه عن مصدر ودع ووذَر، وعن اسم الفاعل منهما، فيقال: تركَ تركاً فهو تاركٌ، ولا يقال: ودع ودعا وهو وادِعٌ، ولا وذر وذراً فهو واذِرٌ»<sup>(٥٤)</sup>.

١٣- ينبغي: ذكره ابن مالك في الأفعال التي منعت من التصرف<sup>(٥٥)</sup> وقال عنه صاحب العين: «وتقول: لا ينبغي لك أن تفعل كذا، وما انبغى لك، في الماضي، أي: ما ينبغي»<sup>(٥٦)</sup> فأثبت له الماضي (انبغي)، وهو الراجح، فقد استعمله سيبويه في الكتاب في قوله: «وينبغي لمن زعم أنهم أسماء أن يزعم أن كاف «ذاك» اسمٌ، فإذا

قال ذلك لم يكن له بدُّ من أن يزعمَ أنها مجرورة أو منصوبة، فإن كانت منصوبةً انبغى له أن يقول: ذاك نفسك زيدٌ إذا أراد الكاف»<sup>(٥٧)</sup>.

ولكن الذي انفرد به الزبيدي في تاج العروس هو ذكر المصدر (انبغاء) حيث قال: «فقد حكى أبو زيد: العربُ تقولُ: انبغى له الشيء، ينبغي، انبغاء، قال: والصحيحُ أن استعمله بلفظ الماضي قليل، والأكثر من العرب لا يقوله»<sup>(٥٨)</sup> وعبارة الزبيدي توهم بأن الذي حكى المصدر هو أبو زيد، وهذا لم يحدث، فكل ما قاله أبو زيد عن الفعل (ينبغي) هو قوله: «ما ينبغي لك أن تفعل كذا وكذا، وما ينبغي بضم الياء وقد انبغى له وقد انبغى له»<sup>(٥٩)</sup>.

ويبدو أن الزبيدي قاسه، أو اطلع عليه مستعملاً في البحر المحيط لأبي حيان، فقد استعمله في قوله: «وإن كان هنا لا يمكن من الشياطين التنزل بالقرآن، ثم نفى انبغاء ذلك والصلاحية، أي ولو فرض الإمكان لم يكونوا أهلاً له»<sup>(٦٠)</sup>، وقد قال الزبيدي نفسه في التكملة والذيل والصلة: «ولا ينبغي: أي لا يصح، ولا يجوز، ولا يحسن، ولا يتسخر، ولا يتسهل، وهو بهذه المعاني غير متصرف، لم يُسمع من العرب إلا مضارعه»<sup>(٦١)</sup>. ومعلوم أن المرجع في إثبات استعمال المصدر (انبغاء) للغويين ولشواهدهم، وهذا ما لا نجد أحداً منهم قد استعمله، أو ساق شاهداً عليه؛ لذا فهو من الأفعال التي لا مصادر لها.

## الخاتمة

وفيها عرض لأهم النتائج التي خلص إليها البحث وهي:

١- كشف البحث عن فصائل تلك الأفعال موضوع الدرس، فهي تقع في أربع فصائل، اثنتان منها قياسيتان، والأخريان سماعيتان، فأما القياسيتان فهما: الأفعال المقلوبة، والأفعال غير المتصرفة، وأما السماعيتان فهما: الأفعال المشتقة من أسماء الأعيان العربية والمُعَرَّبَةِ، والأفعال السماعية التي لا يجمعها إلا كونها تمثل هذه الظاهرة وبلغ عددها أربعة عشر فعلاً.

٢- أثبت البحث اختلاف اللغويين مع النحويين حول أولى فصائل تلك الأفعال وهي الأفعال المقلوبة، ويرجع الاختلاف بينهما إلى عدم اتفاقهما على مدلول القلب، وشروطه، فشرط النحويون شروطاً ثلاثة يجب توفرها في الفعل لكي يُحَكَمَ عليه بأنه مقلوب وقالوا: يُعَدُّ الفعلُ مقلوباً عن غيره إذا لم يتفقا في التصريف، واتفقا في المعنى، ولم يكن للثاني منهما - أي المقلوب - مصدرٌ. بينما لم يراعِ اللغويون من أصحاب المعاجم في الأفعال التي وصفوها بأنها مقلوبة إلا شرطاً واحداً من شروط النحويين وهو أن يتفق الفعلان في المعنى.

٣- نتج عن هذا الاختلاف بين اللغويين والنحويين حول مفهوم القلب أن عدد الأفعال المقلوبة عند اللغويين أكثر منه عند النحويين، فمن خلال ما تم جمعه من أفعال بلغت تسعة وأربعين فعلاً أصلاً، أي: مقلوباً عنه غيره من الأفعال الفروع، وجدنا أن عدد الأفعال التي اتفق فيها النحويون مع اللغويين على أنها من المقلوب اللفظي، ومن ثم فلا مصادر لها، قد بلغت تسعة وعشرين فعلاً فقط عند النحويين، بينما هي جميعها مقلوبة عند اللغويين.

٤- أظهر البحث أن بعض اللغويين كان يضع بنفسه مصدر الفعل على القياس، والدليل على ذلك أن الأقدم منه من اللغويين لم يذكر هذا المصدر، وهم الأسبق إلى السماع، ومصدره الذي يستقي منه المتأخرون، فكيف يذكر المتأخر المصدر ولم يذكره المتقدمون إلا إذا كان قد وضعه بالقياس؟.

٥- كشف البحث عن خلاف بين اللغويين أنفسهم حول هذه الأفعال، فبينما يذكر بعضهم الفعل ومقلوبه، نرى بعضهم الآخر إما أن يهمل الفعل المقلوب فلا يذكره، وإما أن يذكره ضمن جذر الفعل الأصل، فينتج عن هذا اختلاف بالزيادة أو النقصان في عدد الجذور اللغوية في كل معجم عن غيره.

٦- من الأسباب التي نتج عنها قول بعض اللغويين غير الصحيح بالقلب في الأفعال، أنه قد انتاب المادة اللغوية الكثير من التصحيف والتحريف، كالتحريف الذي وقع فيه الجوهري صاحب «الصاحح»، حينما استشهد على أن «اللجَز» مقلوب «اللِزج».

٧- أكد البحث أن استعمال مصطلح الأفعال غير المتصرفة أولى من استعمال مصطلح الأفعال الجامدة، مع عدم تخطئة من استعمل مصطلح الأفعال الجامدة، وقد أكد البحث رأي القائلين من النحويين بأن الأفعال الناقصة في باب كان وأخواتها جميعها بما فيها الفعل (كان) ليس لها مصادر، وقد ناقش ذلك بالتفصيل في موضعه.

٨- أثبت البحث أن الأفعال غير المتصرفة لا مصادر لها عندما تفارق التمام إلى النقص أو النسخ وتنتقل لأداء معان جديدة، ولا تفارقها إلى غيرها من المعاني، أما إذا كان الفعل تاماً فله مصدره، وقد ذكر البحث علل فقد المصدر لك. ل فعل في بابه.

٩- كشف البحث عن أن عدداً كبيراً من الأفعال التي لا مصادر لها مشتق من أسماء الأعيان العربية والمُعَرَّبَة، وهذا يؤكد أن العلاقة بين المصدر والفعل ليست العلاقة الاشتقاقية الوحيدة، سواء على رأي البصريين الذين يرون أن المصدر أصل المشتقات، والأفعال، أو على رأي الكوفيين الذين يرون أن الأفعال أصل الاشتقاق.

١٠- أنه ليس معنى عدم وجود مصادر لتلك الأفعال أن قول الكوفيين بأن الفعل أصل المصدر صحيح؛ وهذا لأن تلك الأفعال مقلوبة عن أفعال لها مصادر، وقد استغني عن مصادر تلك الأفعال المقلوبة بمصادر الأفعال الأصول المقلوب عنها، وبعبارة أخرى: إن تلك الأفعال المقلوبة هي صورة لفظية أخرى من الأفعال الأصول ذات المصادر، وليست مشتقة من مصادر أخرى.

١١- من ثمرات هذا البحث أنه ربط بين المتفرقات ونظمها في عقد واحد فجمع أربعة عشر فعلاً من الأفعال السماعية، في المبحث الثاني من الفصل الثاني، لم يكن يجمع بينها معني صرفي أو نحوي أو دلالي، ولا يجمع بينها إلا أنها تمثل تلك الظاهرة موضوع البحث، وهي الأفعال التي لا مصادر لها.

١٢- أثبت البحث أنه يجب إعادة النظر فيما يسجله اللغويون في معاجمهم، وخاصة المتأخرين منهم، فليس كل ما يسجلونه دقيقاً، بل يحتاج إلى تمحيص، وزيادة رقعة المادة اللغوية موضوع البحث.

١٣- نتج عن البحث في تلك الظاهرة معرفة الآتي حول القرآن الكريم:  
أولاً: خلو القرآن الكريم من كل الأفعال المقلوبة.

ثانياً: خلو القرآن الكريم من الأفعال المشتقة من أسماء الأعيان المُعْرَبَةِ.

ثالثاً: ورد في القرآن الكريم عدد من الأفعال السماعية التي لا مصادر لها، وهي:  
الأفعال: (تبارك) كما في قوله -تعالى-: ﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾<sup>(٦٢)</sup>،  
والفعل (تعال) بمعنى أقبل كما في قوله -تعالى-: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾<sup>(٦٣)</sup>، وسُقِطَ في أيديهم، كما في قوله -تعالى-: ﴿وَمَا سُقِطَ فِي أَيْدِيهِمْ وَرَأَوْا أَنَّهُمْ قَدْ ضَلُّوا﴾<sup>(٦٤)</sup> وقد وردت (هلم) الحجازية مرتين في قوله -تعالى-: ﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمْ﴾<sup>(٦٥)</sup> وفي قوله -تعالى-: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمَعْوِفِينَ مِنْكُمْ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾<sup>(٦٦)</sup> ولم ترد (هلم التميمية) ولم يقرأ بها أحد من القراء ولا في القراءات الشاذة، والأمر من (يدع) في قوله -تعالى-:  
﴿وَلَا تُطِيعِ الْكُفْرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ وَدَعِ أَذْنَهُمْ﴾<sup>(٦٧)</sup>، وتصريفات الفعل (يذر) المضارع والأمر كما في قوله -تعالى-: ﴿مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ حَتَّى يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ﴾<sup>(٦٨)</sup>، والأمر كما في قوله -تعالى-:  
﴿ذَرَهُمْ يَأْكُلُوا وَيَشْتَبَعُوا وَيَلْهَبُ إِلَيْهِمْ الْأَمَلُ فَسَوْفَ يَعْمُونَ﴾<sup>(٦٩)</sup>.

## هوامش الفصل الثاني

- ١- عبد الله أمين، الاشتقاق، ط٢، الخانجي، ٢٠٠٠م، ص ١٤٧-١٤٨.
- ٢- المصدر السابق، ص ١٤٨.
- ٣- ابن جنبي، الخصائص، ج٢، ص ٣٦.
- ٤- انظر: بحث الشيخ أحمد الإسكندري بعنوان «الاشتقاق من أسماء الأعيان» بمجلة مجمع اللغة العربية بمصر، ج١، ص ٢٣٧، وانظر فيه عدداً من أسماء الأعيان المشتق منها، ص ٢٣٢-٢٦٨.
- ٥- ابن القطاع، تهذيب كتاب الأفعال، ج٢، ص ١٥٤.
- ٦- انظر: بحث الشيخ أحمد الإسكندري السابق بمجلة مجمع اللغة العربية بمصر، ج١، ص ٢٣٧.
- ٧- المعجم الوسيط، ج٢، (كماً)، ص ٧٩٧.
- ٨- بحث الشيخ أحمد الإسكندري بعنوان «الاشتقاق من أسماء الأعيان» بمجلة مجمع اللغة العربية بمصر، ج١، ص ٢٤٤.
- ٩- المصدر السابق، ج١، ص ٢٤٦.
- ١٠- ابن جنبي، الخصائص، ج٣، ص ٢٢١.
- ١١- انظر: عبد الله أمين، الاشتقاق، ص ١٤٨-١٥١.
- ١٢- انظر: مجلة مجمع اللغة العربية بمصر، ج١، ص ٢٣٥.
- ١٣- الجوهري، تاج اللغة وصحاح العربية، ج١، (هواً)، ص ٨٥.
- ١٤- انظر: الرضي الإسترأبادي، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، شرح وتحقيق: الدكتور عبد العال سالم مكرم، ط١، ج٤، عالم الكتب- القاهرة، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م، ص ١٤-١٥. وقد ذكر الشارح اللغات الثماني، فقال: «(ها) وهو اسم (خذ)، وفيه



ثماني لغات: الأولى: ها، بالألف مفردة ساكنة للواحد والاثنين والجمع مذكرا كان أو مؤنثا، الثانية: أن تلحق هذه الألف المفردة كاف الخطاب الحرفية، وتصرفها، نحو: هاك، هاكما، هاكم، هاك، هاكن، الثالثة: أن تلحق الألف همزة، مكان الكاف وتصرفها تصريف الكاف، نحو: هاء هاؤما، هاؤم، هاء، هاؤما، هاؤن، الرابعة: أن تلحق الألف همزة مفتوحة قبل كاف الخطاب وتصرف الكاف، الخامسة: ها، بهمزة ساكنة بعد الهاء للكل، السادسة: أن تصرف هذه الخامسة، تصريف: دع وذر، السابعة: أن تصرفها تصريف: خف، ومن ذلك ما حكى الكسائي، من قول من قيل له هاء، فقال: إلام أهاء وإهاء؟ بفتح الهمزة وكسرها، الثامنة: أن تلحق الألف همزة وتصرفها تصريف: ناد، والثلاثة الأخيرة أفعال غير متصرفة، لا ماضي لها ولا مضارع، وليست بأسماء أفعال».

١٥- انظر: ابن مالك: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد كامل بركات، القاهرة، ١٩٦٨ م، ص ٢٤٧.

١٦- أبو منصور الأزهرى، تهذيب اللغة، ج٦، (هلم)، ص ١٩٦.

١٧- ابن جنى، الخصائص، ج٣، ص ٢٣٣.

١٨- انظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج٣، ص ١٣٩٠.

١٩- الفيروز أبادي، القاموس المحيط، ط٢، ج٣، مصطفى الباي الحلبي- مصر، ١٩٥٢ م، (البركة)، ص ٣٠٣.

٢٠- سورة الأعراف، آية ٥٤.

٢١- انظر: ابن مالك: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص ٢٤٦.

٢٢- السيوطي، همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع، تحقيق: الدكتور عبد العال سالم مكرم، ج٥، عالم الكتب، ٢٠٠١ م، ص ٢١.

٢٣- انظر: ابن منظور، لسان العرب، ج٤، (علا)، ص ٣٠٨٩.

٢٤- سورة الإسراء، آية ٤٣.

٢٥- سورة الأنعام، آية ١٥١.

- ٢٦- سورة الأحزاب، آية ٢٨.
- ٢٧- السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج ٥، ص ٢١.
- ٢٨- سورة الأعراف، آية ١٤٩.
- ٢٩- أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، تحقيق: صدقي محمد جميل، ج ٥، بيروت، ١٤٢٠هـ، ص ١٧٩، وقد قال أبو حيان في الصفحة نفسها: وقرأت فرقة منهم ابن السمينف سَقَطَ فِي أَيْدِيهِمْ مَبْنِيًّا لِلْفَاعِلِ».
- ٣٠- انظر: ابن مالك: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص ٢٤٧.
- ٣١- البيت من البسيط للأحوص الأنصاري بديوانه، تحقيق: عادل سليمان، القاهرة، ١٣٩٠هـ، ص ٢٠١. وهو من شواهد سيبويه، ج ١، ص ٣٢٣.
- ٣٢- ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج ٢، ص ٨٦٨-٨٦٩.
- ٣٣- انظر: ابن مالك: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص ٢٤٧.
- ٣٤- انظر: محمد بن علي الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج ١، ص ٢٤٥.
- ٣٥- الأبيات من الطويل لامرئ القيس بديوانه، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ٥، دار المعارف بمصر، ص ٢٧.
- ٣٦- أبو منصور الأزهري، تهذيب اللغة، ج ٣، (وعم)، ص ١٦١.
- ٣٧- الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، ج ٣٤، (وعم)، ص ٥٨.
- ٣٨- انظر: ابن مالك: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص ٢٤٦.
- ٣٩- البيت من الطويل للمرار الفقعسي كما في خزانة الأدب، ج ٤، ص ٢٨٩، وهو من شواهد سيبويه، ج ١، ص ٣١. وقد نسبه لعمر بن أبي ربيعة في نسخة بولاق، ج ١، ص ١٢. وصدده:

صَدَدَتْ فَأَطَوَلَتْ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا.....

٤٠- السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج ٥، ص ٢١.

- ٤١- سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٣١.
- ٤٢- ابن منظور، لسان العرب، ج ٥، (قلل)، ص ٣٧٢٦.
- ٤٣- الخليل بن أحمد، العين، ج ٥، (كذب)، ص ٣٤٧-٣٤٨.
- ٤٤- ابن السكيت، إصلاح المنطق، ص ٢٩٣.
- ٤٥- انظر: السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج ٥، ص ٢٢.
- ٤٦- سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٤٢٣.
- ٤٧- سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٤٢٢.
- ٤٨- انظر: ابن مالك: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص ٢٤٧.
- ٤٩- انظر: سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٥٢٩. والسيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج ٤، ص ٢٦٣-٢٦٤.
- ٥٠- سيبويه، الكتاب، ج ٤، ص ١٠٩. وقد ذكر ابن جني قراءة النبي - صلى الله عليه وسلم- وعروة بن الزبير (ما ودَعَكَ) بالتخفيف في الآية الثالثة من سورة الضحى، انظر: ابن جني، المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرين، ج ٢، القاهرة، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م، ص ٣٦٤-٣٦٥.
- ٥١- الحديث في صحيح مسلم بشرح النووي (باب التعليل في ترك الجمعة)، ج ٦، القاهرة، ١٩٩٦م، ص ١٥٢. ورواية الحديث فيه: «لَيَنْتَهِيَنَّ أَقْوَامٌ عَنْ وَدْعِهِمُ الْجُمُعَاتِ أَوْ لِيَخْتَمَنَّ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ ثُمَّ لَيَكُونَنَّ مِنَ الْغَافِلِينَ».
- ٥٢- أبو منصور الأزهرى، تهذيب اللغة، ج ٣، (ودع)، ص ٨٨.
- ٥٣- ابن السراج، الأصول في النحو، تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي، ط ٤، ج ٣، مؤسسة الرسالة- بيروت، ١٩٩٩م، ص ١٠٠.
- ٥٤- أبو البركات بن الأنباري، كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف، ج ٢، ص ٤٨٥.

- ٥٥- انظر : ابن مالك: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص ٢٤٧.
- ٥٦- الخليل بن أحمد، العين، ج ٢، (بغى)، ص ٢٥٤.
- ٥٧- سيبويه، الكتاب، ج ٤، ص ١٠٩.
- ٥٨- الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، ج ٣٧، (بغى)، ص ١٨٢.
- ٥٩- أبو زيد، النوادر في اللغة، ط ٢، دار الكتاب العربي- بيروت، ١٩٦٧م، ص ٢٣٩.
- ٦٠- أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج ٨، ص ١٩٦. عند تفسيره لقوله - تعالى -: ﴿وَمَا نَزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطِينُ وَمَا يَنْبَغِي لَهُمْ وَمَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ سورة الشعراء، الآيتان ٢١٠ و ٢١١.
- ٦١- الزبيدي، التكملة والذيل والصلة لما فات صاحب القاموس من اللغة، تحقيق: د. السيد مصطفى السنوسي، ط ١، ج ٨، القاهرة، ٢٠٠٦م، (بغى)، ص ٣٠.
- ٦٢- سورة الأعراف، آية ٥٤.
- ٦٣- سورة الأنعام، آية ١٥١.
- ٦٤- سورة الأعراف، آية ١٤٩.
- ٦٥- سورة الأنعام، آية ١٥٠.
- ٦٦- سورة الأحزاب، آية ١٨.
- ٦٧- سورة الأحزاب، آية ٤٨.
- ٦٨- سورة آل عمران، آية ١٧٩.
- ٦٩- سورة الحجر، آية ٣.

## المصادر والمراجع

- ١- الأزهرى، أبو منصور محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، ط١، بيروت، ٢٠٠١م.
- ٢- الإستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، شرح وتحقيق: الدكتور عبد العال سالم مكرم، ط١، عالم الكتب - بيروت، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.
- ٣- الأعلّم الشنتمري، أبو الحجاج يوسف بن سليمان، تحصيل عين الذهب، تحقيق: الدكتور زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٤م.
- ٤- أمين، عبد الله، الاشتقاق، ط٢، الخانجي، مصر، ٢٠٠٠م.
- ٥- ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، بدون.
- ٦- الثعالبي، (أبو منصور)، فقه اللغة وسر العربية، تحقيق: مصطفى السقا وآخرين، الذخائر، ٢٠٠٨م.
- ٧- ابن جنّي (أبو الفتح عثمان)، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، ط٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩م.
- ٨- الجوهري (إسماعيل بن حماد)، تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط٤، دار العلم للملايين، ١٩٩٠م.
- ٩- حسان (د. تمام)، اللغة العربية معناها ومبناها، ط٤، عالم الكتب - القاهرة، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.
- ١٠- الحملاوي، أحمد، شذا العرف، القاهرة، بدون.
- ١١- أبو حيان الأندلسي (محمد بن يوسف)، تفسير البحر المحيط، تحقيق: صدقي محمد جميل، بيروت، ١٤٢٠هـ.

- ١٢- ابن دريد، محمد بن الحسن: الاشتقاق، تحقيق: عبد السلام هارون، ط٣، الخانجي - مصر، بدون.
- جمهرة اللغة، تحقيق: د. رمزي منير بعلبكي، ط١، بيروت، ١٩٨٧م.
- ١٣ - المرتضى الزبيدي، محمد بن محمد بن عبد الرزاق:
- تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مجموعة من المحققين، ط١، الكويت، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م. - التكملة والذيل والصلة لما فات صاحب القاموس من اللغة، تحقيق: د. السيد مصطفى السنوسي، ط١، القاهرة، ٢٠٠٦م.
- ١٤- أبو زيد، سعيد بن أوس، النوادر في اللغة، ط٢، دار الكتاب العربي - بيروت، ١٩٦٧م.
- ١٥- ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، ط٤، دار الرسالة - بيروت، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.
- ١٦- ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحق، إصلاح المنطق، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، ط٤، دار المعارف، ١٩٨٧م.
- ١٧- سيبويه (أبو عمرو عثمان بن قنبر)، الكتاب (كتاب سيبويه)، تحقيق: الأستاذ عبد السلام هارون، الخانجي - مصر، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.
- ١٨- ابن سيده، علي بن إسماعيل:
- المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، ط١، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م.
- المخصص، قدم له: الدكتور خليل إبراهيم جفال، ط١، بيروت، ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م.
- ١٩- السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدي، و علي سيد علي، ط١، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٨م.
- ٢٠- السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين:
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى وآخرين، ط٣، دار التراث بالقاهرة، بدون.

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، شرح وتحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة ١٤٢١هـ / ٢٠٠١م.
- ٢١- الشيباني، أبو عمرو، كتاب الجيم، تحقيق: إبراهيم الإبياري، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م.
- ٢٢- الصبان، محمد بن علي، حاشية الصبان على شرح الأشموني، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية بالقاهرة، بدون.
- ٢٣- الصغاني، الحسن بن محمد بن الحسن، العباب الزاخر واللباب الفاخر، تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، دار الرشيد- العراق، ١٩٧٩م.
- ٢٤- عبادة، د. محمد إبراهيم، معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية، ط٣، مكتبة الآداب بالقاهرة، ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م.
- ٢٥- ابن عبّاد، صاحب، المحيط في اللغة، تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، ط١، عالم الكتب- بيروت، ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م.
- ٢٦- عبد التواب، د. رمضان، بحوث ومقالات في اللغة، ط١، الخانجي - مصر، ١٩٨٢م.
- ٢٧- عبد الحميد، محمد محيي الدين، منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل بحاشية شرح ابن عقيل، دار التراث بالقاهرة - ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م.
- ٢٨- أبو عبيد، القاسم بن سلام، الغريب المصنف، تحقيق: الدكتور محمد المختار العبيدي، ط٢، تونس، ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م.
- ٢٩- ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث بالقاهرة، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م.

- ٣٠- العلايلي، عبد الله، مقدمة لدرس لغة العرب، المطبعة العصرية بالفجالة، بدون.
- ٣١- ابن فارس، أبو الحسين أحمد:  
- الصحابي في فقه اللغة العربية وسنن العرب في كلامها، تحقيق: السيد أحمد صقر، الذخائر، ٢٠٠٣م.
- معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، بيروت - بدون.
- ٣٢- الفراهيدي، الخليل بن أحمد: كتاب العين، تحقيق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، بدون.
- ٣٣- الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، ط٢، مصطفى البابي الحلبي - مصر، ١٩٥٢م.
- ٣٤- ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم، أدب الكاتب، تحقيق: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة - بيروت، بدون.
- ٣٥- ابن القطاع، أبو القاسم علي بن جعفر السعدي الصقلي، تهذيب كتاب الأفعال، ط١، بيروت، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.
- ٣٦- ابن القوطية، أبو بكر محمد بن عمر، كتاب الأفعال، تحقيق: علي فودة، ط٢، الخانجي، مصر، ٢٠٠٠م.
- ٣٧- ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي:  
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد كامل بركات، القاهرة ١٩٦٨م. - شرح التسهيل، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد و د. محمد بدوي المختون، ط١، هجر للطباعة والنشر بمصر، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م.
- شرح الكافية الشافية، حققه وقدم له: د. عبد المنعم أحمد هريدي - جامعة أم القرى، بدون.



- ٣٨- المبرد، محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: الشيخ. محمد عبد الخالق عزيمة، القاهرة، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.
- ٣٩- مسلم، الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، صحيح مسلم بشرح النووي، القاهرة، ١٩٩٦م.
- ٤٠- ابن منظور، جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم، لسان العرب، طبعة دار المعارف بمصر.
- ٤١- ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف:
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك - تحقيق: الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية - بيروت، بدون.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، محمد علي صبيح وأولاده، بدون.
- ٤٢- ياقوت، د. أحمد سليمان، الأفعال غير المتصرفة وشبه المتصرفة، دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية، ١٩٨٦م.

### الدوريات:

أعداد مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة:

العدد الأول ١٣٥٣هـ / ١٩٣٤م.

العدد الثاني ١٣٥٤هـ / ١٩٣٥م.

العدد الرابع ١٣٥٦هـ / ١٩٣٧م.